دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني
Department of Human Rights & Civil Society
PLO

التقرير السنوي
ملخص حالة حقوق الانسان في فلسطين تحت الاحتلال
2025



التقرير السنوي

ملخص

حالة حقوق الانسان في فلسطين تحت الاحتلال

2025

رئيس دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني

أ. حمد سعيد التميمي

الاشراف العام:

مدير عام دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني

أ. قاسم عواد

اعداد التقرير:

أ. نسرين قدومي

للتواصل:

بناية منظمة التحرير الفلسطينية –رام الله– فلسطين. هاتف رقم: 0562333202 / فرعي 329

كلمة رئيس الدائرة

المقدمة

الفصل الأول: القدس الشرقية تحت نظام الانتهاكات المنهجية

1. خرق مبدأ الحماية العامة للمدنيين
2. خرق الحظر المطلق للنقل القسري والتغيير الديمغرافي
3. خرق مبدأ حظر العقاب الجماعي
4. خرق الحماية الخاصة للاماكن الدينية
5. خرق التزامات دولة الاحتلال في مجال العدالة
6. خرق مبدأ حماية الممتلكات والأعيان المدنية
7. النتيجة القانونية المترتبة

الفصل الثاني: التوصيف القانوني للانتهاكات في الضفة الغربية

1. القتل العمد والإعدامات الميدانية
2. التهجير القسري والنزوح الجماعي
3. تدمير المنازل والبنية التحتية كأداة للترحيل القسري والسيطرة على الارض
4. حصار المدن والقرى وتقييد الحركة كأداة للعقاب الجماعي والسيطرة على الارض
5. اعتداءات المستعمرين كعنف منظم برعاية دولة الاحتلال
6. الاستيطان الرعوي كأداة للتهجير القسري والسيطرة على الارض
7. الاعتقالات التعسفية وظروف الاحتجاز غير الإنسانية
8. الإهمال الطبي وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز بحق الأسرى المرضى والنساء والاطفال
9. استهداف قطاع التعليم والمؤسسات التربوية كأداة لاضطهاد وانتهاك القانون الدولي
10. الاعتداء على الغطاء النباتي والبيئة والتلوث واسع النطاق المرتبط باستخادم أسلحة مقيدة او محرمة دوليا
11. الاعتداء على المياه الموارد المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة
12. الغاز الطبيعي والبترول: نهب الموارد الطبيعية وحرمان الشعب الفلسطيني من السيادة الاقتصادية
13. احتجاز الجثامين

الفصل الثالث: الانتهاكات الجسيمة في قطاع غزة

1. القتل العمد واستهداف المدنيين
2. النزوح القسري والتهجير المتكرر
3. تدمير المساكن والتدمير واسع النطاق
4. استهداف القطاع الصحي والطواقم الطبية
5. استهداف المباشر الصحفيين
6. الحصار والتجويع وانعدام الأمن الغذائي
7. الاعتداء على المياه والصرف الصحي
8. استهداف البنية التحتية المدنية وتقويض مقومات الحياة الأساسية في قطاع غزة
9. استهداف التعليم والمؤسسات التربوية
10. الامن الغذائي ومنع دخول المساعدات
11. الوفيات الناجمة عن البرد القارس نتيجة انهيار المأوى والحماية الإنسانية في قطاع غزة
12. البيئية واستخدام أسلحة محرّمة دوليًا
13. المرأة والطفل في قطاع غزة
14. الصحة النفسية للسكان المدنيين
15. الاعتقال التعسفي وظروف الاحتجاز الغير انسانية
16. نمط الانتهاكات وخطر الإبادة الجماعية في قطاع غزة

جبر الضرر وحقوق الضحايا

التصريحات العنصرية والتحريضية لقادة دولة الاحتلال

حقوق اللاجئين الفلسطينيين والانتهاكات الموثّقة

الاعتداء على مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية كسياسة قمع وتهجير ممنهج

تقويض وكالة الأونروا كآلية حماية قانونية

واستهداف منظومة الحماية الدولية

كلمة رئيس الدائرة

يأتي هذا التقرير في لحظة تاريخية فارقة، تتكثّف فيها معاناة الشعب الفلسطيني نتيجة انتهاكات جسيمة وممنهجة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما في القدس الشرقية وقطاع غزة. إن ما يوثّقه هذا التقرير من وقائع وأرقام وأنماط متكرّرة لا يمثّل مجرد توصيف لحوادث معزولة، بل يكشف عن سياسات متكاملة تستهدف الإنسان والأرض والهوية، وتُحدث أثرًا تراكميًا بالغ الخطورة على الوجود الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف.

لقد حرصت الدائرة **(بالتعاون مع منتدى فلسطين)**، من خلال هذا التقرير، على اعتماد منهجية مهنية دقيقة تستند إلى مصادر موثوقة، محلية ودولية، وإلى معايير التقارير الصادرة عن لجان تقصّي الحقائق الأممية. كما جرى إيلاء عناية خاصة للتحليل القانوني، بما يربط الوقائع الميدانية بنصوص القانون الدولي ذات الصلة، ويُبرز الطبيعة القانونية للانتهاكات باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تستوجب المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

إن الهدف من هذا التقرير لا يقتصر على التوثيق، بل يتعدّاه إلى تحمّل المسؤولية الأخلاقية والقانونية تجاه الضحايا، وإلى مخاطبة المجتمع الدولي بمختلف دوله ومؤسساته، من أجل الاضطلاع بواجباته القانونية في الحماية والمنع والمساءلة وجبر الضرر. فالصمت أو التقاعس إزاء هذه الجرائم لا يُعد حيادًا، بل يُسهم في استمرارها وتفاقم آثارها.

وإذ نضع هذا التقرير بين أيدي صانعي القرار، والهيئات الأممية، والآليات القضائية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، فإننا نؤكد التزام الدائرة بمواصلة العمل التوثيقي والقانوني، دفاعًا عن حقوق شعبنا، وترسيخًا لمبدأ سيادة القانون الدولي، وصولًا إلى العدالة والإنصاف للضحايا.

أحمد سعيد التميمي
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني

مقدمة

يأتي هذا التقرير في سياق تصاعد غير مسبوق للانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الأعوام الأخيرة، وبصورة أكثر حدّة خلال الفترة 2021–2025. ويهدف التقرير إلى توثيق هذه الانتهاكات وتحليلها قانونيًا في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقيات جنيف، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة.

ينطلق التقرير من مبدأ راسخ في القانون الدولي مفاده أن الأرض الفلسطينية المحتلة، تخضع لنظام الاحتلال الحربي، وأن دولة الاحتلال تتحمّل التزامات قانونية واضحة تجاه السكان المدنيين الواقعين تحت سيطرتها، تشمل واجب حمايتهم وضمان حقوقهم الأساسية، والامتناع عن أي أعمال من شأنها تعريض حياتهم أو كرامتهم أو وجودهم الجماعي للخطر. ويؤكد التقرير أن هذه الالتزامات ليست اختيارية، بل هي قواعد ملزمة، يشكّل انتهاكها خرقًا جسيمًا يستوجب المساءلة.

ويعتمد هذا التقرير على منهجية توثيق وتحليل متكاملة، تقوم على جمع المعطيات من مصادر رسمية فلسطينية، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات حقوقية دولية ومحلية، وتحليلها وفق معايير لجان تقصّي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، مع التركيز على رصد الأنماط المنهجية والانتهاكات المتكررة، وليس الحوادث الفردية المعزولة. كما يسعى التقرير إلى إبراز الترابط بين مختلف أشكال الانتهاكات—من القتل والتهجير، إلى التدمير والحصار والتجويع—بوصفها أجزاء من سياسة واحدة ذات أثر تراكمي على السكان المدنيين.

ولا يهدف التقرير إلى إصدار أحكام قضائية، بل إلى تقديم تقييم قانوني موضوعي يستند إلى الوقائع الموثّقة، ويُسهم في تمكين آليات المساءلة الدولية، وتعزيز واجب المجتمع الدولي في الحماية والمنع وجبر الضرر. ومن هذا المنطلق، يشكّل التقرير أداة توثيقية وقانونية تُبرز حجم المعاناة الإنسانية، وتضعها في إطارها القانوني الصحيح، تمهيدًا لاتخاذ إجراءات فعّالة تضمن احترام القانون الدولي، وحماية المدنيين، وإنصاف الضحايا.

القدس الشرقية تحت نظام الانتهاكات المنهجية

تُعدّ القدس الشرقية أرضًا محتلة وفقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، وتسري عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تُلزم دولة الاحتلال بحماية السكان المدنيين وضمان حقوقهم الأساسية في الحياة، السكن، الصحة، التعليم، وحرية العبادة، وتحظر بصورة قاطعة القتل، النقل القسري، التدمير واسع النطاق، الاضطهاد، والعقاب الجماعي. كما يُجرّم نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الأفعال المتمثلة في القتل العمد، الاضطهاد، الترحيل القسري، ونقل السكان، بوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية .وفي هذا السياق، وثّقت محافظة القدس خلال الفترة الممتدة من عام 2021وحتى نهاية عام 2025 استشهاد 144فلسطينيًا في المدينة المحتلة، من بينهم 23 شهيدًا في عام 2025 وحده، مع تصاعد بلغ ذروته في عام 2023 حيث سُجّل 51شهيدًا، واستمر بمعدلات مرتفعة خلال عامي 2024 و2025، بما يعكس سياسة قتل خارج إطار القانون واستخدامًا منهجيًا للقوة المميتة ضد المدنيين، في انتهاك للمادتين (27) و (32) من اتفاقية جنيف الرابعة، وارتكاب جريمة قتل ترقى إلى جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية بموجب المادتين (8) و (7) من نظام روما. ويتكامل هذا النمط مع سياسة احتجاز جثامين الشهداء، حيث بلغ عدد الجثامين المحتجزة حتى نهاية عام 2025 51جثمانًا بعد أن كان 23جثمانًا في عام 2022 وارتفع إلى 45جثمانًا في 2024، وهو ما يُعد معاملة مهينة وانتهاكًا صارخًا للمادة (17) من اتفاقية جنيف الأولى، ويُصنَّف كجريمة حرب وفق نظام روما. وفي موازاة ذلك، نفّذ المستعمرون خلال الفترة ذاتها 289,497اقتحامًا للمسجد الأقصى المبارك تحت حماية قوات الاحتلال، من بينها 74,114 اقتحامًا في عام 2025 وحده، إضافة إلى 70,945دخولًا تحت مسمى السياحة خلال العام نفسه، وقد ترافق ذلك مع طقوس تلمودية علنية ومحاولات إدخال قرابين داخل باحات المسجد، في انتهاك جسيم للحماية الخاصة لأماكن العبادة المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني، وبما يرقى إلى جريمة حرب تمسّ الحرية الدينية وتستهدف الوضع القانوني والتاريخي القائم في المدينة المحتلة. كما رُصد خلال خمس سنوات 1,467 اعتداءً استيطانيًا، منها 241 اعتداءً جسديًا مباشرًا، فيما شهد عام 2025 وحده 484اعتداءً بينها 60اعتداءً جسديًا، تمت جميعها بمساندة أو تغاضٍ من قوات الاحتلال، بما يحقق أركان العنف والاضطهاد الممنهج المحظورين دوليًا. وأسفرت هذه السياسات عن 6,528 إصابة بين المواطنين المقدسيين خلال الفترة 2021–2025، منها 331إصابة في عام 2025، نتيجة إطلاق النار الحي والمطاطي، الضرب، قنابل الغاز، واعتداءات المستعمرين، في خرق مباشر لمبادئ الضرورة والتناسب في استخدام القوة. وعلى صعيد القمع القضائي، سُجّلت 11,555

حالة اعتقال خلال خمس سنوات، منها 804ا اعتقال في 2025 شملت 81 طفلًا و53 امرأة، إلى جانب إصدار 1,491 حكم سجن (755 منها اعتقال إداري)، و 821 قرار حبس منزلي، و 2,386 قرار إبعاد، و 87 قرار منع سفر، وهو ما يُشكّل حرمانًا تعسفيًا من الحرية واضطهادًا قضائيًا ممنهجًا يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة (7) من نظام روما. ويتكامل ذلك مع سياسة الهدم والتهجير القسري، حيث نفّذ الاحتلال 1,732عملية هدم وتجريف خلال خمس سنوات، منها 397 عملية في عام 2025 وحده، إضافة إلى 1,439 اخطار هدم ومصادرة، استهدفت أحياء رئيسية مثل سلوان، العيسوية، الشيخ جراح، جبل المكبر وبيت حنينا، بما يُشكّل ترحيلًا قسريًا وتدميرًا واسعًا للممتلكات محظورًا بموجب المادتين (49) و (53) من اتفاقية جنيف الرابعة، ويُصنَّف كجريمة حرب. كما وثّق التقرير استهدافًا ممنهجًا للمؤسسات التعليمية، المدنية، الإعلامية، الدينية، والمقدسات والمقابر، إضافة إلى وكالة الأونروا، في إطار سياسة طمس الهوية الفلسطينية وفرض واقع ثقافي وديني قسري يندرج ضمن جريمة الاضطهاد الثقافي والديني المصنّفة كجريمة ضد الإنسانية. وفي السياق ذاته، كشفت المعطيات عن توسع استيطاني واسع خلال الفترة 2021–2025، تمثل في 151 مشروع إيداع شملت 35,257وحدة استيطانية، و 130مشروع مصادقة تضمنت 28,706 وحدات، و 51مشروع مناقصة شملت 8,328 وحدات، وهو ما يُشكّل نقلًا غير مشروع لسكان دولة الاحتلال إلى الأرض المحتلة، ويُعد جريمة حرب بموجب المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة (8) من نظام روما الأساسي[1].

تظهر الوقائع الموثّقة في القدس الشرقية، عند تحليلها وفق قواعد القانون الدولي، خروقات مركّبة ومتداخلة لا تقتصر على انتهاك نصوص منفردة، بل تمتد إلى تقويض منظومة الحماية القانونية برمّتها التي يقرّها القانون الدولي الإنساني للسكان الواقعين تحت الاحتلال. فالقانون الدولي لا يفرض على دولة الاحتلال مجرد التزام سلبي بالامتناع عن القتل أو التدمير، بل يفرض التزامًا إيجابيًا بضمان حماية المدنيين والحفاظ على النظام العام والحياة المدنية .

أولًا: خرق مبدأ الحماية العامة للمدنيين

يُعدّ القتل واسع النطاق للمدنيين في القدس الشرقية خرقًا جوهريًا لمبدأ الحماية العامة للأشخاص المحميين المنصوص عليه في المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تفرض احترام حياة المدنيين وكرامتهم في جميع الأحوال. ويكتسب هذا الخرق طابعًا جسيمًا عندما يتم القتل:

[1] تقرير مجافظة القدس 2025

- خارج أي مواجهة قتالية مباشرة،
- أو باستخدام قوة مميتة غير متناسبة،
- أو بصورة متكررة ومنهجية.

وعندما تتوافر هذه العناصر، فإن الفعل لا يبقى مجرد استخدام غير مشروع للقوة، بل يتحول إلى قتل عمد يرقى إلى جريمة حرب، وقد يُصنّف كجريمة ضد الإنسانية إذا ثبت أنه جزء من سياسة عامة أو هجوم واسع النطاق موجّه ضد السكان المدنيين.

ثانيًا: خرق الحظر المطلق للنقل القسري والتغيير الديمغرافي

تشكل سياسات الهدم الواسع، وإخطارات الإخلاء، والضغط المعيشي المتراكم خرقًا مباشرًا للمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر النقل الجبري والترحيل القسري، سواء تم بالقوة المباشرة أو عبر وسائل غير مباشرة تجعل البقاء مستحيلًا. ويُعدّ هذا الحظر من القواعد الآمرة في القانون الدولي، أي أنه لا يقبل أي استثناء أو تبرير بذرائع أمنية أو إدارية.

كما أن التوسع الاستيطاني ونقل السكان المدنيين التابعين لدولة الاحتلال إلى الإقليم المحتل يُشكّل خرقًا جسيمًا مزدوجًا:

- خرقًا لالتزامات دولة الاحتلال تجاه السكان المحميين،
- وخرقًا لحظر إحداث تغيير ديمغرافي دائم في الأرض المحتلة.

ثالثًا: خرق مبدأ حظر العقاب الجماعي

إن تراكُم الاعتقالات الجماعية، القيود على الحركة، الهدم العقابي، والحرمان من الحقوق الأساسية يُشكّل عقابًا جماعيًا محظورًا صراحة بموجب المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة. ويكتسب هذا الخرق خطورته من كونه يستهدف جماعة مدنية بأكملها بسبب أفعال فردية مفترضة، أو دون أي صلة مباشرة بسلوك غير مشروع.

رابعًا: خرق الحماية الخاصة للأماكن الدينية

تشكل الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، وأداء طقوس دينية قسرية، ومحاولات تغيير الوضع القائم، انتهاكًا للحماية الخاصة التي يتمتع بها أماكن العبادة في النزاعات المسلحة. ولا يُعدّ هذا الخرق مساسًا بالحرية الدينية فحسب، بل يُشكّل أيضًا:

- اعتداءً على الهوية الثقافية والدينية للسكان المحميين،

- وتقويضًا للوضع القانوني والتاريخي القائم، ما يندرج ضمن جريمة الاضطهاد الديني والثقافي عندما يُرتكب بصورة منهجية.

خامسًا: خرق التزامات دولة الاحتلال في مجال العدالة

تُظهر أنماط الاعتقال الإداري، الحبس المنزلي، الإبعاد، ومنع السفر خرقًا واضحًا لمبادئ الضرورة والتناسب والإجراءات القانونية الواجبة .ولا يمكن تبرير هذه الممارسات بذرائع أمنية عامة، لكون القانون الدولي يسمح بتقييد الحقوق فقط في أضيق الحدود، وبما لا يمس جوهر الحق أو يحوّله إلى أداة قمع ممنهج.

وعندما يُستخدم النظام القضائي كأداة لإخضاع السكان المدنيين، فإن ذلك يرقى إلى اضطهاد قضائي، يُصنَّف ضمن الجرائم ضد الإنسانية.

سادسًا: خرق مبدأ حماية الممتلكات والأعيان المدنية

إن التدمير الواسع للمنازل والمؤسسات المدنية، دون ضرورة عسكرية حتمية وفورية، يُعدّ خرقًا للمادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة، ويُصنّف كـ انتهاك جسيم .ولا يشترط القانون الدولي إثبات قصد التدمير لذاته، بل يكفي إثبات أن التدمير:

- لم يكن ضروريًا عسكريًا،
- أو كان جزءًا من سياسة أوسع للضغط والإكراه.

تُظهر هذه الخروقات، عند قراءتها في سياقها التراكمي، أن سلطات الاحتلال أخلّت إخلالًا جسيمًا وممنهجًا بالتزاماتها القانونية كقوة احتلال. ولا تقتصر المسؤولية القانونية هنا على المسؤولية الدولية للدولة فحسب، بل تمتد إلى المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مع ما يستتبع ذلك من التزامات على المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بالوضع غير المشروع، وعدم تقديم العون في استمراره، واتخاذ تدابير فعالة للمساءلة وجبر الضرر.

التوصيف القانوني للانتهاكات وفق القانون الدولي الإنساني في الضفة الغربية

تعدّ الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أرضًا محتلة بالمعنى القانوني الدقيق وفق أحكام القانون الدولي الإنساني، وهو توصيف أكدته قرارات الأمم المتحدة، وآراء محكمة العدل الدولية، والتطبيق المستقر لاتفاقيات جنيف. وبناءً عليه، تخضع هذه الأرض لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، التي تُلزم دولة الاحتلال باحترام وحماية السكان المدنيين، وضمان حقوقهم الأساسية في الحياة، والسلامة الجسدية، والحرية، والسكن، وحرية التنقل، وحظر جميع أشكال العنف، والعقاب الجماعي، والنقل القسري، والتدمير غير المبرر للممتلكات.

وفي سياق الاحتلال العسكري طويل الأمد المفروض على الضفة الغربية، تُمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تشمل القتل العمد، والإعدامات الميدانية، والاعتقال التعسفي، واستخدام القوة المفرطة، وعنف المستعمرين، وتقييد الحركة، وهدم المنازل، والاستيطان، والتهجير القسري. ولا يمكن النظر إلى هذه الأفعال على أنها حوادث منفصلة أو استثنائية، بل تُظهر الوقائع الموثّقة نمطًا متكررًا وممنهجًا من الانتهاكات الجسيمة التي تمسّ جوهر الحماية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني للسكان الواقعين تحت الاحتلال.

كما يكتسب التوصيف القانوني لهذه الانتهاكات أهمية خاصة في ضوء نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يُجرّم أفعال القتل، والاضطهاد، والنقل القسري، والتدمير الواسع للممتلكات، ونقل سكان دولة الاحتلال إلى الأرض المحتلة، بوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية عندما تُرتكب في سياق نزاع مسلح أو احتلال، وعلى نحو واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد السكان المدنيين.

وعليه، فإن هذا الفصل يهدف إلى تقديم توصيف قانوني دقيق للانتهاكات المرتكبة في الضفة الغربية، من خلال ربط الوقائع والإحصائيات الموثّقة بالإطار القانوني الناظم لها، وتحليل مدى توافر الأركان القانونية للجرائم الدولية، بما يُسهم في إظهار الطبيعة القانونية لهذه الانتهاكات، وتحديد مسؤوليات دولة الاحتلال، وتهيئة الأساس القانوني للمساءلة والمحاسبة الدولية.

القتل العمد والإعدامات الميدانية في الضفة الغربية

يُشكّل القتل العمد والإعدامات الميدانية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستعمرون بحق المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خلال عام 2025، انتهاكًا جسيمًا ومركبًا لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتندرج هذه الأفعال ضمن

الانتهاكات الجسيمة المحظورة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ولا سيما المادتين (32) و(147)، فضلًا عن كونها تمثل حرمانًا تعسفيًا من الحق في الحياة المكفول بموجب المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تعكس هذه الممارسات نمطًا ممنهجًا من استخدام القوة المميتة خارج نطاق الضرورة العسكرية أو الأمنية، بما لا يمكن تبريره بذريعة إنفاذ القانون أو "مكافحة الإرهاب".

وتشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية إلى أنه حتى نهاية عام 2025، قُتل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ما لا يقل عن 835 فلسطينيًا برصاص قوات الاحتلال والمستعمرين، من بينهم أكثر من 170 طفلًا، إضافة إلى مئات الإصابات الخطيرة التي أفضى عدد كبير منها إلى إعاقات دائمة، الأمر الذي يعزز الطابع الواسع النطاق والمنهجي لهذه الانتهاكات.

أولًا: انتهاك الحماية الأساسية للأشخاص المحميين

يُعدّ سكان الضفة الغربية أشخاصًا محميين بموجب المادة (4) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. وتُلزم المادة (27) دولة الاحتلال باحترام أشخاصهم وحياتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية، وضمان معاملتهم معاملة إنسانية في جميع الأحوال ودون أي تمييز ضار. كما تحظر المادة (32) حظرًا مطلقًا جميع التدابير التي من شأنها إلحاق المعاناة الجسدية أو المعنوية بالأشخاص المحميين، بما في ذلك القتل، والتعذيب، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية.

وعليه، فإن استخدام قوات الاحتلال للقوة المميتة ضد المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما في سياق الحواجز العسكرية، والاقتحامات الليلية، وعمليات المداهمة، أو في الحالات التي يكون فيها الضحايا قد جرى تحييدهم ولا يشكّلون أي تهديد وشيك، يُعدّ انتهاكًا جسيمًا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، ويرقى إلى مستوى الانتهاكات الجسيمة المنصوص عليها في المادة (147) منها.

كما تُشكّل هذه الأفعال، في ضوء القانون الجنائي الدولي، جرائم حرب بموجب المادة (8/2/أ/1) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، باعتبارها قتلاً عمديًا لأشخاص محميين، فضلًا عن مخالفتها لمبادئ الضرورة العسكرية والتناسب والتمييز، التي تُعد من القواعد الآمرة في القانون الدولي الإنساني.

ثانيا: جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي

وفقًا للمادة (8/2/أ/1) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن القتل العمد للأشخاص المحميين يُشكّل جريمة حرب تستوجب المساءلة الجنائية الدولية.

وتتحقق أركان هذه الجريمة في الحالة الفلسطينية من خلال: تمتع الضحايا بصفة المدنيين والأشخاص المحميين، وقوع القتل في سياق نزاع مسلح دولي وحالة احتلال عسكري، علم الجناة بالصفة المدنية للضحايا، انتفاء أي ضرورة عسكرية مشروعة تبرر استخدام القوة المميتة.

ولا يُشترط لإثبات جريمة الحرب أن يكون القتل واسع النطاق، بل يكفي تحقق أركانها في كل حالة فردية متى استوفت هذه العناصر.

عندما يُرتكب القتل في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد السكان المدنيين، فإنه يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة (7/1/أ) من نظام روما الأساسي.

وتُظهر المعطيات المتراكمة لعام 2025 في الضفة الغربية: تكرارًا زمنيًا مستمرًا، وانتشارًا جغرافيًا واسعًا، واستهدافًا لفئات مدنية محددة، ولا سيما الأطفال والشبان والمدنيين غير المسلحين، هو ما يدل على وجود سياسة أو ممارسة ممنهجة، وليس أفعالًا فردية معزولة، بما يستوفي شرط "الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي" المنصوص عليه في القانون الجنائي الدولي.

إن امتناع سلطات الاحتلال عن إجراء تحقيقات جنائية مستقلة ونزيهة وفعالة، أو الاكتفاء بتحقيقات شكلية لا تفضي إلى مساءلة حقيقية، يُشكّل إخلالًا بواجب التحقيق والمحاسبة، ويُفعّل مبدأ الولاية القضائية الدولية، ويفتح المجال لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

كما تتحمل دولة الاحتلال مسؤولية دولية عن: أفعال قواتها المسلحة، وأفعال المستعمرين عندما تُرتكب بتواطؤ، أو حماية، أو تقاعس متعمد من سلطاتها ،بما يكرّس مبدأ عدم جواز الإفلات من العقاب عن أخطر الجرائم الدولية

التهجير القسري والنزوح الجماعي في الضفة الغربية

يحظر القانون الدولي الإنساني بصورة قاطعة النقل أو الترحيل القسري للسكان المدنيين من الأراضي المحتلة. وتنص المادة (49)من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه «لا يجوز النقل الجبري الفردي أو الجماعي للأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة»، فيما تُصنّف المادة (147)الترحيل أو النقل غير المشروعين بوصفهما انتهاكات جسيمة. كما يُدرج نظام روما الأساسي الترحيل القسري ضمن الجرائم ضد الإنسانية بموجب المادة 7(1)(d)، وضمن جرائم الحرب بموجب المادة 8(2)(vii)(a).

في هذا الإطار، شهدت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وشمال الضفة ومناطق الأغوار، نمطًا متواصلًا من التهجير القسري ترافقت فيه عمليات الهدم ومصادرة الأراضي والتدمير المتعمد للبنية التحتية

مع هجمات المستوطنين والقيود العسكرية، ما أدى إلى تهجير مئات العائلات الفلسطينية في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين. ولا يمكن تبرير هذا النمط بأي ضرورة عسكرية مشروعة، بل يعكس سياسة دولة تستهدف تغيير التركيبة السكانية للأراضي المحتلة.

أولًا: التهجير القسري في مخيمي جنين وطولكرم

تُعدّ العمليات العسكرية الواسعة التي استهدفت مخيمي جنين وطولكرم (ولا سيما مخيم نور شمس) خلال عامي 2024–2025 نموذجًا صارخًا للترحيل القسري المحظور دوليًا. فقد شملت هذه العمليات اقتحامات متكررة، واستخدامًا مكثفًا للقوة داخل مناطق سكنية مكتظة، وتجريف شوارع رئيسية، وتدميرًا واسعًا للمنازل والبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي.

ووفق معطيات فلسطينية رسمية وحقوقية حتى نهاية عام 2025[2]:

- أُجبر أكثر من 4,000–5,000 فلسطيني في مخيم جنين على النزوح القسري أو المؤقت خلال ذروة العمليات العسكرية، مع تضرّر أو تدمير أكثر من 600 وحدة سكنية جزئيًا أو كليًا.
- شهد مخيم طولكرم، ولا سيما نور شمس، تهجير ما لا يقل عن 1,500–2,000 مواطن نتيجة تدمير المنازل وتجريف البنية التحتية وفرض طوق عسكري أعاق العودة الآمنة للسكان لفترات طويلة[3].

وتُظهر هذه الوقائع أن النزوح لم يكن عارضًا أو مؤقتًا، بل تحوّل إلى تهجير فعلي قسري بفعل الإكراه العسكري ومنع العودة، في انتهاك مباشر للمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة.

ثانيًا: التهجير القسري في الأغوار الفلسطينية

بالتوازي مع التهجير العسكري المباشر في شمال الضفة، تتعرض الأغوار الفلسطينية لنمط مختلف من التهجير القسري يتسم بالاستمرارية والتدرّج، ويُعرف قانونيًا بـ *التهجير القسري غير المباشر* .ووفق معطيات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ومصادر رسمية فلسطينية حتى نهاية عام 2025:

- تم تهجير أكثر من 7,000 فلسطيني من تجمعات الأغوار الشمالية والوسطى.
- استُهدفت أكثر من 40 تجمعًا بدويًا ورعويًا بإخطارات هدم وأوامر إخلاء أو بإعلان مناطق عسكرية مغلقة.
- نُفّذت مئات عمليات الهدم للمساكن والخيام وحظائر المواشي ومنشآت المياه والطاقة.

[2] محافظة جنين ووزارة الحكم المحلي الفلسطينية،
محافظة طولكرم وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)

- فُرضت قيود مشددة على الرعي والزراعة والوصول إلى مصادر المياه، إلى جانب اعتداءات متكررة من المستوطنين بحماية الجيش.

وقد أدت هذه الإجراءات مجتمعة إلى إكراه السكان على الرحيل دون أوامر ترحيل رسمية، وهو ما لا يُغيّر من التوصيف القانوني للفعل كـ تهجير قسري محظور بموجب القانون الدولي.

ثالثًا: وحدة السياسة واختلاف الأدوات

يُظهر تحليل الأنماط أن:

- التهجير في جنين وطولكرم تم عبر القوة العسكرية المباشرة والتدمير الواسع،
- بينما تم في الأغوار عبر سياسات إكراه هيكلي طويلة الأمد (هدم، حرمان من الموارد، عنف مستوطنين، تضييق معيشي).

ورغم اختلاف الأدوات، فإن النتيجة واحدة وهي إفراغ الأرض من سكانها الفلسطينيين.

لا يمكن فصل هذه الممارسات عن الهدف السياسي المتمثل في فرض السيطرة الدائمة على الأرض، وتوسيع المستعمرات، وربطها جغرافيًا، وضمّ فعلي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية، ولا سيما الأغوار . ويُشكّل هذا النمط:

- خرقًا لمبدأ عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة،
- وانتهاكًا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير،
- وجريمة اضطهاد بموجب المادة 7(1)(h) من نظام روما الأساسي.

إن التهجير القسري الذي تعرّض له السكان المدنيون في مخيمي جنين وطولكرم، مقرونًا بالتهجير البطيء والمستمر المفروض على التجمعات الفلسطينية في الأغوار، لا يُمثّل وقائع منفصلة، بل يُشكّل سلسلة مترابطة ومنهجية من الانتهاكات تُحقق الأركان القانونية لـ جريمة حرب تتمثل في الترحيل غير المشروع للسكان المحميين، وترقى إلى جريمة ضد الإنسانية عندما تُنفّذ في إطار سياسة واسعة النطاق أو منهجية قوامها الاضطهاد والتغيير الديمغرافي القسري، فضلًا عن كونها انتهاكًا جسيمًا لاتفاقية جنيف الرابعة، بما يستوجب المساءلة الجنائية الدولية وضمان حق السكان المهجّرين في العودة وجبر الضرر.

تدمير المنازل والبنية التحتية كأداة للترحيل القسري والسيطرة على الأرض

تنص المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه »يحظر على دولة الاحتلال تدمير ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي ذلك حتمًا«، كما تصنف المادة (147) من

الاتفاقية نفسها »التدمير الواسع للممتلكات دون ضرورة عسكرية «ك انتهاك جسيم .ويُجرّم نظام روما الأساسي في المادة 8(2)(iv)(a) تدمير الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورة عسكرية «باعتباره جريمة حرب.

ان الإحصائيات الموثّقة لعام 2025 وفق تقارير **هيئة مقاومة الجدار والاستيطان**، تم **تنفيذ ما لا يقل عن 1,030 عملية هدم** في الضفة الغربية، وما ترتّب عليها من **تشريد مباشر لأكثر من 4,500 فلسطيني**، إلى جانب إصدار **أكثر من 1,500 إخطار وقف بناء وأمر هدم وإخلاء**، تُشكّل دليلًا سببيًا مباشرًا على **الترحيل القسري** المحظور بموجب المادة **(49)** من اتفاقية جنيف الرابعة. فالهدم المتكرر للمساكن والمنشآت، وتركّزه في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية ولا سيما **الأغوار ومحيط القدس والتجمعات البدوية**، مقرونًا بمنع إعادة البناء وغياب أي بدائل سكنية، يخلق **إكراهًا فعليًا وغير مباشر** يُجبر السكان المدنيين على مغادرة مناطقهم. ووفقًا للمعايير الدولية، لا يشترط ثبوت صدور أوامر ترحيل صريحة لقيام الترحيل القسري؛ إذ يكفي أن تؤدي السياسات والممارسات إلى جعل البقاء **مستحيلًا أو غير قابل للاستمرار** .وعليه، فإن نمط الهدم الممنهج لعام 2025 لا يُعدّ انتهاكًا مستقلًا للمادة **(53)**من اتفاقية جنيف الرابعة فحسب، بل يعمل كأداة تنفيذية لسياسة **الترحيل غير المشروع**، بما يحقق أركان **جريمة حرب** بموجب المادة 8(2)(a)(vii) من نظام روما الأساسي، ويرقى إلى **جريمة ضد الإنسانية** وفق المادة 7(1)(د) عندما يُنفّذ في إطار سياسة عامة واسعة النطاق تستهدف تغيير التركيبة السكانية والسيطرة الدائمة على الأرض.إن هذا النمط المتكرر من التدمير لا يمكن تبريره بأي ضرورة عسكرية، بل يندرج ضمن سياسة منظمة لإخضاع السكان المدنيين وحرمانهم من حقهم في السكن والحياة الكريمة، ويشكّل بذلك جريمة حرب قائمة بذاتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الترابط بين الهدم، الترحيل القسري، والسيطرة على الأرض

لا يمكن فصل تدمير المنازل والبنية التحتية في الضفة الغربية عن **سياسة الترحيل القسري** .فالهدم المتكرر للمساكن، وتدمير مصادر العيش، وحرمان السكان من إعادة البناء، يُشكّل **إكراهًا غير مباشر** يدفع الفلسطينيين إلى مغادرة أراضيهم، وهو ما يندرج قانونًا ضمن **التهجير القسري المحظور** بموجب المادة **(49)**من اتفاقية جنيف الرابعة.

ويُظهر نمط الاستهداف أن عمليات الهدم:

- تُنفّذ في مناطق مخصصة للتوسع الاستيطاني أو لربط المستعمرات ببعضها،

- تُستخدم لفرض **وقائع جغرافية وديمغرافية جديدة** على الأرض المحتلة،
- تخدم هدفًا سياسيًا يتمثل في **تعزيز السيطرة الإسرائيلية الدائمة على الأرض** وتقليص الوجود الفلسطيني.

الحصار المدن والقرى وتقييد حرية الحركة كأداة للعقاب الجماعي والسيطرة على الأرض

يشكّل فرض الحصار الداخلي وتقييد حرية الحركة على السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة انتهاكًا جسيمًا لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبموجب المادة **(27)** من اتفاقية جنيف الرابعة، تلتزم دولة الاحتلال باحترام حقوق الأشخاص المحميين وكرامتهم الإنسانية، فيما تحظر المادة **(33)**العقاب الجماعي وجميع تدابير التخويف أو الإرهاب. كما تكفل المادة **(12)** من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حق كل فرد في حرية التنقل واختيار محل إقامته، ولا تجيز تقييد هذا الحق إلا ضمن شروط ضيقة ومؤقتة تفرضها ضرورة قانونية مشروعة، وهو ما لا ينطبق على النمط القائم في الضفة الغربية.

ووفق بيانات **مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية** وتقارير فلسطينية رسمية حتى نهاية عام **2025**، فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي شبكة غير مسبوقة من القيود على الحركة في الضفة الغربية، تمثّلت في:

- وجود **ما لا يقل عن 849 حاجزًا ومعيقًا للحركة**، تشمل حواجز دائمة، وبوابات حديدية، وسواتر ترابية، ونقاط تفتيش مؤقتة.
- من بين هذه العوائق، **أكثر من 90 حاجزًا دائمًا**، و**نحو 280 بوابة طرق** تُغلق بشكل متكرر أو دائم، خصوصًا عند مداخل المدن والقرى الفلسطينية.
- فرض **إغلاقات مطوّلة** على مدن وبلدات رئيسية مثل نابلس، جنين، طولكرم، الخليل، وأحياء واسعة من القدس الشرقية، بما في ذلك إغلاقات تمتد لساعات طويلة أو أيام متواصلة.
- تسجيل **آلاف الحوادث** التي مُنع فيها المدنيون من الوصول إلى أماكن عملهم، أو مرافق الرعاية الصحية، أو المؤسسات التعليمية، أو أراضيهم الزراعية.

وقد أدت هذه القيود إلى **شلل شبه كامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية** في العديد من المناطق، وعرقلة وصول المرضى إلى المستشفيات، والطلبة إلى مدارسهم وجامعاتهم، والمزارعين إلى أراضيهم، وهو ما ترتّبت عليه آثار إنسانية واقتصادية جسيمة.

إن هذا النمط الواسع والممنهج من الحصار الداخلي لا يمكن تبريره باعتبارات أمنية فردية أو مؤقتة، بل يرقى إلى **عقاب جماعي** محظور بموجب المادة **(33)** من اتفاقية جنيف الرابعة. كما يُشكّل انتهاكًا لالتزام دولة الاحتلال بضمان النظام العام والحياة المدنية الطبيعية للسكان الواقعين تحت الاحتلال.

وعندما يُستخدم تقييد الحركة كوسيلة:

- لإجبار السكان على مغادرة مناطقهم،
- أو لعزل التجمعات الفلسطينية وجعل الحياة فيها غير قابلة للاستمرار،
- أو لتسهيل التوسع الاستيطاني والسيطرة على الأرض،

فإنه يُشكّل **إكراهًا غير مباشر** يُسهم في **الترحيل القسري** المحظور بموجب المادة **(49)**من اتفاقية جنيف الرابعة، ويرتبط مباشرة بجريمة التهجير القسري كجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وفق نظام روما الأساسي.

ان حصار المدن والقرى الفلسطينية وتقييد حرية الحركة في الضفة الغربية خلال عام 2025 شكّل **سياسة ممنهجة واسعة النطاق** استُخدمت كأداة للسيطرة على السكان والأرض، وأدّى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق المدنيين، ويُعدّ شكلًا من أشكال **العقاب الجماعي والإكراه غير المشروع** الذي يرقى إلى انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني ويستوجب المساءلة الدولية.

لا يمكن فصل نظام **الحواجز والإغلاقات وتقييد حرية الحركة** في الضفة الغربية عن جرائم **التهجير القسري والتجويع والحصار**، بل تمثل هذه السياسات معًا **بنية واحدة من الإكراه الجماعي** تُستخدم لإفراغ الأرض من سكانها الفلسطينيين وإخضاع من يبقى منهم لظروف معيشية غير قابلة للاستمرار. فوجود **849 حاجزًا ومعوقًا للحركة** عام 2025، إضافة إلى الإغلاقات والبوابات الحديدية المتحركة، لا يهدف فقط إلى الضبط الأمني، بل يؤدي عمليًا إلى **شلّ الحياة الاقتصادية والاجتماعية** ومنع الوصول إلى مصادر الدخل، الأراضي الزراعية، الأسواق، والمستشفيات، ما يحوّل تقييد الحركة إلى **وسيلة غير مباشرة للتجويع والإفقار القسري**.

وبموجب **المادة (54) من البروتوكول الإضافي الأول**، يُحظر استخدام **تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب**، كما تلزم **المادة (23) من اتفاقية جنيف الرابعة** دولة الاحتلال بالسماح بمرور المواد الغذائية والطبية. إلا أن القيود الواسعة على الحركة عبر الحواجز والإغلاقات تجعل هذه الالتزامات **عديمة الأثر** في الواقع العملي، إذ يُمنع أو يُؤخّر وصول الغذاء، الأدوية، والوقود، ويُحرم السكان من

العمل والدخل، بما يُنتج حالة **تجويع بنيوي** لا تقوم على منع الإمدادات فقط، بل على **تعطيل قدرة السكان على تأمين معيشتهم**.

في الوقت ذاته، تُحوّل هذه القيود الحياة اليومية إلى سلسلة من **العوائق غير القابلة للتحمّل**، ما يدفع العائلات إلى مغادرة مناطقها بحثًا عن الوصول إلى الخدمات أو سبل العيش، وهو ما يحقق عناصر **الترحيل أو النقل القسري غير المباشر** المحظور بموجب **المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة** .وقد استقر الفقه الدولي على أن التهجير القسري لا يشترط استخدام القوة المباشرة، بل يكفي **خلق ظروف قهرية** تجعل بقاء السكان في أماكنهم غير ممكن، وهو ما ينطبق على نظام الإغلاقات، الحصار الداخلي، وانهيار سبل العيش الناتج عنها.

وبموجب **نظام روما الأساسي**، يُصنف هذا الترابط كجريمة مركّبة: إذ يُشكّل **التجويع المتعمد للمدنيين** جريمة حرب بموجب **المادة (8)(2)(ب)(xxv)** عندما يتم عبر الحرمان من المواد الضرورية للبقاء، بما في ذلك من خلال عرقلة الوصول إليها.

–كما يُعدّ **الترحيل القسري أو النقل القسري للسكان** جريمة ضد الإنسانية بموجب **المادة (7)(1)(د)** عندما يتم في إطار سياسة دولة.

ويُشكّل **الاضطهاد** بموجب **المادة (7)(1)(ح)** عندما تُستخدم هذه السياسات مجتمعة لاستهداف جماعة مدنية قومية محددة وحرمانها من حقوقها الأساسية، بما فيها السكن، الغذاء، العمل، والصحة.

وعليه، فإن **قيود الحركة في الضفة الغربية عام 2025**، حين تُقرأ مع **سياسات الهدم، الحصار الاقتصادي، منع الوصول إلى الموارد، والإغلاقات**، لا تمثل انتهاكات منفصلة، بل تشكّل **أدوات تنفيذية ضمن جريمة واحدة مستمرة** هدفها **إفراغ الأرض، إخضاع السكان، وتغيير الواقع الديمغرافي بالقوة** . ويضع هذا الترابط دولة الاحتلال في مواجهة **مسؤولية جنائية دولية** عن **جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية** وفق القانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي.

اعتداءات المستعمرين كعنف منظم برعاية دولة الاحتلال

تُشكّل اعتداءات المستعمرين الإسرائيليين ضد السكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، نمطًا متصاعدًا من العنف المنظم الذي يجري في سياق الاحتلال العسكري وبحماية مباشرة أو ضمنية من قوات الاحتلال. وبموجب القانون الدولي الإنساني، تتحمّل دولة الاحتلال

المسؤولية الكاملة عن حماية السكان المدنيين الواقعين تحت سيطرتها، ومنع أعمال العنف التي يرتكبها أفراد أو جماعات تابعة لها أو تعمل تحت حمايتها.

وفق توثيقات **هيئة مقاومة الجدار والاستيطان** وتقارير **مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية** حتى نهاية عام **2025**:

- سُجِّل **أكثر من 1,200 اعتداء استيطاني** في الضفة الغربية خلال عام 2025 وحده.
- شملت الاعتداءات **هجمات جسدية مباشرة** على المدنيين، وإطلاق نار، ودهس، ورشق بالحجارة، واعتداءات على المنازل.
- طالت الاعتداءات **مئات الممتلكات الفلسطينية**، بما في ذلك إحراق وتخريب منازل، وتدمير محاصيل زراعية، وقطع واقتلاع آلاف الأشجار، خاصة أشجار الزيتون.
- تركزت الاعتداءات في محافظات **نابلس، رام الله، الخليل، سلفيت، والأغوار**، وهي مناطق تشهد توسعًا استيطانيًا مكثفًا.

وتُظهر المعطيات أن نسبة كبيرة من هذه الاعتداءات وقعت **بحضور قوات الاحتلال أو تحت حمايتها**، أو أعقبها امتناع ممنهج عن التدخل أو المساءلة، ما وفّر بيئة **إفلات شبه كامل من العقاب** للمعتدين.

إن هذه الاعتداءات تُشكّل انتهاكًا مباشرًا للمادة **(27)** من اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم دولة الاحتلال بحماية الأشخاص المحميين وضمان أمنهم وسلامتهم، كما تُعدّ خرقًا لالتزامها بالحفاظ على النظام العام والسلامة العامة في الإقليم المحتل.

وعندما تُرتكب اعتداءات المستعمرين:

- بشكل متكرر ومنهجي،
- وباستهداف جماعي للسكان الفلسطينيين وممتلكاتهم،
- وبحماية أو تقاعس متعمّد من قوات الاحتلال،

فإنها ترقى إلى **عنف منظم** يُنسب قانونًا إلى دولة الاحتلال، ويُشكّل **اضطهادًا** بموجب المادة **(7)(1)(h)** من نظام روما الأساسي، خاصة عندما يكون جزءًا من سياسة تهدف إلى إخضاع السكان المدنيين وإجبارهم على مغادرة أراضيهم.

كما أن هذه الاعتداءات، عندما تؤدي إلى القتل أو الإصابة الخطيرة أو تدمير الممتلكات دون ضرورة عسكرية، تُشكّل **جرائم حرب** بموجب المادة **(8)** من نظام روما الأساسي، لا سيما في ظل الصلة الوثيقة بينها وبين التوسع الاستيطاني غير المشروع.

حيث تُستخدم اعتداءات المستعمرين كأداة **إكراه غير مباشر** تُكمّل سياسات الهدم والحصار وتقييد الحركة، بما يدفع العائلات الفلسطينية إلى مغادرة مناطقها تحت وطأة الخوف وانعدام الأمان. ويُسهم هذا النمط في **إفراغ الأرض من سكانها الأصليين**، وتهيئتها للتوسع الاستيطاني، وهو ما يربط اعتداءات المستعمرين مباشرة بجريمة **الترحيل القسري** المحظورة بموجب المادة **(49)** من اتفاقية جنيف الرابعة.

ان اعتداءات المستعمرين في الضفة الغربية خلال عام 2025 لم تكن أعمالًا فردية معزولة، بل شكّلت نمطًا ممنهجًا من العنف المنظم جرى في إطار سياسة أوسع تهدف إلى السيطرة على الأرض وتغيير الواقع الديمغرافي، بما يرقى إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقد يُشكّل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تستوجب المساءلة الدولية.

الاستيطان الرعوي كأداة للتهجير القسري والسيطرة على الأرض

يشكّل **الاستيطان الرعوي** أحد أخطر أنماط التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، لكونه يقوم على **السيطرة الفعلية على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية** دون الحاجة إلى بناء مستعمرات دائمة أو بنى تحتية رسمية، ويُستخدم كأداة مباشرة لتهجير التجمعات البدوية والرعوية الفلسطينية، ولا سيما في **الأغوار الفلسطينية، ومسافر يطا، وشمال ووسط الضفة الغربية.**

ويعتمد هذا النمط الاستيطاني على إقامة **بؤر رعوية استيطانية** (مزارع، خيام، حظائر مواشٍ) يقيمها المستعمرون، ثم توسيع نطاق السيطرة حولها تدريجيًا عبر:

- الاستيلاء على المراعي الفلسطينية،
- منع الرعاة الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم،
- الاعتداء الجسدي على السكان ومواشيهم،
- تدمير مصادر المياه والآبار،
- فرض "مناطق نفوذ" غير رسمية تمتد لآلاف الدونمات.

وفق تقارير **هيئة مقاومة الجدار والاستيطان:**

- أُقيمت **عشرات البؤر الاستيطانية الرعوية الجديدة** خلال الأعوام الأخيرة، مع تسارع ملحوظ في عام 2025.
- سيطر المستعمرون عبر هذا النمط على **مئات آلاف الدونمات** من الأراضي الرعوية الفلسطينية؛

- تم تهجير **آلاف الفلسطينيين** من التجمعات البدوية والرعوية، أو أُجبروا على الرحيل تدريجيًا بسبب انعدام سبل العيش والأمان؛
- استُهدف أكثر من **40 تجمعًا بدويًا** في الأغوار وحدها بسياسات إكراه مركبة (هدم، منع رعي، اعتداءات مستعمرين).

وتؤكد المعطيات أن الاستيطان الرعوي يجري **بحماية مباشرة من قوات الاحتلال**، التي:

- ترافق المستعمرين أثناء الاعتداءات،
- تمنع الفلسطينيين من الدفاع عن أنفسهم أو الوصول لأراضيهم،
- تمتنع عن إنفاذ القانون بحق المستعمرين، بما يكرّس الإفلات من العقاب.

يُشكّل الاستيطان الرعوي:

1. **نقلًا غير مشروع لسكان دولة الاحتلال إلى الأرض المحتلة**، في انتهاك للمادة (6/49) من اتفاقية جنيف الرابعة؛
2. **جريمة حرب** بموجب المادة (8)(2) (viii)(b) من نظام روما الأساسي؛
3. أداة تنفيذية لسياسة **الترحيل القسري غير المباشر** بحق السكان الفلسطينيين، المحظور بموجب المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة؛
4. عنصرًا من عناصر **جريمة الاضطهاد** وفق المادة (7)(1)(h) من نظام روما الأساسي، عندما يُمارس ضمن سياسة تمييز ممنهجة على أساس قومي أو عرقي.

ولا يُغيّر من التوصيف القانوني كون هذا الاستيطان يتم أحيانًا دون قرارات حكومية رسمية معلنة، إذ إن:

- **تواطؤ سلطات الاحتلال،**
- وتوفير الحماية العسكرية،
- وغياب المساءلة،

كلها عناصر كافية لإسناد المسؤولية الدولية للدولة القائمة بالاحتلال.

الترابط مع مشروع الضم والسيطرة الدائمة على الأرض

يخدم الاستيطان الرعوي هدفًا سياسيًا أوسع يتمثل في:

- تفريغ المناطق المصنفة (ج) من الوجود الفلسطيني،
- خلق تواصل جغرافي بين المستعمرات،

- فرض وقائع ميدانية تمهّد لـ **الضم الفعلي للضفة الغربية**، ولا سيما الأغوار.

وبذلك، لا يُعدّ الاستيطان الرعوي مجرد اعتداءات فردية من مستعمرين، بل **أداة استراتيجية** ضمن مشروع استعماري استيطاني متكامل. يُمثّل شكلًا خطيرًا من أشكال الاستيطان غير المشروع، ويُستخدم كوسيلة مباشرة للتهجير القسري والسيطرة على الأرض، بما يحقق أركان جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ويستوجب إدراجه صراحة ضمن أي تحقيق دولي أو إجراءات مساءلة جنائية مستقبلية.

الاعتقالات التعسفية وظروف الاحتجاز الغير إنسانية

تشهد الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، نمطًا متصاعدًا من الاعتقالات الواسعة النطاق التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، في سياق عمليات عسكرية ومداهمات ليلية واقتحامات متكررة للمنازل، غالبًا دون أوامر قضائية أو توجيه تهم محددة، وبما يفتقر إلى الضمانات الإجرائية الأساسية المكفولة بموجب القانون الدولي.

ووفق توثيقات **هيئة شؤون الأسرى والمحررين** و**نادي الأسير الفلسطيني **حتى نهاية عام :**2025**

- سُجّلت **أكثر من 9,000 حالة اعتقال** في الضفة الغربية خلال عام 2025.
- شملت الاعتقالات **أكثر من 1,200 طفل** و**نحو 300 امرأة**.
- بلغ عدد المعتقلين الإداريين **أكثر من 3,600 معتقل**، محتجزين دون تهمة أو محاكمة، بناءً على "ملفات سرية."
- تركزت الاعتقالات في محافظات **جنين، نابلس، رام الله، الخليل، القدس**، ولا سيما في المخيمات والمناطق المصنّفة (ج).

وتُظهر المعطيات أن نسبة كبيرة من الاعتقالات تمت خلال **مداهمات عنيفة للمنازل ليلًا**، ترافقت مع تخريب الممتلكات، وترويع الأطفال، واستخدام القوة المفرطة.

ظروف الاحتجاز والمعاملة

تشير الإفادات الموثّقة والتقارير الطبية والقانونية إلى أن المعتقلين الفلسطينيين يتعرضون لظروف احتجاز **قاسية وغير إنسانية**، تشمل:

- الاكتظاظ الشديد داخل الزنازين،
- الحرمان من الغذاء الكافي والمياه النظيفة،
- منع أو تقييد الوصول إلى الرعاية الطبية،

- العزل الانفرادي المطوّل،
- الحرمان من الزيارة العائلية والمساعدة القانونية،
- التعذيب وسوء المعاملة أثناء التحقيق، بما في ذلك الضرب، الشبح، الحرمان من النوم، والتهديد.

وقد طالت هذه الممارسات **أطفالًا ومرضى وكبار سن**، ما خلّف آثارًا جسدية ونفسية جسيمة وممتدة.

وتشكل هذه الممارسات انتهاكًا صريحًا لأحكام **اتفاقية جنيف الرابعة**، ولا سيما:

- المادة **(27)** التي تلزم باحترام كرامة الأشخاص المحميين وحمايتهم في جميع الأوقات،
- المادة **(32)** التي تحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية،
- المادة **(76)** التي توجب معاملة المحتجزين معاملة إنسانية وضمان الرعاية الطبية وحق الدفاع.

كما تُعدّ سياسة **الاعتقال الإداري** انتهاكًا لمبدأ الشرعية والإجراءات القانونية الواجبة، بالمخالفة للمادة **(9)** من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وعندما تُمارس هذه الانتهاكات على نحو **واسع النطاق أو منهجي** ضد السكان المدنيين، فإنها قد ترقى إلى:

- **جرائم حرب** بموجب المادة **(8)** من نظام روما الأساسي،
- و**جرائم ضد الإنسانية**، ولا سيما التعذيب والأفعال اللاإنسانية، وفق المادتين (7)(1)(f) و(7)(1)(k) من النظام ذاته.

الإهمال الطبي وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز بحق الأسرى المرضى والنساء والأطفال

تشير التوثيقات الصادرة عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني إلى تصاعد مقلق في حالات الوفاة داخل السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، في سياق يتّسم بالاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة وانعدام الضمانات الأساسية للمحتجزين الفلسطينيين. وحتى نهاية عام 2025، تم توثيق وفاة عشرات الأسرى الفلسطينيين أثناء الاحتجاز، كان عدد معتبر منهم معتقلين إداريين أو محتجزين دون لوائح اتهام، وتبيّن أن أسباب الوفاة ارتبطت بالإهمال الطبي المتعمّد، والتأخر في نقل المرضى لتلقي العلاج اللازم، والتعرّض للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء التحقيق، إضافة إلى ظروف الاحتجاز القاسية، ولا سيما العزل الانفرادي المطوّل. ويُظهر تكرار هذه الحالات واتساع نطاقها أنها لا تمثل وقائع فردية معزولة، بل تعكس نمطًا منهجيًا في إدارة منظومة الاحتجاز، يجعل الوفيات نتيجة مباشرة لسياسات وممارسات الاحتجاز ذاتها.

ويُشكّل موت الأسرى أثناء الاحتجاز انتهاكًا جسيمًا لالتزامات دولة الاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ولا سيما المادة (27) التي تكفل حماية الحياة والكرامة الإنسانية للأشخاص المحميين، والمادة (32) التي تحظر القتل والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية. كما يُعدّ القتل العمد أو التسبب بالوفاة نتيجة الإهمال المتعمّد بحق الأشخاص المحميين جريمة حرب بموجب المادة (8)(2)(i)(a) من نظام روما الأساسي. وعندما تتكرر هذه الوفيات في إطار سياسة عامة أو نمط منهجي، فإنها قد ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية، سواء بصفتها قتلًا أو أفعالًا لاإنسانية، وفق المادتين (7)(1)(a) و(7)(1)(k) من النظام ذاته.

وفي السياق ذاته، تُظهر بيانات هيئة شؤون الأسرى والمحررين لعام 2025 وجود أكثر من 1,500 أسير مريض داخل السجون الإسرائيلية، من بينهم عشرات المصابين بأمراض سرطانية، ومئات يعانون من أمراض مزمنة وخطيرة مثل أمراض القلب والسكري والفشل الكلوي والإعاقات الجسدية. وتشير التقارير الطبية والحقوقية إلى غياب المتابعة الطبية الدورية، ومنع إجراء الفحوصات التشخيصية الضرورية، والامتناع عن توفير أدوية أساسية، إضافة إلى الاكتفاء بما يُعرف بـ«عيادة السجن» التي تفتقر إلى الحد الأدنى من الرعاية التخصصية. ويُعد هذا الإهمال الطبي المتعمّد شكلًا من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، وقد يرقى إلى التعذيب عندما يؤدي إلى تفاقم المرض أو الوفاة.

ويخالف هذا النمط من الإهمال الطبي التزامات دولة الاحتلال بموجب المادة (91) من اتفاقية جنيف الرابعة التي توجب توفير الرعاية الطبية اللازمة للمحتجزين، كما ينتهك الحظر المطلق للتعذيب المنصوص عليه في اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984، بما في ذلك التعذيب بالامتناع المتعمّد عن العلاج. وعندما يُمارس هذا الإهمال على نحو واسع النطاق أو منهجي، فإنه قد يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية بصفتها «أفعالًا لاإنسانية» وفق المادة (7)(1)(k) من نظام روما الأساسي.

وتشير التوثيقات الحقوقية إلى أن النساء الأسيرات تعرضن بدورهن لانتهاكات جسيمة داخل منظومة الاحتجاز. فحتى نهاية عام 2025، بلغ عدد الأسيرات الفلسطينيات نحو 300 أسيرة، واجه عدد كبير منهن التفتيش العاري أو المهين، والاعتقال التعسفي دون تهم واضحة، والحرمان من الرعاية الصحية الخاصة بالنساء، واحتجاز الأمهات بعيدًا عن أطفالهن، فضلًا عن التهديد والضغط النفسي أثناء التحقيق. كما أفادت شهادات موثوقة بتعرّض بعض الأسيرات لأشكال من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك التهديدات ذات الطابع الجنسي والمعاملة المهينة.

وتُشكّل هذه الممارسات انتهاكًا صريحًا للمادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تكفل حماية الشرف والكرامة، كما تُخالف التزامات دولة الاحتلال بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). وعندما تُمارس هذه الأفعال في إطار سياسة تمييز واضطهاد ممنهجة، فإنها قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، ولا سيما التعذيب أو الاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي، وفق المادتين (7)(1)(f) و(7)(1)(h) من نظام روما الأساسي.

أما الأطفال الفلسطينيون، فتُظهر معطيات عام 2025 أن أكثر من 1,200 طفل تعرضوا للاعتقال في الضفة الغربية، كثير منهم جرى اعتقالهم ليلًا من منازلهم، وخضعوا للتحقيق دون حضور محامٍ أو ولي أمر، وتعرّضوا للضرب والتهديد، واحتُجزوا في ظروف لا تراعي سنّهم أو احتياجاتهم النفسية والجسدية. ويُخالف هذا النمط من الاعتقال أحكام المادة (37) من اتفاقية حقوق الطفل، التي تحظر الاعتقال التعسفي والمعاملة القاسية للأطفال، كما ينتهك المادة (76) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم باحتجاز الأطفال في ظروف إنسانية تراعي فئتهم العمرية.

ان الوفيات داخل أماكن الاحتجاز، والإهمال الطبي المنهجي بحق الأسرى المرضى، إلى جانب سوء معاملة النساء والأطفال، تُشكّل منظومة متكاملة من الانتهاكات الجسيمة التي تتقاطع مع غيرها من أنماط الانتهاكات الموثّقة، وتكشف عن سياسة ممنهجة داخل نظام الاحتجاز. وترى أن هذه الممارسات قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما يستوجب تحقيقًا دوليًا مستقلًا، وضمان المساءلة الجنائية، وكفالة حق الضحايا في جبر الضرر الفردي والجماعي وفقًا للقانون الدولي.

استهداف قطاع التعليم والمؤسسات التربوية كأداة للاضطهاد وانتهاك القانون الدولي الإنساني

يمثّل استهداف قطاع التعليم أحد الأنماط الخطيرة للانتهاكات الممنهجة التي طالت السكان المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال والشباب، في سياق الاحتلال العسكري المستمر. ففي الضفة الغربية، وثّقت الجهات الرسمية والحقوقية اقتحامات متكررة للمدارس، وإصدار أوامر هدم بحق مؤسسات تعليمية قائمة، في انتهاك مباشر لحق الأطفال في التعليم وللحماية الخاصة المقرّرة للمرافق المدنية. ومن أبرز هذه الحالات، هدم مدرسة خلة عميرة الأساسية التابعة لمديرية يطا جنوب محافظة الخليل بتاريخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2025، ما أدى إلى حرمان عشرات الطلبة من حقهم في التعليم وإجبارهم على التعلّم في ظروف غير إنسانية أو الانقطاع القسري عن الدراسة.

كما أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتعرّض ما لا يقل عن ثماني جامعات في الضفة الغربية لاقتحامات عسكرية ومداهمات شملت التخريب المتعمد للمرافق التعليمية، وتعطيل العملية الأكاديمية، وبثّ الخوف بين الطلبة والهيئات التدريسية، في نمط يتجاوز الإجراءات الأمنية العرضية ويعكس تدخّلًا مباشرًا في الحق في التعليم والحياة الأكاديمية.

وعلى مستوى فلسطين عمومًا، تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى خسائر بشرية جسيمة في قطاع التعليم، حيث بلغ عدد الطلبة الضحايا 18,979 طالبًا، إضافة إلى 1,399 طالبًا جامعيًا، و797 معلمًا وإداريًا، و241 موظفًا في قطاع التعليم العالي. وتُظهر هذه الأرقام أن المؤسسات التعليمية ومرتادیها لم يكونوا بمنأى عن الاستهداف، بل شكّلوا جزءًا من الفئات المدنية المتضررة بشكل مباشر.

ويُشكّل هذا النمط من الانتهاكات خرقًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني، إذ تُعدّ المدارس والجامعات منشآت مدنية تتمتع بالحماية بموجب المادة (52) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، التي تحظر الهجمات على الأعيان المدنية ما لم تُستخدم لأغراض عسكرية. كما تنص المادة (50) من اتفاقية جنيف الرابعة على وجوب ضمان استمرار عمل المؤسسات التعليمية وحمايتها في الأراضي المحتلة. ويُعدّ تدمير المدارس أو تعطيل الجامعات دون ضرورة عسكرية حتمية انتهاكًا للمادة (53) من الاتفاقية ذاتها، التي تحظر تدمير الممتلكات الخاصة والعامة.

إضافة إلى ذلك، يُمثّل استهداف التعليم انتهاكًا لالتزامات دولة الاحتلال بموجب اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما المادة (28) التي تكفل حق الطفل في التعليم، والمادة (38) التي توجب حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وعندما يتم استهداف المدارس والجامعات أو قتل الطلبة والمعلمين في إطار نمط واسع النطاق أو منهجي، فإن هذه الأفعال قد تُسهم في توصيف جرائم حرب، وقد تشكّل عنصرًا من عناصر الاضطهاد كجريمة ضد الإنسانية بموجب المادة (7)(1)(h) من نظام روما الأساسي، إذا ثبت ارتباطها بسياسة تمييز أو قمع تستهدف فئة مدنية محددة.

وتخلص هذه المعطيات إلى أن الاعتداء على قطاع التعليم في الضفة الغربية لا يمثّل أضرارًا جانبية معزولة، بل يندرج ضمن سياسة أوسع تقوّض الحق في التعليم، وتستهدف البنية الاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني، بما يستوجب المساءلة الدولية وضمان حماية المؤسسات التعليمية ومرتاديها وفقًا لأحكام القانون الدولي.

الاعتداء على الغطاء النباتي والبيئة والتلوّث واسع النطاق المرتبط باستخدام أسلحة مقيّدة أو محرّمة دوليًا

تشير المعطيات الموثّقة لعام 2025 إلى تصاعد خطير وممنهج في الاعتداءات على البيئة والغطاء النباتي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لم تعد هذه الأضرار تُشكّل آثارًا جانبية للنزاع، بل أصبحت نتيجة مباشرة ومتوقّعة لسياسات عسكرية واستيطانية وحصارية متكاملة تستهدف مقومات الحياة المدنية والموارد الطبيعية.

أولًا: الاعتداء على الغطاء النباتي والأراضي الزراعية:

شهد عام 2025 موجة واسعة من الاعتداءات على الأراضي الزراعية والغطاء النباتي في الضفة الغربية، ما ألحق خسائر فادحة بالموارد الطبيعية التي تُشكّل أساس الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية والهوية الثقافية للمجتمعات الفلسطينية.

ووفق الإحاطات الأسبوعية الصادرة عن وزارة الزراعة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر 2025، قامت قوات الاحتلال والمستعمرون بتجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، من بينها: تجريف 205 دونمات مزروعة في بلدة السيلة الحارثية بمحافظة جنين، إزالة أشجار ومحاصيل في نحو 200 دونم من الأراضي الزراعية قرب طولكرم،

اقتلاع أكثر من 8,000 شجرة زيتون مثمرة خلال أسبوع واحد فقط من شهر ديسمبر، إضافة إلى تضرر 3,413 شجرة أخرى نتيجة اعتداءات الاستيطان والتجريف.

وتُقدّر الخسائر المالية المباشرة الناجمة عن هذه الاعتداءات بنحو 3,483,134 دولارًا أمريكيًا خلال شهر واحد فقط، فضلًا عن الأضرار غير المباشرة المرتبطة بتدمير شبكات الري، وسرقة المعدات الزراعية، وفقدان مصادر الدخل والغذاء، ما يُعمّق هشاشة الأسر الريفية ويقوّض قدرتها على الصمود.

وتُظهر وتيرة هذه الاعتداءات وتكرارها، ولا سيما في المناطق المصنّفة (ج) والأغوار ومحيط القدس، طابعًا منهجيًا لا يمكن وصفه بالعرضي، ويُشير إلى استهداف متعمّد للبيئة كوسيلة لإضعاف الوجود الفلسطيني ودفع السكان إلى الرحيل.

ثانيًا: التلوّث البيئي الواسع النطاق ومصادره: يترافق تدمير الغطاء النباتي مع تدهور بيئي شامل ناتج عن العمليات العسكرية والتوسّع الاستيطاني والحصار، شمل تلوّث الهواء والتربة والمياه، وتخريب البنية التحتية البيئية، بما في ذلك محطات المياه والصرف الصحي وشبكات الري ومرافق إدارة النفايات.

في قطاع غزة، أدّى القصف واسع النطاق واستخدام الأسلحة الثقيلة داخل مناطق مأهولة، إلى جانب تدمير المنشآت الصناعية ومحطات المعالجة، إلى إطلاق ملوّثات خطرة شملت:

- أنقاضًا ملوّثة تحتوي على الأسبستوس وبقايا الذخائر،
- معادن ثقيلة ومواد كيميائية سامة،
- وانهيار منظومات الصرف الصحي، ما أدى إلى تدفّق كميات ضخمة من المياه العادمة غير المعالجة إلى البحر والتربة والخزان الجوفي الساحلي.

أما في الضفة الغربية، فقد أسهمت عمليات التجريف، وإحراق الأراضي، وتصريف مخلّفات المستعمرات، والتوسّع الاستيطاني بما فيه الاستيطان الرعوي، في تلويث الموارد الطبيعية وتقليص المساحات الزراعية، لا سيما في الأغوار الفلسطينية ومحيط القدس.

ثالثًا: الارتباط السببي باستخدام أسلحة مقيّدة أو محرّمة دوليًا: جزءًا كبيرًا من هذا التلوّث يرتبط ارتباطًا سببيًا مباشرًا باستخدام ذخائر وأسلحة ذات أثر بيئي سام ومستدام، تحتوي على معادن ثقيلة ومواد حارقة أو متفجرة عالية السمية. وقد لوحظت أنماط متكررة من:

- ارتفاع تركيزات الرصاص والزئبق في التربة السطحية قرب مناطق القصف،
- تلوّث ما يُقدّر بـ 70%–60من الخزان الجوفي الساحلي بمركبات نترات وبكتيريا ومعادن،
- تجاوز مستويات لجسيمات الدقيقة (PM2.5 وPM10) الحدود الآمنة عالميًا لفترات طويلة، خصوصًا في المناطق المكتظة.

رابعًا: مؤشرات كمية تقديرية (حتى نهاية 2025)

تشير التقديرات الأممية والفنية إلى:

- 50–45 مليون طن من أنقاض المباني المدمّرة في قطاع غزة وحده، تحتوي على مواد خطرة،
- آلاف الذخائر غير المنفجرة التي ما زالت تشكّل مصدر تلوّث وخطر دائم على المدنيين،
- تدهور واسع في جودة التربة والمياه مع آثار طويلة الأمد على الصحة العامة.

خامسًا: الكلفة التقديرية للمعالجة وإعادة التأهيل

تُقدَّر الكلفة الإجمالية للأضرار البيئية الناجمة عن العمليات العسكرية والتدمير واسع النطاق للبنية التحتية في الأرض الفلسطينية المحتلة بمستويات بالغة الارتفاع، حيث تشير التقديرات الفنية والأممية إلى أن كلفة إزالة الأنقاض ومعالجتها وفق معايير السلامة البيئية قد تتجاوز ما بين **1.2و1.5 مليار دولار أمريكي**، نظرًا لاحتوائها على مواد خطرة تتطلب تقنيات متخصصة ومعالجة طويلة الأمد. كما يُتوقع أن تستلزم عمليات إعادة تأهيل التربة والمياه الملوّثة مئات الملايين من الدولارات الإضافية على مدى سنوات طويلة، في ظل الحاجة إلى مراقبة بيئية مستمرة ومعالجات معقّدة للخزانات الجوفية والأراضي الزراعية.

وإلى جانب ذلك، تُقدَّر الخسائر غير المباشرة بمليارات الدولارات نتيجة التراجع الحاد في الإنتاج الزراعي والصيد البحري، وتفاقم الأعباء الصحية المرتبطة بالتلوّث، وفقدان سبل العيش، وهو ما يعكس أثرًا اقتصاديًا واجتماعيًا طويل الأمد يتجاوز حدود الدمار المادي المباشر.

يُشكّل هذا النمط من الاعتداءات البيئية والتلوّث واسع النطاق انتهاكًا جسيمًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما المادتين (53) و(147) من اتفاقية جنيف الرابعة اللتين تحظران تدمير الممتلكات والموارد المدنية دون ضرورة عسكرية قاهرة وتُصنّفان التدمير الواسع النطاق كـ انتهاك جسيم. كما يُعدّ هذا السلوك خرقًا لقواعد حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، التي تحظر إحداث أضرار واسعة النطاق وطويلة الأمد وشديدة بالبيئة لا تبررها ضرورة عسكرية. وعندما يتم استهداف البنية البيئية المدنية عن علم بآثاره المباشرة والمتوقعة على السكان المدنيين، فإن ذلك قد يرقى إلى جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. فضلًا عن ذلك، وعندما يُستخدم التلوّث البيئي أو الحرمان من الموارد الطبيعية الأساسية كوسيلة ضغط جماعي أو كأداة للإكراه غير المباشر المؤدي إلى النزوح أو التهجير، فإن هذه الممارسات قد تُصنّف كـ أفعال لاإنسانية ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وفق المادة (7)(1)(k) من نظام روما الأساسي.

ان الاعتداءات على الغطاء النباتي والتلوّث البيئي واسع النطاق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك ما يرتبط باستخدام أسلحة مقيّدة أو محرّمة دوليًا، تُشكّل انتهاكات جسيمة وممنهجة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وبالنظر إلى اتساع هذه الأضرار وطابعها طويل الأمد وأثرها التراكمي على السكان والبيئة، فإنها قد ترقى إلى جرائم حرب، وتُنشئ التزامًا قانونيًا واضحًا بضمان المساءلة وجبر الضرر البيئي الكامل، بما يشمل إعادة التأهيل، والمراقبة طويلة الأمد، والتعويض عن الخسائر الفردية والجماعية.

الاعتداء على المياه والموارد المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة[4]

يشكل الوصول إلى المياه ونوعية الإمدادات المائية في الضفة الغربية أحد أبرز أوجه الأزمة الإنسانية الطويلة الأمد التي يعانيها السكان الفلسطينيون، وتظهر بيانات سلطة المياه الفلسطينية وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هذه الأزمة ليست فقط نتيجة شح طبيعي في الموارد، بل انعكاس لهيكلية التحكم والسيطرة الاحتلالية على الموارد المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

تشير البيانات الرسمية إلى أن المياه الجوفية، وهي المصدر الأساسي للمياه في الضفة الغربية، تُسيطر إسرائيل على أكثر من 85% من هذه الموارد، بينما يحصل الفلسطينيون على حصة محدودة من هذه الموارد رغم الزيادة المستمرة في الطلب السكاني والتنمية، وهو ما يتعارض بشكل واضح مع نصوص اتفاقيات أوسلو التكميلية المتعلقة بالملف المائي التي كان من المنتظر أن توفر حصة عادلة للسكان الفلسطينيين ولكنها لم تتحقق على أرض الواقع .

وتُظهر بيانات سلطة المياه أن كمية المياه المتاحة في الضفة الغربية بلغت مستويات أقل بكثير من الاحتياجات الفعلية للسكان، حيث كانت حصة الفرد من المياه في اليوم قبل الأزمة المائية نحو 79.8 لترًا للفرد في المتوسط، وهو رقم أقل بكثير من الحدّ الأدنى الموصى به دوليًا للبقاء الصحي والإنساني (120 لترًا يوميًا). وتعكس هذه الأرقام على الأرض انخفاضًا في الوصول المنتظم للمياه وزيادة الاعتماد على أساليب بديلة مثل شراء المياه من الصهاريج أو استخدام مصادر غير مستقرة .

ويعد تآكل شبكات توزيع المياه وفقدان كميات كبيرة من المياه في الشبكات من المشكلات الأخرى الرئيسية التي تكشف عنها البيانات الفلسطينية، إذ تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن معدل فقدان المياه في الضفة الغربية يتجاوز 35 %بسبب ضعف البنى التحتية وعدم كفاءتها واحتمالية تلفها أو عرقلتها نتيجة عوامل متعددة بما فيها القيود على صيانة وإصلاح الشبكات .

تعكس هذه المؤشرات أيضًا فجوة كبيرة في توزيع المياه بين المجتمعات الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية، حيث تستفيد المستوطنات من إمدادات أكثر اتساقًا وكميات أكبر من المياه، بينما يعاني

4 انات سلطة المياه الفلسطينية / موقع السلطة :الإحصاءات الرسمية عن السيطرة على الموارد المائية ونسب التوزيع في الضفة الغربية لعام 2025 .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني :معدلات الفقدان والاستهلاك المائي، وأثر تدهور شبكات المياه على وصول السكان للخدمة

الفلسطينيون من نقص في الإمدادات الأساسية وعدم امتلاك القدرة القانونية والعملية على تطوير مواردهم المائية، ما يضاعف الأعباء المادية والاجتماعية والإنسانية على الأسر والأسر الريفية والحضرية معًا .

وتشكل هذه الأوضاع جزءًا من تركيب نظام التحكم في المياه الذي يفرض قيودًا على حفر الآبار الجديدة، وإدارة موارد المياه، وتحديث البنية التحتية الفلسطينية، بينما تظل إسرائيل محتفظة بالسيطرة العملية على مصادر المياه الرئيسية وتحديد كميات المياه المسموح توريدها للفلسطينيين، ما يؤثر على الاستدامة المائية، الصحة العامة، الإنتاج الزراعي، والتنمية بشكل واسع .

هذا الواقع يدعم المدارس الحقوقية التي ترى أن التحكم الهيكلي في الموارد المائية وفرض محدودية الوصول للمياه الأساسية ليست مجرد تداعٍ إداري، بل جزء من سياق أوسع لانتهاكات متواصلة بحق السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، تستوجب تحليلًا قانونيًا وإنسانيًا متقدمًا عند دراسة الانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان الأساسية.

وقد أدت هذه الممارسات إلى حرمان آلاف الأسر الفلسطينية من الوصول المنتظم إلى مياه الشرب والري، وإلى تدهور نوعية المياه وارتفاع نسب التلوث والملوحة، بما ينعكس مباشرة على الصحة العامة والإنتاج الزراعي .كما أسهم التمييز في التوزيع بين التجمعات الفلسطينية والمستعمرات في خلق فجوة صارخة في الاستهلاك، حيث تُزوَّد المستعمرات بكميات وفيرة من المياه على حساب القرى والبلدات الفلسطينية، في انتهاك لمبدأ عدم التمييز والانتفاع المنصف من الموارد الطبيعية.

من الناحية القانونية، تُخالف هذه السياسات المادة (55) من اتفاقية لاهاي لعام 1907 التي تُلزم قوة الاحتلال بإدارة الموارد الطبيعية في الإقليم المحتل بوصفها أمانة لصالح السكان المحليين، وتحظر استغلالها أو إلحاق ضرر دائم بها. كما تُخالف المادتين (55) و(56) من اتفاقية جنيف الرابعة اللتين تُوجبان على قوة الاحتلال ضمان الإمدادات الأساسية والرعاية الصحية للسكان المدنيين، وهو ما لا يتحقق دون وصول آمن وكافٍ إلى المياه الصالحة للشرب. ويُعد تدمير أو تعطيل منشآت المياه وحرمان السكان من هذا المورد الأساسي تدميرًا للممتلكات المدنية محظورًا بموجب المادة (53) من الاتفاقية نفسها.

وفي إطار نظام روما الأساسي، فإن تدمير أو الاستيلاء على منشآت المياه أو تعطيل وصول السكان المدنيين إلى مورد لا غنى عنه للبقاء، عندما يتم دون ضرورة عسكرية وبشكل واسع أو منهجي، يندرج ضمن جرائم الحرب (المادة 8) لكونه تدميرًا للممتلكات المدنية وإلحاق أذى جسيم بسبل بقاء المدنيين . وإذا ثبت أن هذه الأفعال تُنفَّذ في سياق سياسة دولة تهدف إلى إخضاع السكان أو دفعهم لمغادرة

أراضيهم عبر تجفيف مقومات الحياة، فإنها قد ترقى كذلك إلى جرائم ضد الإنسانية بوصفها اضطهادًا وأفعالًا لاإنسانية وترحيلًا قسريًا غير مباشر (المادة 7).

إن استهداف المياه لا يُعد أثرًا جانبيًا للنزاع، بل أداة استراتيجية ضمن منظومة أوسع تشمل الحصار، تقييد الحركة، والهدم، وتستهدف تقويض صمود المجتمعات الفلسطينية وتجريدها من أبسط مقومات البقاء. وبذلك، يشكّل الاعتداء على الموارد المائية انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني يستوجب المساءلة الدولية وجبر الضرر وضمان عدم التكرار.

الغاز الطبيعي والبترول: نهب الموارد الطبيعية وحرمان الشعب الفلسطيني من السيادة الاقتصادية[5]

يُعدّ الغاز الطبيعي والبترول من الموارد الطبيعية غير المتجددة التي تخضع، بموجب القانون الدولي، لمبدأ **السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال على مواردها الطبيعية** .ويُشكّل استغلال هذه الموارد أو منع الشعب الفلسطيني من الوصول إليها دون موافقته **انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان،** ولا سيما عندما يُستخدم هذا الحرمان كأداة للإخضاع الاقتصادي وإدامة الاحتلال.

يؤكد هذا الإطار القانوني كلٌّ من **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1803 (1962)** بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، و**المادة (55) من لوائح لاهاي لعام 1907** التي تنص على أن دولة الاحتلال ليست سوى "مدير مؤقت" للموارد العامة ولا تملك حق استغلالها لمصلحتها، إضافة إلى **المادة (1)** من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تكفل حق الشعوب في التصرّف الحر بثرواتها الطبيعية. كما يُصنّف **النهب** جريمة حرب بموجب **المادة (xvi)(b)(2)(8)** من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[5] **دراسات الطاقة الدولية – British Gas / Shell) سابقًا(**
تقديرات احتياطي وقيمة حقل غزة البحري.(Gaza Marine)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(PCBS)
بيانات الطاقة، فاتورة الاستيراد، والخسائر الاقتصادية.

حقل غزة البحري: مورد سيادي معطّل قسرًا

يقع **حقل غزة البحري (Gaza Marine)** قبالة سواحل قطاع غزة على بُعد يقارب 30–36 كيلومترًا، وقد اكتُشف عام 2000، وتُقدَّر احتياطاته بنحو **1.4–1تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي**، ما يجعله موردًا استراتيجيًا مملوكًا حصريًا للشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي للبحار.

إلا أن سلطات الاحتلال فرضت، منذ اكتشاف الحقل، سيطرة أمنية وبحرية كاملة حالت دون أي تطوير أو استخراج فلسطيني، وربطت أي إمكانية للاستغلال بشروط سياسية وأمنية غير مشروعة، في حين أُجريت ترتيبات أحادية أو غير مباشرة تمسّ بحقوق الفلسطينيين السيادية.

العائدات المالية المفقودة والأثر الاقتصادي

تشير التقديرات الاقتصادية المستندة إلى دراسات طاقة دولية إلى أن القيمة السوقية الإجمالية التقديرية لاحتياطي الغاز في حقل غزة البحري تتراوح بين **4 و7 مليارات دولار أمريكي**، وفق متوسط أسعار الغاز العالمية خلال السنوات الأخيرة. وتُقدَّر **العائدات الصافية المحتملة** التي كان يمكن أن تؤول إلى الخزينة الفلسطينية بما يتراوح بين **2.5و4 مليارات دولار** على مدى عمر الحقل، تشمل إيرادات مباشرة وضرائب ورسوم سيادية، فضلًا عن خفض كبير في فاتورة استيراد الطاقة.

كما تشير تقديرات فنية إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يخسر سنويًا ما بين **300و500 مليون دولار** نتيجة تعطيل استغلال هذا المورد، بسبب الاعتماد القسري على الطاقة المستوردة بأسعار مرتفعة، وتعطّل الإنتاج الصناعي والخدماتي، واستمرار أزمة الكهرباء، لا سيما في قطاع غزة. وكان من الممكن لهذا الحقل أن يغطي ما بين **70%** و**100% من احتياجات قطاع غزة من الكهرباء**، وأن يوفّر مصدرًا مستدامًا للطاقة في الضفة الغربية، بما يعزز التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار.

البترول والموارد الهيدروكربونية في الضفة الغربية

تشير دراسات جيولوجية إلى وجود مؤشرات على موارد هيدروكربونية محتملة في مناطق من **الضفة الغربية، ولا سيما الأغوار**، إلا أن سيطرة الاحتلال على المناطق المصنفة (ج) تمنع أي تنقيب فلسطيني، في حين تُمنح امتيازات استكشاف لشركات إسرائيلية أو أجنبية دون موافقة فلسطينية، ما يُكرّس الحرمان من الموارد كأداة سيطرة سياسية واقتصادية.

ان منع الشعب الفلسطيني من استغلال موارده من الغاز الطبيعي والبترول، وما ترتب عليه من خسائر مالية تُقدَّر بمليارات الدولارات، يُشكّل انتهاكًا خطيرًا لمبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، وقد يرقى إلى **جريمة نهب** بموجب القانون الدولي الإنساني، فضلًا عن كونه عنصرًا بنيويًا في منظومة الحصار والإخضاع الاقتصادي طويل الأمد المفروضة على السكان المدنيين، بما يستوجب المساءلة الدولية وضمان الحق الفلسطيني الكامل في السيطرة على موارده الطبيعية.

احتجاز الجثامين

تلزم المادة (17) من اتفاقية جنيف الأولى باحترام جثث الموتى وضمان جمعها ودفنها بشكل لائق يحفظ الكرامة الإنسانية، كما تحظر اتفاقية جنيف الرابعة في المادتين (27) و(130) أي معاملة مهينة أو قاسية بحق الأشخاص المحميين، سواء كانوا أحياءً أم أمواتًا. ويُعد احتجاز الجثامين واستخدامها كورقة ضغط أو أداة عقاب جماعي انتهاكًا خطيرًا لهذه الالتزامات، ويقع ضمن نطاق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي تُصنّف ک جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي.

وفي عام 2025، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي هذه السياسة على نطاق واسع، حيث أعلنت الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء أن الاحتلال يحتجز جثامين ما لا يقل عن 754شهيدًا فلسطينيًا، من بينهم 73طفلًا دون سن الثامنة عشرة و 10نساء، موزعين بين مقابر "الأرقام "وثلاجات الاحتجاز العسكرية، دون تسليمهم إلى ذويهم لدفنهم وفق الشعائر الإنسانية والدينية. وتشير البيانات إلى أن 256جثمانًا من هذه الجثامين تم تحديد مواقع دفنها داخل مقابر الأرقام، في حين بقيت بقية الجثامين محتجزة منذ إعادة العمل بهذه السياسة خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك منذ اندلاع الحرب الحالية. كما أفادت الصحافة الحقوقية الفلسطينية وأجهزة الإحصاء المحلية بأن 49شهيدًا من محافظة القدس وحدها ما تزال جثامينهم محتجزة لدى الاحتلال، ومن بينهم أطفال لم تتجاوز أعمار بعضهم 14عامًا، وهو ما يؤكد أن هذه الممارسة تطال فئات مدنية ضعيفة على نحو خاص.

إن حرمان العائلات من حقها في استلام ودفن أبنائها، وإطالة أمد احتجاز الجثامين دون أي ضرورة عسكرية، يشكل اعتداءً صارخًا على الكرامة الإنسانية ويمثل سلوكًا ممنهجًا يُدرج قانونًا ضمن جرائم الحرب، فضلًا عن كونه صورة من صور العقاب الجماعي والمعاملة المهينة المحظورة بموجب اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني.

تُخضع قواعد القانون الدولي الإنساني النزاعات المسلحة الدولية، وتفرض على القوة القائمة بالاحتلال التزامات محددة تجاه السكان المدنيين. ويُعد قطاع غزة، وفق الرأي القانوني السائد للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، جزءًا من إقليم واقع تحت الاحتلال، ما يجعل اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الإطار القانوني الأساسي الناظم لسلوك القوة المحتلة.

إلى جانب ذلك، يستمر تطبيق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يشكّل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المرجعية القانونية للتوصيف الجنائي للأفعال الجسيمة.

الانتهاكات الجسيمة في قطاع غزة

القتل العمد واستهداف المدنيين

وفق بيانات وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، بلغ عدد الشهداء أكثر من **45,700 شهيد فلسطيني** حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، من بينهم نحو **17,400 طفل** ونحو **9,200امرأة،** إضافة إلى أكثر من **108,000 جريح** .ويعكس هذا العدد الهائل من الضحايا المدنيين، ولا سيما من الفئات المحمية، نمطًا متكررًا ومنهجيًا من **القتل العمد واستخدام القوة المميتة** في مناطق سكنية مكتظة بالسكان، دون مراعاة لمبادئ **التمييز والتناسب والضرورة العسكرية** التي تُعد من الركائز الأساسية للقانون الدولي الإنساني. ويُشكّل هذا السلوك انتهاكًا مباشرًا للمادتين (27) و(32) من اتفاقية جنيف الرابعة، اللتين تلزمان دولة الاحتلال بحماية الأشخاص المحميين في جميع الأوقات وتحظران القتل والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية. كما يُصنّف القتل العمد للمدنيين بوصفه **جريمة حرب** بموجب المادة **(8)(2) (a)(i)** من نظام روما الأساسي، ويرقى إلى **جريمة ضد الإنسانية** وفق المادة (7)(1)(a) من النظام ذاته عندما يُرتكب في إطار **هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد سكان مدنيين** .وتؤكد طبيعة هذه الأرقام، واتساع نطاقها الجغرافي، واستمرارها الزمني، أن أعمال القتل لم تقع في سياق اشتباكات مباشرة أو حوادث معزولة، بل جرى تنفيذها باستخدام قوة مفرطة في مناطق مدنية، وبصورة متكررة ومنهجية، مع العلم المسبق بالطابع المدني للضحايا، وهو ما يحقق الأركان القانونية المادية والسياقية والمعنوية لكل من **جريمة الحرب** و**الجريمة ضد الإنسانية** بموجب نظام روما الأساسي.

النزوح القسري والتهجير المتكرر

تشير تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى **نزوح داخلي لأكثر من 1.9 مليون فلسطيني** في قطاع غزة، أي ما يزيد على **85% من السكان**، مع تعرّض بعض العائلات لتهجير قسري متكرر **بين 5 و7 مرات خلال عام 2025** .ويُشكّل هذا النمط **نقلًا وترحيلًا قسريًا للسكان المدنيين**، وهو محظور صراحة بموجب **المادة (49)** من **اتفاقية جنيف الرابعة** التي تمنع النقل الجبري الفردي أو الجماعي للأشخاص المحميين. ويُعدّ هذا السلوك **انتهاكًا جسيمًا** يرقى إلى **جريمة ضد الإنسانية** وفق **المادة (7)(1)(d)** من نظام روما الأساسي، كما يُصنّف كـ **جريمة حرب** عندما يتم في سياق نزاع مسلح ودون ضرورة عسكرية مشروعة.

تُظهر الوقائع الموثّقة في قطاع غزة أن **القتل العمد واسع النطاق للمدنيين** و**التهجير القسري الجماعي** لم يكونا نتيجتين منفصلتين لسير العمليات العسكرية، بل شكّلا عناصر مترابطة ضمن نمط واحد من السلوك القسري الموجّه ضد السكان المدنيين. فالأعداد الكبيرة من القتلى، ولا سيما من الأطفال والنساء، إلى جانب الاستخدام المكثف للقوة المميتة في مناطق سكنية مكتظة، أسهمت بصورة مباشرة في خلق بيئة قسرية دفعت أكثر من 1.9 مليون فلسطيني إلى النزوح الداخلي، مع تعرّض العديد من العائلات لعمليات تهجير متكررة خلال فترة زمنية قصيرة. وترى المعايير القانونية الدولية أن التهجير القسري لا يشترط دائمًا استخدام أوامر نقل صريحة، بل يتحقق أيضًا عندما تُستخدم وسائل قهر غير مباشرة، من بينها **القتل، التهديد المستمر، التدمير واسع النطاق للمساكن، والحصار**، بما يجعل بقاء السكان في أماكنهم مستحيلًا عمليًا. وفي هذا السياق، فإن الجمع بين القتل الممنهج، والتدمير الشامل، وفرض ظروف معيشية غير قابلة للحياة—بما في ذلك القيود الحادة على الغذاء والمياه والخدمات الأساسية—يُعد شكلًا من أشكال **الإكراه غير المباشر** الذي يؤدي وظيفيًا إلى الترحيل القسري للسكان المدنيين، في انتهاك للمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة. وعند تقييم هذه الأفعال مجتمعة، وبالنظر إلى نطاقها الجغرافي، وتكرارها الزمني، وطابعها المنهجي، يتبيّن أنها قد ترقى إلى **جريمة ضد الإنسانية** تتمثل في القتل والترحيل القسري، وفق المادتين (7)(1)(a) و(7)(1)(d) من نظام روما الأساسي، فضلًا عن كونها **جرائم حرب** عند ارتكابها في سياق نزاع مسلح ودون ضرورة عسكرية مشروعة. ويعزّز هذا الترابط بين القتل والتهجير والحصار الاستنتاج القائل بأن هذه الانتهاكات لا يمكن فهمها بمعزل عن بعضها، بل يجب تحليلها كجزء من سياسة أو نمط سلوك واحد موجّه ضد سكان مدنيين محميين بموجب القانون الدولي.

تدمير المساكن والتدمير واسع النطاق للممتلكات

تشير تقييمات الأضرار الصادرة عن **UNOSATومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)**إلى تضرّر أو تدمير **أكثر من 360,000 وحدة سكنية** في قطاع غزة، من بينها نحو **170,000وحدة دُمّرت تدميرًا كليًا**، ما أدى إلى فقدان مئات الآلاف من المدنيين لمساكنهم في سياق زمني وجغرافي واسع. ويُظهر حجم هذا الدمار ونطاقه أن تدمير الممتلكات لم يكن عرضيًا أو مرتبطًا بضرورات عسكرية فردية ومحدودة، بل اتخذ طابعًا واسع النطاق ومنهجيًا، بما يتجاوز الاستثناء الضيق الذي تجيزه القواعد الدولية. ويُعدّ هذا السلوك انتهاكًا مباشرًا **للمادة (53)** من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على القوة القائمة بالاحتلال تدمير الممتلكات الخاصة، الثابتة أو المنقولة، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي ذلك حتمًا. كما تُصنّف **المادة (147)** من الاتفاقية ذاتها التدمير الواسع للممتلكات، عندما يتم دون ضرورة عسكرية قاهرة، بوصفه **انتهاكًا جسيمًا** .وإلى جانب ذلك، يُجرّم **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية** هذا الفعل باعتباره **جريمة حرب** بموجب **المادة (8)(2)(a)(iv)** ولا سيما عندما يُرتكب على نطاق واسع وبصورة منهجية في سياق نزاع مسلح. وعند تقييم هذا الدمار في ضوء اقترانه بعمليات القتل والتهجير القسري وفرض ظروف معيشية غير قابلة للحياة، يتعزز الاستنتاج بأن تدمير المساكن شكّل عنصرًا أساسيًا في خلق بيئة قسرية أسهمت في النزوح الجماعي للسكان المدنيين، بما يستوجب تحليله كجزء من نمط سلوك واحد يخضع للمساءلة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي.

تشير تقييمات الأضرار الصادرة عن **UNOSATومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)**إلى تضرّر أو تدمير **أكثر من 360,000 وحدة سكنية** في قطاع غزة، من بينها نحو **170,000وحدة دُمّرت تدميرًا كليًا**، ما أدى إلى فقدان مئات الآلاف من المدنيين لمساكنهم في فترة زمنية قصيرة وعلى نطاق جغرافي واسع. ويُظهر حجم هذا الدمار ونطاقه أن تدمير الممتلكات لم يكن نتيجة حوادث عرضية أو عمليات عسكرية محدودة، بل اتخذ طابعًا واسع النطاق ومنهجيًا، بما يتجاوز الاستثناء الضيق الذي تجيزه القواعد الدولية. ووفقًا للمعايير القانونية الدولية، فإن **تدمير المساكن على هذا النحو يُعد أحد الوسائل القسرية المباشرة التي تؤدي وظيفيًا إلى التهجير القسري للسكان المدنيين،** ولا سيما عندما يُقترن بانعدام أماكن الإيواء الآمن، واستمرار العمليات العسكرية، وغياب أي ضمانات للعودة. ويُشكّل هذا السلوك انتهاكًا للمادة **(53)**من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر تدمير الممتلكات الخاصة إلا لضرورة عسكرية قاهرة، كما تُصنّف **المادة (147)** التدمير الواسع للممتلكات دون ضرورة

عسكرية بوصفه **انتهاكًا جسيمًا** .وعندما يؤدي هذا التدمير مباشرةً إلى تشريد السكان المدنيين ودفعهم إلى مغادرة مناطقهم قسرًا، فإنه يُعدّ أيضًا **نقلًا قسريًا محظورًا** بموجب **المادة (49)** من اتفاقية جنيف الرابعة. وبالنظر إلى اتساع نطاق الدمار، وتكراره، وارتباطه الزمني والمكاني بحركات نزوح جماعي، فإن هذه الأفعال، مجتمعة، قد ترقى إلى **جرائم حرب** وفق **المادة (8)(2)(a)(iv)** من نظام روما الأساسي، وإلى **جريمة ضد الإنسانية** تتمثل في الترحيل أو النقل القسري للسكان بموجب **المادة (7)(1)(d)** من النظام ذاته، بوصفها جزءًا من نمط سلوك منهجي موجّه ضد سكان مدنيين محميين بموجب القانون الدولي.

ان تدمير المساكن على نطاق واسع لم يحدث بمعزل عن سياق أوسع من **القيود الشديدة على الوصول إلى الغذاء والمياه والخدمات الأساسية** .فعقب فقدان المأوى، واجه المدنيون ظروفًا معيشية غير قابلة للحياة نتيجة **الحصار والتجويع وحرمان الخدمات**، الأمر الذي حوّل النزوح إلى خيار قسري لا رجعة فيه عمليًا. وترى المعايير القانونية الدولية أن **الإكراه غير المباشر**—المتمثل في الجمع بين التدمير واسع النطاق للمساكن وفرض ظروف معيشية قاهرة—يُنتج أثرًا مكافئًا للنقل الجبري المحظور. وبناءً عليه، فإن **التدمير** (المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة)، عندما يُقترن بـ **الحصار والتجويع** (المادتان 55 و56 من الاتفاقية والبروتوكول الإضافي الأول، المادة 54)، ويؤدي إلى **التهجير القسري** (المادة 49)، يجب تقييمه **كوحدة تحليلية واحدة** تُظهر سلسلة إكراه متكاملة. وفي هذا الإطار، قد ترقى الأفعال مجتمعة إلى **جرائم حرب** (نظام روما، المادة 8) وإلى **جريمة ضد الإنسانية** تتمثل في الترحيل أو النقل القسري للسكان المادة (7)(1)(d) متى ثبت الطابع الواسع النطاق أو المنهجي الموجّه ضد السكان المدنيين.

استهداف القطاع الصحي والطواقم الطبية

أن الاستهداف الواسع والمتكرر للمنشآت الصحية والطواقم الطبية، بما في ذلك إخراج معظم المستشفيات عن الخدمة، يُظهر **نمطًا منهجيًا** من الانتهاكات التي قد ترقى إلى **جرائم حرب**، وتسهم، عند اقترانها بعناصر الحصار والتدمير، في **فرض ظروف معيشية غير قابلة للحياة** على السكان المدنيين.

تشير بيانات **منظمة الصحة العالمية (WHO)** ووزارة **الصحة الفلسطينية** إلى خروج **36من أصل 38 مستشفى** عن الخدمة في قطاع غزة، وتضرّر أو تدمير **أكثر من 120 مركزًا صحيًا**، إلى جانب **استشهاد أكثر من 510 من الطواقم الطبية** خلال عام 2025. ويُظهر هذا النطاق الواسع من الضرر أن المرافق الصحية والأفراد الطبيين—المشمولين بحماية خاصة—تعرضوا لاستهداف متكرر، بما في ذلك تعطيل متعمّد لقدرتهم على تقديم الرعاية المنقذة للحياة. ويُشكّل ذلك انتهاكًا مباشرًا للالتزامات المقررة

بموجب **اتفاقيات جنيف**، ولا سيما **المادتين (16) و (18)**من اتفاقية جنيف الرابعة، اللتين تلزمان باحترام وحماية المستشفيات والطواقم الطبية في جميع الأوقات. كما يُصنّف **نظام روما الأساسي** استهداف الأعيان الطبية أو الأفراد الطبيين—عندما يتم عن علم بالطابع المدني للمرافق أو على نحو متكرر ومنهجي—بوصفه **جريمة حرب**.

أن تعطيل النظام الصحي على هذا النحو لم يؤدِّ فقط إلى ارتفاع الوفيات والإصابات غير المعالجة، بل أسهم أيضًا في **خلق ظروف معيشية قاهرة** تفاقمت بفعل الحصار والقيود على الإمدادات الطبية والوقود، ما حدّ من القدرة على الاستجابة الطبية الأساسية. وفي هذا السياق، فإن استهداف القطاع الصحي، مقترنًا بتدمير المساكن والقيود على الغذاء والمياه، يُشكّل عنصرًا جوهريًا في **سلسلة إكراه غير مباشر** تدفع السكان المدنيين إلى النزوح، ويجب تقييمه كجزء من نمط سلوك واحد عند النظر في المسؤولية الدولية.

قتل الصحفيين واستهداف العاملين في الإعلام

تشير البيانات الموثّقة الصادرة عن **نقابة الصحفيين الفلسطينيين**، و**منظمة مراسلون بلا حدود(RSF)** ، و**لجنة حماية الصحفيين(CPJ)** ، وتقارير أممية، إلى **استشهاد أعداد غير مسبوقة من الصحفيين والعاملين في الإعلام في قطاع غزة** خلال العمليات العسكرية المستمرة حتى نهاية عام 2025، كثير منهم أثناء أداء مهامهم الصحفية الميدانية، وهم يرتدون شارات صحفية واضحة أو يعملون في مواقع معروفة لوسائل الإعلام. ويُظهر هذا الواقع أن الصحفيين، بوصفهم **مدنيين محميين**، تعرضوا لاستهداف مباشر أو لهجمات لم تُراعِ الطابع المدني لهم، ما قوض بشكل خطير قدرة الإعلام على نقل المعلومات وحق الجمهور في المعرفة.

ويحظى الصحفيون بحماية صريحة بموجب **المادة (79)** من **البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977**، التي تنص على اعتبارهم مدنيين يتمتعون بكامل الحماية المقررة للسكان المدنيين طالما لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية. كما تفرض **اتفاقية جنيف الرابعة** احترام وحماية المدنيين في جميع الأوقات، وتحظر تعريضهم للهجوم أو المعاملة القاسية. ويُعدّ قتل الصحفيين، عندما يتم عن علم بطبيعتهم المدنية أو في سياق نمط متكرر من الاستهداف، **انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني**.

ويُصنّف **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية** القتل العمد للمدنيين، بمن فيهم الصحفيون، بوصفه **جريمة حرب** بموجب **المادة (8)(2)(a)(i)**، كما قد يرقى إلى **جريمة ضد الإنسانية** وفق **المادة**

(a)(1)(7) عندما يُرتكب في إطار **هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد فئة مدنية** .وإضافة إلى ذلك، فإن استهداف الصحفيين يسهم في **حجب المعلومات وتقييد حرية التعبير**، ويُعد عاملًا مضاعفًا للضرر، إذ يمنع توثيق الانتهاكات ويعزز مناخ الإفلات من العقاب.

أن قتل الصحفيين لا يمكن فصله عن الأنماط الأخرى من الانتهاكات الموثّقة، بما في ذلك استهداف المرافق المدنية والطواقم الطبية، وفرض الحصار، وتدمير البنية التحتية، ما يشير إلى **بيئة عدائية ممنهجة تجاه العاملين المدنيين الذين يؤدون وظائف محمية** بموجب القانون الدولي.

الاستهداف المتكرر للصحفيين والعاملين في الإعلام في قطاع غزة، ولا سيما أثناء تأدية واجباتهم المهنية، يُظهر **نمطًا خطيرًا من الانتهاكات** قد يرقى إلى **جرائم حرب**، وإلى **جرائم ضد الإنسانية** عند توافر الطابع الواسع النطاق أو المنهجي، ويقوض بصورة جسيمة حرية الإعلام وحق الجمهور في الحصول على المعلومات، بما يستوجب **تحقيقًا دوليًا مستقلًا وضمان المساءلة الجنائية**.

أدلة وأنماط – الاستهداف المباشر للصحفيين

استنادًا إلى تجميع وتحليل الوقائع الموثّقة من مصادر متعددة، بما في ذلك **نقابة الصحفيين الفلسطينيين**، و(Committee to Protect Journalists (CPJ، و Reporters Without Borders (RSF) ، وتقارير أممية ميدانية، خلصت التقارير إلى وجود **نمط متكرر ومتسق** من الاستهداف المباشر للصحفيين في قطاع غزة خلال عام 2025، يتجلّى في العناصر الآتية:

1- وضوح الصفة المدنية والهوية الصحفية

وثّقت حالات قُتل فيها صحفيون أثناء ارتدائهم سترات وخوذ تحمل شارة"PRESS" ، أو أثناء وجودهم في مركبات ومقار إعلامية معروفة. وتُضعف هذه الوقائع أي ادعاء بالخطأ في التمييز، وتدعم الاستنتاج بأن الهوية الصحفية كانت **معروفة أو ينبغي أن تكون معروفة** للجهة المهاجمة.

2- طبيعة الضربات ودقتها

أظهرت مراجعة أنماط الإصابة ومواقع الاستهداف أن عددًا من الحوادث اتسم بـ **دقة موضعية** (إصابات مباشرة في الرأس أو الصدر، أو ضربات مركزة على مواقع بث)، ما يشير إلى **اختيار هدف محدد** لا إلى أضرار جانبية عشوائية.

3- تكرار الحوادث في سياق زمني ومكاني متقارب

سُجّل وقوع حوادث استهداف لصحفيين في **مناطق متعددة** وخلال **فترات متقاربة**، بما فيها أثناء تغطية وقائع إنسانية أو مرافقة فرق إسعاف، وهو ما يُظهر **نمطًا ممنهجًا** لا حوادث منفصلة.

4- الاستهداف أثناء أداء المهمة المهنية

وقعت حوادث عديدة خلال **التغطية الميدانية المباشرة**، أو أثناء البث، أو جمع الشهادات من المدنيين، دون مؤشرات على مشاركة الصحفيين في الأعمال العدائية، ما يعزّز قرينة **الاستهداف بسبب الوظيفة الإعلامية**.

5- استهداف البنية التحتية الإعلامية

تزامن قتل الصحفيين مع **ضرب مقار إعلامية ومراكز بث** معروفة، بما يشير إلى **سياق أوسع لإسكات التغطية** ومنع التوثيق، وهو عامل سياقي مهم لتكييف القصد.

6- غياب التحقيقات الفعّالة والمساءلة

لم تُظهر المعطيات المتاحة وجود **تحقيقات مستقلة وفعّالة** أو مساءلة لاحقة تتناسب مع جسامة الوقائع، ما يُسهم في **ترسيخ الإفلات من العقاب** ويعزّز مؤشرات المنهجية.

تُظهر هذه الأنماط، مجتمعة، مؤشرات قوية على **توجيه هجمات متعمدة ضد مدنيين** محميين، في خرقٍ للمادة (79) من البروتوكول الإضافي الأول (حماية الصحفيين)، ولمبدأي **التمييز والتناسب** .ويُصنَّف القتل العمد للصحفيين كـ **جريمة حرب** بموجب المادتين (8)(2)(a)(i) و (8)(2)(b)(i) من نظام روما الأساسي. وعندما يُرتكب هذا الاستهداف **بصورة متكررة ومنهجية** وفي إطار هجوم واسع النطاق موجّه ضد فئة مدنية (العاملين في الإعلام)، فقد يرقى كذلك إلى **جريمة ضد الإنسانية** وفق المادة (7)(1)(a).

أن تراكم الأدلة والأنماط يُرجّح وجود قصد أو استهتار جسيم بالحماية المدنية للصحفيين، وأن الاستهداف المباشر والمتكرر لهم يشكّل انتهاكًا خطيرًا قد يرقى إلى جرائم حرب، ومع توافر عناصر الاتساع أو المنهجية إلى جرائم ضد الإنسانية، بما يستوجب تحقيقًا دوليًا مستقلًا ومساءلة جنائية فعّالة.

الحصار والتجويع وانعدام الأمن الغذائي

تشير بيانات **برنامج الأغذية العالمي (WFP)** و**منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)** إلى أن نحو **2.2مليون فلسطيني** في قطاع غزة يعانون من **انعدام أمن غذائي حاد**، من بينهم **أكثر من 60,000 طفل** يواجهون **سوء تغذية حاد** يهدد حياتهم ونموهم. وتُظهر هذه المعطيات أن الأزمة الغذائية ليست ناتجة عن عوامل طبيعية أو ظرفية، بل تمثل **نتيجة مباشرة لسياسات الحصار والقيود المنهجية**

المفروضة على إدخال الغذاء والوقود والمساعدات الإنسانية، بما في ذلك تعطيل سلاسل الإمداد ومنع الوصول الآمن والمستدام للمواد الأساسية. ويُعدّ هذا السلوك **استخدامًا للتجويع كسلاح من أساليب الحرب**، وهو محظور صراحة بموجب **المادة (54)** من **البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977**، التي تمنع تجويع السكان المدنيين أو مهاجمة أو تدمير أو تعطيل الأعيان التي لا غنى عنها لبقائهم. كما يُصنّف **نظام روما الأساسي** حرمان المدنيين عمدًا من المواد الضرورية للبقاء—بما في ذلك الغذاء والماء—بوصفه **جريمة حرب** بموجب المادة **(8)(2) (b))(xxv)**عندما يُرتكب في سياق نزاع مسلح.

ان **التجويع واسع النطاق** الناجم عن الحصار والقيود المنهجية على إدخال الغذاء والوقود والمساعدات الإنسانية، عندما يُقترن بـ **التدمير الواسع للمساكن** الذي حرم مئات الآلاف من المأوى، وبـ **تعطيل النظام الصحي واستهداف الطواقم الطبية** الذي قوض القدرة على تقديم الرعاية المنقذة للحياة، يشكّل **سلسلة إكراه متكاملة** فرضت على السكان المدنيين **ظروفًا معيشية غير قابلة للحياة** .أن هذا الترابط السببي بين الحرمان من الغذاء والمأوى والرعاية الصحية لا يمكن اعتباره وقائع منفصلة، بل يعكس **نمط سلوك منهجي** يُستخدم فيه الحرمان من المقومات الأساسية للبقاء كوسيلة ضغط تؤدي وظيفيًا إلى **النزوح القسري** .وبناءً عليه، فإن الأفعال مجتمعة قد ترقى إلى **جرائم حرب**—ولا سيما استخدام التجويع كسلاح، والتدمير الواسع للممتلكات دون ضرورة عسكرية، واستهداف الأعيان الطبية—وإلى **جريمة ضد الإنسانية** تتمثل في الترحيل أو النقل القسري للسكان، وذلك وفق أحكام اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول ونظام روما الأساسي.أن النطاق الواسع لانعدام الأمن الغذائي، ولا سيما بين الأطفال، والارتباط السببي الواضح بين ذلك وبين سياسات الحصار والقيود على المساعدات، يشيران إلى **نمط منهجي من التجويع** قد يرقى إلى **جريمة حرب**، ويسهم—عند اقترانه بانتهاكات أخرى—في فرض ظروف معيشية غير قابلة للحياة على السكان المدنيين.

الاعتداء على المياه والصرف الصحي

تشير بيانات **منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)** و**سلطة المياه الفلسطينية** إلى أن **متوسط استهلاك الفرد من المياه في معظم مناطق قطاع غزة انخفض إلى أقل من 15 لترًا يوميًا**، وهو مستوى أدنى بكثير من الحدّ الأدنى الإنساني اللازم للبقاء والصحة العامة، بالتوازي مع **تضرّر أو تعطّل أكثر من 70% من محطات المياه والصرف الصحي** .ويُظهر هذا الواقع حرمانًا واسع النطاق للسكان المدنيين من المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية، بما في ذلك تعطل شبكات الضخ والمعالجة

نتيجة الأضرار المباشرة ونقص الوقود وقيود الوصول. ويُشكّل هذا الحرمان انتهاكًا مباشرًا لالتزامات القوة القائمة بالاحتلال المنصوص عليها في **المادتين (55) و (56)** من اتفاقية جنيف الرابعة، اللتين تلزمان بتأمين الإمدادات الغذائية والطبية والصحية، وضمان الصحة العامة والنظافة في الأراضي المحتلة. وعندما يُفرض هذا الحرمان بصورة واسعة أو منهجية، أو يُستخدم كوسيلة ضغط جماعي تُفاقم الظروف المعيشية وتُقوّض القدرة على البقاء، فإنه قد يرقى إلى **أفعال لاإنسانية** بموجب المادة (7)(1)(k) من نظام روما الأساسي، ولا سيما إذا أسهم في فرض ظروف حياة غير قابلة للحياة على السكان المدنيين. كما يُعدّ هذا السلوك، في سياق نزاع مسلح، **جريمة حرب** عندما يؤدي إلى حرمان المدنيين من الأعيان التي لا غنى عنها لبقائهم.

أن أزمة المياه والصرف الصحي لا يمكن فصلها عن تعطيل النظام الصحي، وانتشار انعدام الأمن الغذائي، وتدمير المساكن، إذ تؤدي مجتمعةً إلى **تدهور حاد في شروط البقاء**، وتسهم في **إكراه غير مباشر** يدفع السكان المدنيين إلى النزوح. فالحرمان الواسع من المياه وخدمات الصرف الصحي، بالنظر إلى نطاقه واستمراره وارتباطه بعناصر أخرى من الحرمان الأساسي، يشير إلى **نمط منهجي** قد يرقى إلى **جرائم حرب** و**أفعال لاإنسانية تشكّل جرائم ضد الإنسانية**، ويُسهم في فرض ظروف معيشية غير قابلة للحياة على السكان المدنيين.

استهداف البنية التحتية المدنية وتقويض مقومات الحياة الأساسية في قطاع غزة

تعرّضت البنية التحتية المدنية في قطاع غزة خلال عام 2025 لاستهداف واسع النطاق ومتكرر، شمل شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، الطرق والجسور، المنشآت البلدية، الموانئ، ومرافق الاتصالات، بما أدى إلى تعطيل شبه كامل للوظائف الأساسية اللازمة لبقاء السكان المدنيين.

ووفق تقييمات الأضرار الصادرة عن Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)وUNOSAT، فقد تعرّضت آلاف المنشآت الحيوية للتدمير الكلي أو الجزئي، وتضررت نسبة كبيرة من شبكات الطرق الرئيسة والفرعية، ما أعاق وصول سيارات الإسعاف والمساعدات الإنسانية، وقيّد حركة المدنيين داخل القطاع. كما أدى استهداف محطات الكهرباء وخطوط التزويد إلى انقطاع التيار لفترات طويلة، الأمر الذي انعكس مباشرة على عمل المستشفيات، محطات تحلية المياه، ومرافق الصرف الصحي.

وتشير البيانات الفنية إلى أن تدمير البنية التحتية لم يكن أثرًا جانبيًا عرضيًا للعمليات العسكرية، بل اتسم بالنطاق الواسع والتكرار الجغرافي والزمني، ما أسهم في خلق بيئة غير صالحة للعيش. وقد تداخل هذا الاستهداف مع سياسات الحصار والتجويع وحرمان المياه، ليشكّل عنصرًا مركزيًا في منظومة الإكراه المفروضة على السكان المدنيين.

ان استهداف البنية التحتية المدنية، عندما لا تكون أهدافًا عسكرية مشروعة، أو عندما يتم بصورة غير متناسبة أو دون ضرورة عسكرية حتمية، انتهاكًا لمبدأي التمييز والتناسب المنصوص عليهما في القانون الدولي الإنساني. وتحظر المادة (52) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الهجمات على الأعيان المدنية، فيما تؤكد المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة حظر تدمير الممتلكات الخاصة والعامة إلا لضرورة عسكرية قاهرة.

وعندما يؤدي تدمير البنية التحتية الأساسية إلى حرمان السكان المدنيين من الماء، الغذاء، الصحة، أو المأوى، فإنه قد يشكّل استخدامًا غير مباشر لوسائل الإكراه المحظورة، ويرتبط قانونًا بجرائم أخرى مثل التهجير القسري والتجويع. ويُصنّف التدمير الواسع النطاق للممتلكات الذي لا تبرره ضرورة عسكرية كـ جريمة حرب بموجب المادة (8)(2) (a)(iv) من نظام روما الأساسي، وقد يرقى إلى أفعال لاإنسانية ضمن الجرائم ضد الإنسانية عندما يتم في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد السكان المدنيين.

فالاستهداف الواسع والمتكرر للبنية التحتية المدنية في قطاع غزة أسهم بشكل مباشر في تقويض مقومات الحياة الأساسية للسكان، وشكّل عنصرًا جوهريًا في سلسلة الإكراه التي ضمّت الحصار، التجويع، تدمير المساكن، واستهداف القطاع الصحي، بما قد يرقى إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني تستوجب المساءلة الدولية

استهداف التعليم والمؤسسات التربوية في قطاع غزة

تشير المعطيات الموثّقة الصادرة عن مؤسسات أممية وتقارير تربوية وحقوقية إلى أن قطاع التعليم في قطاع غزة تعرّض خلال عام 2025 لاستهداف واسع النطاق، طال **المدارس، الجامعات، مراكز التدريب، والكوادر التعليمية**، وأدّى إلى تعطيل شبه كامل للعملية التعليمية وحرمان مئات الآلاف من الأطفال والشباب من حقهم الأساسي في التعليم.

ووفق بيانات **وزارة التربية والتعليم الفلسطينية** وتقارير **Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)**و**UNICEF**، تعرّضت **أكثر من 90% من المدارس في قطاع غزة** لأضرار متفاوتة بين التدمير الجزئي والكلي، بما في ذلك ما يزيد عن **380 مدرسة حكومية وخاصة ومدارس تابعة لوكالة الأونروا** خرجت عن الخدمة بالكامل. كما أُلحقت أضرار جسيمة بعدد كبير من رياض الأطفال ومراكز التعليم المجتمعي، ما أفقد عشرات الآلاف من الأطفال أي إمكانية للوصول إلى بيئة تعليمية آمنة.

وأفادت **UNICEF** بأن **أكثر من 625,000 طفل في سن الدراسة** حُرموا من التعليم النظامي خلال عام 2025، في حين اضطر عدد كبير منهم للعيش في مدارس تحوّلت إلى **مراكز إيواء مكتظة للنازحين**، تفتقر إلى الحد الأدنى من شروط السلامة، وتعرّض بعضها للقصف أو الاقتحام، ما أسفر عن سقوط ضحايا من الطلبة والمعلمين.

اما على مستوى التعليم العالي، فقد أظهرت تقارير **وزارة التربية والتعليم العالي** أن **جميع الجامعات في قطاع غزة (نحو 12 جامعة وكلية جامعية)** تعرّضت لأضرار جسيمة، بينها مبانٍ دُمّرت كليًا أو جزئيًا، ومختبرات ومكتبات أُزيلت بالكامل، ما أدى إلى **توقف التعليم الجامعي والبحث العلمي بشكل شبه كامل**، وحرمان عشرات الآلاف من الطلبة من استكمال دراستهم.

الأثر الإنساني والتنموي

لم يقتصر أثر استهداف التعليم على تعطيل الدراسة فحسب، بل امتد ليشمل:

- **آثارًا نفسية جسيمة** على الأطفال نتيجة الصدمات، الخوف، وفقدان البيئة التعليمية الآمنة.
- **ارتفاع معدلات التسرب المدرسي**، خاصة بين الأطفال النازحين أو الذين فقدوا أحد الوالدين.
- **تقويض فرص الأجيال الشابة** في التعليم العالي والعمل، بما يرسّخ دوائر الفقر والاعتماد الإنساني.

يُعدّ التعليم حقًا أساسيًا مكفولًا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** (المادتان 13 و14)، كما يتمتع بحماية خاصة في سياق النزاعات المسلحة. وتحظر قواعد القانون الدولي الإنساني الهجمات على **الأعيان المدنية**، بما في ذلك المدارس والمؤسسات التعليمية، ما لم تُستخدم لأغراض عسكرية فعلية، وفق المادة (52) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.

كما تلزم المادة (50) من اتفاقية جنيف الرابعة دولة الاحتلال بتيسير عمل المؤسسات التعليمية وضمان استمرار تعليم الأطفال في الأراضي المحتلة. وعندما يتم تدمير المدارس والجامعات أو تعطيل التعليم على نطاق واسع وبصورة متكررة، فإن ذلك قد يشكّل **تدميرًا غير مبرر للممتلكات المدنية**، يُصنّف كـ **جريمة حرب** بموجب المادة **(8)(2)(a)(iv)** من نظام روما الأساسي. وفي حال اقترن هذا الاستهداف بنمط منهجي يهدف إلى حرمان فئة مدنية من حقوقها الأساسية، فقد يرقى إلى **اضطهاد** كجريمة ضد الإنسانية وفق المادة (7)(1)(h).

أن الاستهداف الواسع والمتكرر للمؤسسات التعليمية في قطاع غزة خلال عام 2025 أدّى إلى حرمان جماعي للأطفال والشباب من حقهم في التعليم، وأسهم في تقويض البنية المجتمعية والتنموية على المدى الطويل، و إحداث ضرر طويل الأمد لا يمكن إصلاحه بسهولة في النسيج المجتمعي والتنمية البشرية، بما يستوجب المساءلة الدولية وضمان جبر الضرر.و يشكّل انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ويستوجب اتخاذ تدابير فورية لضمان حماية التعليم ومساءلة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

الأمن الغذائي ومنع دخول المساعدات الإنسانية

تشير الوقائع الموثّقة الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى أن قطاع غزة شهد خلال عام 2025 **انهيارًا شبه كامل في منظومة الأمن الغذائي**، نتيجة سياسات الحصار المشدد ومنع أو تقييد إدخال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء، الوقود، والمستلزمات الأساسية للبقاء. وقد أدّت هذه السياسات إلى تعريض غالبية السكان المدنيين لمستويات غير مسبوقة من الجوع وسوء التغذية، خاصة بين الأطفال والنساء وكبار السن.

ووفق بيانات **World Food Programme (WFP)**و**UNICEF**، يعاني **نحو 2.2 مليون فلسطيني** في قطاع غزة من **انعدام أمن غذائي حاد**، أي ما يعادل كامل السكان تقريبًا، فيما سُجّلت حالات **سوء تغذية حاد لدى أكثر من 60,000 طفل** خلال عام 2025، وسط تحذيرات من ارتفاع معدلات الوفيات المرتبطة بالجوع، خاصة بين الأطفال دون سن الخامسة. كما أفادت **Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)**بأن دخول المساعدات الغذائية ظلّ خاضعًا لقيود مشددة، مع فترات إغلاق شبه كامل للمعابر، وعدم السماح بإدخال كميات كافية لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية.

وتلاحظ اللجنة أن هذا التدهور في الأمن الغذائي **لم يكن نتيجة كوارث طبيعية أو نقص موارد**، بل جاء في سياق **سياسات مقصودة** شملت:

- إغلاق أو تعطيل المعابر لفترات طويلة؛
- منع أو تقييد دخول المواد الغذائية الأساسية والوقود اللازم لتشغيل المخابز ومرافق التخزين؛
- استهداف البنية التحتية الزراعية والغذائية، بما في ذلك الأراضي الزراعية ومرافق الإنتاج والتوزيع؛
- عرقلة عمل الوكالات الإنسانية ومنع وصولها الآمن إلى السكان المحتاجين.

يحظر القانون الدولي الإنساني استخدام **التجويع كسلاح من أساليب الحرب** .وتنص المادة (54) من **البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977** على حظر تجويع السكان المدنيين كأسلوب قتالي، كما تحظر مهاجمة أو تدمير أو تعطيل الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، بما في ذلك الأغذية والمناطق الزراعية. وتُلزم المادة (23) من **اتفاقية جنيف الرابعة** دولة الاحتلال بالسماح بمرور الإمدادات الغذائية والطبية المخصصة للسكان المدنيين.

ويُصنَّف **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية** في المادة (8)(2)(b)(xxv) تجويع **المدنيين عمدًا بحرمانهم من المواد الضرورية لبقائهم** ك **جريمة حرب** .وعندما يتم منع المساعدات الإنسانية وفرض ظروف جوع جماعي في إطار نمط واسع النطاق أو منهجي، فقد يرقى ذلك إلى **أفعال لاإنسانية** أو **اضطهاد** كجريمة ضد الإنسانية بموجب المادة (7) من النظام ذاته.

الانهيار الواسع في الأمن الغذائي في قطاع غزة، الناتج عن منع دخول المساعدات الإنسانية وتقييد الإمدادات الأساسية، يُشكّل **استخدامًا للتجويع كسلاح حرب**، وقد يرقى إلى **جريمة حرب**، كما يُسهم— عند قراءته في سياق الانتهاكات الأخرى—في خلق ظروف معيشية قسرية تستوجب المساءلة الدولية الفورية واتخاذ تدابير عاجلة لضمان وصول المساعدات وحماية السكان المدنيين.

أن انعدام الأمن الغذائي لا يمكن فصله عن بقية الانتهاكات الموثّقة في قطاع غزة، إذ يتقاطع مباشرة مع:

- **تدمير المساكن والبنية التحتية**، ما يحرم الأسر من وسائل التخزين والطهي؛
- **استهداف القطاع الصحي**، الذي يحدّ من القدرة على علاج حالات سوء التغذية؛
- **حرمان المياه والصرف الصحي**، ما يفاقم الآثار الصحية للجوع؛
- **التهجير القسري**، الذي يقطع سلاسل الإمداد ويُفقد العائلات مصادر رزقها.

ويُنتج هذا الترابط **سلسلة إكراه متكاملة** تجعل من الجوع أداة ضغط جماعي تُسهم في تقويض مقومات الحياة الأساسية للسكان المدنيين.

الوفيات الناجمة عن البرد القارس نتيجة انهيار المأوى والحماية الإنسانية في قطاع غزة

تشير المعلومات الموثّقة الصادرة عن وكالات أممية ومنظمات إنسانية إلى تسجيل **وفيات وإصابات خطيرة مرتبطة بالبرد القارس (Hypothermia)** في قطاع غزة خلال شتاء عام 2025، في سياق **تهجير قسري واسع النطاق وتدمير شامل للمساكن** ومنع إدخال مستلزمات الإيواء والتدفئة. ووفق تقديرات **Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)** و:**UNICEF**

- يعيش **أكثر من 1.9 مليون نازح** (نحو 85% من السكان) في **خيام مؤقتة أو مبانٍ مدمّرة/غير مكتملة** تفتقر للعزل الحراري.
- تعرّضت **أكثر من 360,000 وحدة سكنية** للتدمير أو الضرر، منها **نحو 170,000 مدمّرة كليًا**، ما حرم مئات الآلاف من مأوى دائم.
- سُجّلت **وفيات بين الأطفال الرضّع وكبار السن** نتيجة انخفاض حرارة الجسم، إضافة إلى **عشرات الحالات الحرجة** التي تطلّبت تدخّلًا طبيًا عاجلًا لم يكن متاحًا في كثير من الأحيان بسبب خروج معظم المستشفيات عن الخدمة.
- تعاني غالبية مواقع النزوح من **نقص حاد في الأغطية والملابس الشتوية ومواد العزل والوقود**، في ظل قيود مشدّدة على إدخال المساعدات، بما فيها الوقود اللازم للتدفئة.

وتؤكد تقارير طبية وإنسانية أن درجات الحرارة المنخفضة، عند اقترانها **بسوء التغذية والجفاف** وانعدام الرعاية الصحية، **تضاعف خطر الوفاة**، خصوصًا بين الأطفال حديثي الولادة والمرضى المزمنين.

أن الوفيات المرتبطة بالبرد لم تنشأ عن عوامل مناخية طبيعية بحتة، بل عن **سلسلة أسباب متراكبة:**

1. **التهجير القسري** دون توفير مأوى بديل ملائم؛
2. **تدمير المساكن** ومنع مواد الإيواء؛
3. **منع/تقييد إدخال الوقود** والأغطية؛
4. **انهيار النظام الصحي** وعدم القدرة على علاج حالات انخفاض الحرارة.

ويُنتج هذا التداخل **ظروفًا معيشية قسرية** تجعل التعرض للبرد خطرًا قاتلًا متوقَّعًا.

تلزم **اتفاقية جنيف الرابعة** دولة الاحتلال بضمان حماية السكان المدنيين وتأمين احتياجاتهم الأساسية:

- **المادة :(27)** احترام وحماية الأشخاص المحميين في جميع الأحوال؛
- **المادتان (55) و :(56)**ضمان الإمدادات الأساسية والرعاية الصحية.

وعندما يؤدي **الامتناع عن السماح بإدخال مواد الإغاثة الأساسية للمأوى والتدفئة** إلى وفيات أو معاناة جسيمة، فإن ذلك يُشكّل **انتهاكًا جسيمًا** لهذه الالتزامات. وإذا فُرضت هذه الظروف **على نحو متعمّد أو ضمن نمط منهجي** في سياق نزاع مسلح، فقد ترقى الأفعال إلى:

- **أفعال لاإنسانية** كجريمة ضد الإنسانية المادة 7(1)(k) من **نظام روما الأساسي**
- و/أو **جريمة حرب** عندما يُسهم الحرمان المتعمّد من وسائل البقاء في إلحاق أذى جسيم بالمدنيين.

البيئة واستخدام الأسلحة المحرّمة دوليًا في قطاع غزة

تشير المعطيات الميدانية والتقارير الصادرة عن **برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP)** ، و**مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(OCHA)** ، ومنظمات حقوقية وطبية متخصصة، إلى أن العمليات العسكرية في قطاع غزة خلال عام 2025 خلّفت **أضرارًا بيئية واسعة النطاق وطويلة الأمد،** شملت تلوّث التربة والمياه الجوفية، وتراكم ملايين الأطنان من الركام الملوّث، وتدمير الأراضي الزراعية، إضافة إلى انبعاثات خطرة ناتجة عن القصف المكثف واستخدام أنواع من الذخائر ذات التأثير السام. وقد أدّى تدمير البنية التحتية البيئية—بما في ذلك محطات معالجة المياه العادمة ومكبات النفايات—إلى تسرب مياه الصرف الصحي والمواد الكيميائية إلى البيئة المحيطة، ما شكّل تهديدًا مباشرًا للصحة العامة وسبل العيش، ولا سيما في المناطق الزراعية المكتظة بالسكان.

وتفيد تقارير طبية وبيئية بوجود **مؤشرات على استخدام ذخائر ذات تأثيرات محرّمة أو مقيّدة دوليًا،** بما في ذلك **الفسفور الأبيض** في مناطق مأهولة، وهو ما يُعرّض المدنيين لمخاطر الحروق الشديدة والتلوث الكيميائي طويل الأمد. كما أُثيرت مخاوف جدية بشأن استخدام ذخائر ذات معادن ثقيلة أو مركّبات سامة، قد تُخلّف آثارًا صحية مزمنة، مثل ارتفاع معدلات السرطان والتشوّهات الخَلقية، فضلًا عن تدمير النظم البيئية المحلية. ويُعدّ استخدام هذه الأسلحة في مناطق مدنية، أو بطريقة لا تميّز بين الأهداف العسكرية والمدنية، مخالفًا لمبادئ **التمييز والتناسب والاحتياطات الواجبة** في الهجوم.

ويحظر القانون الدولي الإنساني إلحاق أضرار واسعة النطاق وطويلة الأمد وشديدة بالبيئة الطبيعية، باعتبارها جزءًا من حماية السكان المدنيين، وفقًا للمادة **(35/3)** والمادة **(55)** من **البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977**، اللتين تمنعان استخدام وسائل وأساليب قتال يُتوقّع أن تُلحق أضرارًا بيئية جسيمة. كما

تقيّد **اتفاقية الأسلحة التقليدية (CCW)** وبروتوكولاتها استخدام بعض أنواع الذخائر في المناطق المأهولة، في حين يُجرّم **نظام روما الأساسي** تعمّد شن هجمات مع العلم بأنها ستُحدث أضرارًا واسعة النطاق وطويلة الأمد وخطيرة بالبيئة الطبيعية، بوصفه **جريمة حرب** بموجب **المادة (8)(2)(b)(iv)** وعندما يُستخدم هذا الضرر البيئي كجزء من نمط سلوك أوسع يفرض ظروفًا معيشية غير قابلة للحياة— من خلال تدمير مصادر المياه والغذاء وسبل العيش—فإنه قد يرقى أيضًا إلى **أفعال لاإنسانية** تشكّل **جرائم ضد الإنسانية** بموجب **المادة (7)(1)(k)** من نظام روما الأساسي.

وتلاحظ اللجنة أن الأضرار البيئية لا يمكن فصلها عن بقية الانتهاكات، إذ تتقاطع مع **التجويع، وأزمة المياه، وتدمير المساكن، وانهيار النظام الصحي،** ما يُسهم في سلسلة إكراه متكاملة تؤثر على قدرة السكان المدنيين على البقاء في بيئة آمنة وصحية.

أن النطاق الواسع للأضرار البيئية، مقرونًا بمؤشرات على استخدام أسلحة محرّمة أو مقيّدة دوليًا في مناطق مأهولة، يشير إلى **نمط من السلوك قد يرقى إلى جرائم حرب،** وإلى **أفعال لاإنسانية** عندما يُفضي إلى تدهور بيئي طويل الأمد يهدد صحة السكان المدنيين وسبل عيشهم، بما يستوجب تحقيقًا دوليًا مستقلًا وضمان المساءلة وفق القانون الدولي.

المرأة والطفل في قطاع غزة

تشير المعطيات الموثّقة الصادرة عن **وزارة الصحة الفلسطينية** و**منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)** وهيئات أممية أخرى إلى أن **النساء والأطفال شكّلوا النسبة الأكبر من ضحايا النزاع في قطاع غزة** خلال عام 2025. فقد قُتل ما لا يقل عن **17,400 طفل** و **9,200 امرأة،** إضافة إلى عشرات الآلاف من الجرحى، كثير منهم بإصابات دائمة، في سياق عمليات عسكرية جرت في مناطق سكنية مكتظة. ويُظهر هذا الواقع تعرّض فئات محمية بشكل خاص بموجب القانون الدولي الإنساني لاستهداف مباشر أو غير متناسب، في انتهاك لمبدأ الحماية الخاصة المقررة للنساء والأطفال.

وتواجه النساء في قطاع غزة أوضاعًا إنسانية متدهورة على نحو غير مسبوق، ولا سيما **النساء الحوامل والمرضعات،** في ظل انهيار النظام الصحي، ونقص الأدوية الأساسية، وغياب خدمات الصحة الإنجابية، ما أدى إلى ارتفاع مخاطر الوفاة أثناء الحمل والولادة. كما اضطرت آلاف النساء إلى تحمل أعباء النزوح المتكرر داخل ظروف إيواء غير إنسانية، تفتقر إلى الخصوصية والمياه النظيفة وخدمات الصرف

الصحي، الأمر الذي زاد من تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وللآثار النفسية والجسدية طويلة الأمد.

أما الأطفال، فقد عانوا بشكل خاص من **القتل والإصابة والتشريد الجماعي**، حيث نزح أكثر من مليون طفل داخليًا، وتعرّضوا لانقطاع طويل عن التعليم، فضلًا عن تفشي **سوء التغذية الحاد** بين أكثر من 60,000 طفل، وفق بيانات .UNICEF ويُعدّ حرمان الأطفال من الغذاء الكافي، والمأوى الآمن، والرعاية الصحية والتعليم، انتهاكًا مباشرًا لحقوقهم الأساسية، ويترك آثارًا طويلة الأمد على نموهم البدني والنفسي والاجتماعي.

ويُشكّل استهداف النساء والأطفال، سواء بشكل مباشر أو من خلال فرض ظروف معيشية غير قابلة للحياة، خرقًا جسيمًا لالتزامات دولة الاحتلال بموجب **اتفاقية جنيف الرابعة**، ولا سيما المواد **(27)** و (50) التي توجب حماية النساء والأطفال وتوفير الرعاية الخاصة لهم، فضلًا عن مخالفة **اتفاقية حقوق الطفل** و**اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .(CEDAW)** وعندما تُرتكب هذه الانتهاكات على نطاق واسع أو بصورة منهجية، فإنها قد ترقى إلى **جرائم حرب** و**جرائم ضد الإنسانية**، بما في ذلك القتل، والاضطهاد، والأفعال اللاإنسانية، وفق المواد **(7)** و (8) من نظام روما الأساسي.

أن التأثير غير المتناسب للنزاع على النساء والأطفال في قطاع غزة، من حيث أعداد القتلى والجرحى، والنزوح الجماعي، وانهيار الخدمات الأساسية، يُظهر **نمطًا منهجيًا من الانتهاكات** التي تقوّض الحماية الخاصة المقررة لهاتين الفئتين، وقد ترقى، بالنظر إلى نطاقها وطبيعتها، إلى **جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية** تستوجب المساءلة بموجب القانون الدولي.

الصحة النفسية للسكان المدنيين في قطاع غزة

تشير التقارير الصادرة عن **منظمة الصحة العالمية(WHO)** ، و**منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)**، ومقدمي الخدمات الصحية المحليين، إلى تدهور غير مسبوق في **الصحة النفسية للسكان المدنيين في قطاع غزة** خلال عام 2025، نتيجة التعرض المستمر للعنف، وفقدان أفراد الأسرة، والنزوح المتكرر، وانعدام الأمن الغذائي، وانهيار منظومات الدعم الاجتماعي والصحي. وتفيد التقديرات بأن **الغالبية العظمى من السكان** يعانون من أعراض اضطرابات نفسية متفاوتة الشدة، بما في ذلك **اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)**، والاكتئاب الحاد، والقلق المزمن، واضطرابات النوم، ولا سيما بين **الأطفال والنساء.**

ويواجه الأطفال بشكل خاص آثارًا نفسية عميقة وطويلة الأمد، نتيجة التعرض المباشر أو غير المباشر للقصف، ومشاهدة القتل والدمار، وفقدان الشعور بالأمان، والانقطاع المطوّل عن التعليم. وقد وثّقت وكالات أممية ارتفاعًا حادًا في مؤشرات **الضيق النفسي والسلوكيات الانسحابية واضطرابات النمو العاطفي** بين الأطفال، في ظل محدودية شديدة في خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، نتيجة استهداف المرافق الصحية ونقص الكوادر المتخصصة والأدوية.

أما النساء، فقد تأثرت صحتهن النفسية بصورة مضاعفة بفعل أعباء النزوح، وفقدان المعيل، والمسؤولية عن رعاية الأطفال في ظروف إيواء قاسية، إضافة إلى تزايد مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويُظهر هذا الواقع أن الضرر النفسي لم يكن أثرًا جانبيًا عارضًا للنزاع، بل نتيجة متوقعة لبيئة قسرية اتسمت بالقتل، والتدمير، والحصار، والحرمان من الاحتياجات الأساسية.

ويُعدّ الإضرار المتعمد أو المتوقّع بالصحة النفسية للسكان المدنيين، عندما ينجم عن ممارسات واسعة النطاق أو منهجية، **انتهاكًا لالتزامات دولة الاحتلال** بموجب **اتفاقية جنيف الرابعة**، ولا سيما **المادتين (27)** و **(32)** اللتين تحظران المعاملة القاسية واللاإنسانية وتفرضان احترام الكرامة الإنسانية. كما تُلزم **المادة (56)** من الاتفاقية القوة القائمة بالاحتلال بضمان الصحة العامة، بما يشمل الصحة النفسية. وعندما يُفضي هذا الضرر النفسي إلى معاناة شديدة، أو يُستخدم كأداة لإخضاع السكان أو كجزء من سياسة ترهيب جماعي، فإنه قد يرقى إلى **أفعال لاإنسانية** تُصنّف كـ **جرائم ضد الإنسانية** بموجب **المادة (7)(1) (k)** من نظام روما الأساسي.

أن تدهور الصحة النفسية يتقاطع مباشرةً مع بقية الانتهاكات الموثّقة—ولا سيما القتل، والنزوح القسري، وتدمير المساكن، والتجويع، وتعطيل النظام الصحي—ما يُسهم في **تفكك النسيج الاجتماعي** ويفرض آثارًا طويلة الأمد على قدرة المجتمع على التعافي. الضرر الواسع والمستمر بالصحة النفسية للسكان المدنيين في قطاع غزة، ولا سيما الأطفال والنساء، يشير إلى **نمط من المعاناة الشديدة المتوقعة** الناجمة عن بيئة قسرية منهجية، وقد يرقى، بالنظر إلى نطاقه واستمراريته وارتباطه بانتهاكات أخرى، إلى **أفعال لاإنسانية** تشكّل **جرائم ضد الإنسانية** تستوجب المساءلة بموجب القانون الدولي.

الاعتقال التعسفي وظروف الاحتجاز غير الإنسانية بحق فلسطينيي قطاع غزة

تشير المعلومات الموثّقة الصادرة عن مؤسسات حقوقية فلسطينية ودولية، وتقارير طبية وقانونية مستقلة، إلى تعرّض أعداد كبيرة من الفلسطينيين من قطاع غزة لعمليات اعتقال واسعة النطاق منذ عام 2023 واستمرارها خلال عام 2025، في كثير من الحالات **دون توجيه تهم واضحة أو ضمانات إجرائية أساسية** .وقد جرت هذه الاعتقالات في سياق عمليات عسكرية ومداهمات جماعية، أعقبها احتجاز في مرافق عسكرية أو سجون تفتقر إلى المعايير الدنيا للمعاملة الإنسانية.

وتفيد الشهادات الموثوقة بأن المعتقلين واجهوا **ظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية،** شملت الاكتظاظ الشديد، والحرمان من الغذاء الكافي والمياه النظيفة، ومنع أو تقييد الوصول إلى الرعاية الطبية، إضافة إلى العزل الانفرادي المطوّل، والحرمان من التواصل مع العائلة أو المساعدة القانونية. كما وثّقت تقارير طبية آثار **سوء معاملة جسدية ونفسية،** بما في ذلك الضرب، والإجهاد المتعمد، والحرمان من النوم، والتهديدات، وهي ممارسات تُخلّف آثارًا صحية ونفسية جسيمة، خاصة على المرضى وكبار السن.

بالإضافة إلى ذلك، رُصدت **ادعاءات موثوقة بوقوع عنف جنسي، بما في ذلك الاغتصاب أو التهديد به، والتعرية القسرية، والاعتداءات ذات الطابع الجنسي** أثناء الاحتجاز أو التحقيق. وتُعدّ هذه الأفعال من أخطر أشكال المعاملة المحظورة، نظرًا لما تخلّفه من **آثار جسدية ونفسية عميقة وطويلة الأمد،** ولا سيما عندما تُرتكب في بيئة احتجاز مغلقة يتعذّر فيها الإبلاغ أو الحصول على الحماية أو العلاج. وتشير المعايير الأممية إلى أن **العنف الجنسي في الاحتجاز** يُستخدم أحيانًا كوسيلة **للإكراه والإذلال وكسر الإرادة،** ويقع ضمن نطاق التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ويُظهر هذا النمط من الاحتجاز أن المعاملة لم تكن نتيجة إخفاقات فردية، بل اتخذت طابعًا **منهجيًا،** بما يشير إلى استخدام ظروف الاحتجاز القاسية كوسيلة **للإكراه والعقاب الجماعي** .ويُعدّ ذلك انتهاكًا صريحًا لأحكام **اتفاقية جنيف الرابعة،** ولا سيما **المادتين (27)** و **(32)** اللتين تفرضان احترام الكرامة الإنسانية وتحظران التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فضلًا عن **المادة (76)** التي توجب معاملة المحتجزين معاملة إنسانية وتوفير الرعاية الطبية المناسبة لهم. كما تُلزم **اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984** بحظر التعذيب حظرًا مطلقًا دون أي استثناءات.

وعندما تُمارس هذه الأفعال في إطار **هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد فئة مدنية،** فإنها قد ترقى إلى **جرائم ضد الإنسانية،** ولا سيما **التعذيب** و**الأفعال اللاإنسانية** وفق **المادتين(7)(1)(f)**

و**(7)(1)(k)** من **نظام روما الأساسي** .كما يُصنّف التعذيب وسوء المعاملة الخطيرة بحق الأشخاص المحميين كـ **جرائم حرب** بموجب **المادة (8)** من النظام ذاته، عندما تُرتكب في سياق نزاع مسلح.

أن الاعتقالات الواسعة النطاق للفلسطينيين من قطاع غزة، مقترنة بظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية، تُظهر **نمطًا منهجيًا من سوء المعاملة** قد يرقى إلى **جرائم حرب** و**جرائم ضد الإنسانية**، بما في ذلك التعذيب والأفعال اللاإنسانية، ويستوجب تحقيقًا دوليًا مستقلًا وضمان المساءلة وفقًا للقانون الدولي.

أن ظروف الاحتجاز غير الإنسانية تتقاطع مع بقية الانتهاكات الموثّقة، بما في ذلك القتل، والتهجير القسري، والتجويع، وتدمير النظام الصحي، ما يُسهم في **سلسلة إكراه متكاملة** تستهدف السكان المدنيين في قطاع غزة، وتفاقم المعاناة الفردية والجماعية.

إن مجموع هذه الانتهاكات، كلٌّ على حدة ومجتمعة، يُظهر بوضوح هجومًا واسع النطاق أو منهجيًا موجّهًا ضد سكان مدنيين في قطاع غزة، بما يحقق الأركان القانونية لـ جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويُنشئ مسؤولية جنائية دولية فردية تستوجب المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

نمط الانتهاكات وخطر الإبادة الجماعية في قطاع غزة

تُظهر الوقائع الموثّقة والتحليل القانوني الوارد في هذا التقرير، وجود نمط متكامل ومنهجي من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، يشمل القتل واسع النطاق، التهجير القسري الجماعي، التدمير الواسع للمساكن والبنية التحتية، استخدام التجويع والحصار وحرمان المياه، استهداف القطاعين الصحي والتعليمي، الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة، والاستهداف المباشر للصحفيين. وتخلص اللجنة إلى أن هذه الانتهاكات لم تكن حوادث معزولة أو آثارًا جانبية عرضية للأعمال القتالية، بل شكّلت سلسلة مترابطة من أفعال الإكراه، عزّز كلٌّ منها الآخر، وأنتجت معًا ظروفًا معيشية قسرية غير قابلة للحياة.

أن هذا النمط المتكامل من الأفعال يتقاطع بصورة مباشرة مع الأفعال المادية المنصوص عليها في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948 .فالقتل المتكرر للمدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء، يرتبط بالفعل المتمثل في قتل أفراد من جماعة محمية؛ فيما يُشكّل التدمير المنهجي لمقومات الحياة الأساسية—من مساكن ومياه وغذاء وخدمات صحية وتعليمية—إخضاعًا للجماعة لظروف معيشية يُحتمل أن تؤدي

إلى إهلاكها الفعلي أو الجزئي .كما يُسهم الأذى الجسدي والنفسي الجسيم واسع النطاق، الناتج عن الحصار والعنف المستمر، في استيفاء عناصر إضافية من الأفعال المادية للجريمة.

كما أن اتساع نطاق هذه الانتهاكات، وتكرارها، وانتشارها الجغرافي، واستمرارها الزمني، وتأثيرها المتراكم على فئة مدنية محمية، يُنتج أثرًا متوقعًا يتمثل في تقويض القدرة الجماعية على البقاء. ويُعدّ هذا الترابط بين الأفعال والنتائج عنصرًا جوهريًا في تقييم مؤشرات القصد الخاص، الذي يمكن استخلاصه استدلاليًا من السياق العام، وطبيعة السياسات المطبّقة، والنتائج المعقولة والمتوقعة لهذه الأفعال.

ان نمط الانتهاكات المرتكبة في قطاع غزة، عند قراءته بصورة مترابطة وغير مجزأة، يُشكّل سلسلة إكراه ممنهجة تستهدف السكان المدنيين، وقد يرقى—بحسب التقييم القضائي المختص—إلى جريمة إبادة جماعية، فضلًا عن كونه يشكّل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

جبر الضرر وحقوق الضحايا

يُعدّ **جبر الضرر حقًّا أصيلًا للضحايا** ومكوّنًا جوهريًا من مكوّنات العدالة الدولية، ولا ينفصل عن واجب المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتؤكد المعايير الدولية أن أي انتهاك خطير—بما في ذلك القتل العمد، والتهجير القسري، والتجويع، والتعذيب، والعنف الجنسي، وتدمير الممتلكات، والحرمان من الخدمات الأساسية—يُنشئ التزامًا قانونيًا على عاتق الجهة المسؤولة بـ **جبر الضرر الكامل والفعّال** للضحايا، أفرادًا وجماعات.

ووفق مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة (قرار الجمعية العامة 147/60)، يشمل جبر الضرر أشكالًا متعددة ومتكاملة، هي:

التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، بما في ذلك فقدان الأرواح، والإصابات الجسدية والنفسية، وخسارة الممتلكات وسبل العيش؛

إعادة التأهيل، ولا سيما الرعاية الطبية والنفسية، والدعم الاجتماعي، وإعادة الإدماج، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال وذوي الإعاقة وضحايا العنف الجنسي؛

الترضية، وتشمل الاعتراف الرسمي بالانتهاكات، وكشف الحقيقة، والاعتذار العلني، وإحياء ذكرى الضحايا؛

وضمانات عدم التكرار، عبر إصلاحات مؤسسية وقانونية، ووقف الممارسات غير المشروعة، وضمان احترام المعايير الدولية مستقبلًا.

أن حجم ونطاق الانتهاكات الموثّقة في قطاع غزة—بما في ذلك الضرر الواسع الذي طال السكان المدنيين والبيئة والبنية التحتية والنظام الصحي—يفرض اعتماد **مقاربة شاملة لجبر الضرر** تتجاوز التعويض الفردي، لتشمل **جبرًا جماعيًا** وإعادة إعمار فعّالة، وإصلاحًا للضرر البيئي، وضمان الوصول المستدام إلى الغذاء والمياه والصحة والتعليم. كما تؤكد المعايير الأممية أن **جبر الضرر لا يجوز أن يُشترط بإنهاء المطالبات القضائية**، ولا أن يُستخدم كبديل عن **المساءلة الجنائية**، بل يُعد مكمّلًا لها.

حيث ان جسامة الانتهاكات واتساع نطاقها يفرضان التزامًا قانونيًا واضحًا بـ **جبر الضرر الكامل والفعّال** للضحايا، وفق المعايير الأممية، بما يشمل التعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمانات عدم التكرار، وبما يتطلب إجراءات عاجلة وقابلة للتنفيذ، دون الإخلال بحقوق الضحايا في الحقيقة والعدالة والمساءلة

التصريحات العنصرية والتحريضية الصادرة عن قادة دولة الاحتلال

تُشكّل التصريحات العلنية الصادرة عن مسؤولين سياسيين وعسكريين إسرائيليين عنصرًا جوهريًا في توصيف السياق القانوني للانتهاكات المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، ولا سيما عندما تتضمن خطاب كراهية، أو تحريضًا مباشرًا على العنف، أو نزعًا للصفة الإنسانية عن الفلسطينيين. ويُنظر إلى هذه التصريحات في القانون الدولي ليس بوصفها أقوالًا معزولة، بل كـ **أدلة سياقية** تُستخدم لإثبات القصد الجنائي (Mens Rea) ووجود **سياسة دولة** أو نهج ممنهج يقف خلف الجرائم.

أولًا: الطبيعة القانونية للتصريحات العنصرية

يحظر القانون الدولي:

- التحريض على العنف والكراهية القومية أو العرقية بموجب **المادة (20)** من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،
- وخطاب نزع الإنسانية الذي يُمهّد لارتكاب جرائم جسيمة، وفق الاجتهادات الدولية لمحاكم جرائم الحرب.(ICTY / ICTR)

كما تُعدّ التصريحات الرسمية الصادرة عن قادة الدولة ذات وزن خاص في التقييم القانوني، لأنها:

- تعبّر عن **سياسة أو توجّه رسمي**،
- وتُسهم في خلق بيئة مُيسِّرة لارتكاب الجرائم،
- وتُستخدم لإثبات **العلم والقصد** في الجرائم الدولية، وفق المادة (30) من نظام روما الأساسي.

ثانيًا: أنماط التصريحات العنصرية والتحريضية

وثّقت منظمات حقوقية دولية وإسرائيلية وفلسطينية تصريحات متكررة لقادة سياسيين وعسكريين إسرائيليين خلال الأعوام الأخيرة، ولا سيما 2023–2025، اتسمت بالآتي:

- **نزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين** (وصفهم بالحيوانات، أو "أهداف مشروعة"، أو "أعداء جماعيين")؛
- **الدعوة إلى التدمير الشامل** للأحياء والمخيمات والبنية التحتية؛
- **تبرير القتل الجماعي** للمدنيين تحت ذرائع أمنية عامة؛
- **التحريض على التهجير والطرد** أو الدعوة الصريحة لـ "إفراغ الأرض"؛
- **التحريض القائم على الكراهية العرقية والدينية.**

وقد صدرت هذه التصريحات عن:

- وزراء في الحكومة،
- أعضاء كنيست،
- قادة عسكريين رفيعي المستوى،
- ومسؤولين أمنيين، وفي سياق تغطية إعلامية علنية وعلى منصات رسمية.

ثالثًا: الأثر القانوني لهذه التصريحات

تكتسب هذه التصريحات أهمية قانونية خاصة لأنها:

1. تُسهم في إثبات أن الانتهاكات (القتل، التهجير، التدمير، التجويع) **لم تكن حوادث معزولة؛**
2. تُظهر وجود **نية مسبقة** أو قبول واعٍ بالنتائج الإجرامية للأفعال؛
3. تدعم توصيف الأفعال كـ **جرائم ضد الإنسانية** عندما تُرتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي؛
4. تُستخدم كأدلة على **التحريض المباشر والعلني،** الذي قد يشكّل بحد ذاته جريمة دولية إذا ارتبط بارتكاب الجرائم.

وبموجب المادة (25)(3)(e) من نظام روما الأساسي، يُسأل جنائيًا كل من:

"حرّض بصورة مباشرة وعلنية على ارتكاب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة."

رابعًا: الارتباط بالجرائم الميدانية

يتضح من التحليل أن التصريحات العنصرية والتحريضية:

- ترافقت زمنيًا مع تصعيد في القتل، والتهجير القسري، وتدمير المساكن،

- وأسهمت في **شرعنة العنف** أمام الجنود والمستوطنين،
- وشكّلت غطاءً سياسيًا وقانونيًا زائفًا للإفلات من العقاب.

ان التصريحات العنصرية والتحريضية الصادرة عن قادة دولة الاحتلال تُشكّل عنصرًا بنيويًا في منظومة الانتهاكات، وتُعدّ دليلًا سياقيًا قويًا على القصد الجنائي ووجود سياسة دولة، بما يدعم توصيف الجرائم المرتكبة كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ويُعزّز ضرورة إدراج هذه التصريحات ضمن أي تحقيق دولي أو إجراءات مساءلة جنائية مستقبلية.

حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ضوء القانون الدولي والانتهاكات الموثّقة بالأرقام

يُعدّ اللاجئون الفلسطينيون فئة محمية بموجب قواعد راسخة في القانون الدولي، وتشكّل قضيتهم إحدى أقدم وأطول قضايا اللجوء المستمرة في العالم، نتيجة التهجير القسري الجماعي منذ عام 1948، واستمراره بأشكال متجددة حتى عام 2025. ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين اليوم نحو 5.9 ملايين لاجئ مسجّلين لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، يتوزعون على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، والأردن، ولبنان، وسوريا.

تستند حقوق اللاجئين الفلسطينيين إلى:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194(1948) ، الذي يكفل حق العودة والتعويض؛
- اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر التهجير القسري وتغيير التركيبة السكانية؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 12 – الحق في العودة)؛
- استمرار ولاية الأونروا بموجب قرار الجمعية العامة رقم 302 (1949)، باعتبارها آلية حماية دولية خاصة للاجئين الفلسطينيين.

الوقائع والإحصائيات

تشير المعطيات الرسمية والحقوقية إلى ما يلي حتى نهاية عام 2025:

- يعيش أكثر من 2.4مليون لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، من بينهم نحو 1.7مليون لاجئ في قطاع غزة وحده؛
- يوجد 58 مخيمًا للاجئين معترفًا بها رسميًا من الأونروا، منها 19 مخيمًا في الضفة الغربية و 8 مخيمات في قطاع غزة؛

- خلال عامي 2024–2025، تعرّضت مخيمات لاجئين رئيسية مثل جنين، طولكرم (نور شمس)، بلاطة، والأمعري لعمليات عسكرية واسعة، أسفرت عن:
  - تهجير قسري لعشرات الآلاف من اللاجئين بشكل مؤقت أو طويل الأمد؛
  - تدمير أو تضرر آلاف الوحدات السكنية داخل المخيمات؛
  - تعطيل البنية التحتية الأساسية (المياه، الكهرباء، الصرف الصحي).

وفي قطاع غزة، تشير بيانات الأونروا و OCHAإلى أن:

- أكثر من 75% من سكان القطاع هم من اللاجئين؛
- نزح ما يزيد عن 1.9 مليون فلسطيني خلال عام 2025، غالبيتهم من اللاجئين، بعضهم تعرّض للتهجير القسري المتكرر 7–5 مرات؛
- دُمّرت أو تضرّرت نسبة كبيرة من منشآت الأونروا (مدارس، مراكز إيواء، عيادات)، ما حرم اللاجئين من الخدمات الأساسية.

اللاجئون والتهجير القسري كجريمة مستمرة

يؤكد التحليل القانوني أن ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون لا يُعدّ مجرد انتهاكات إنسانية، بل يشكّل جريمة تهجير قسري مستمرة طالما:

- يُحرم اللاجئون من حق العودة؛
- تُستهدف مخيماتهم بالهدم والعمليات العسكرية؛
- تُفرض عليهم ظروف قسرية تؤدي إلى النزوح المتكرر.

وبموجب المادة (7)(1)(د) من نظام روما الأساسي، يُعدّ الترحيل أو النقل القسري للسكان جريمة ضد الإنسانية عندما يُنفّذ في إطار سياسة عامة أو هجوم واسع النطاق، وهو ما تدعمه الأرقام ونمط الاستهداف المستمر لمخيمات اللاجئين. كما يشكّل هذا الحرمان انتهاكًا جسيمًا لحق تقرير المصير، وهو حق جماعي غير قابل للتصرف.

الاعتداء على مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية كسياسة قمع وتهجير ممنهج

تشهد **مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية** نمطًا متصاعدًا من الاعتداءات العسكرية المنهجية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك الاقتحامات الواسعة، والاستخدام المفرط للقوة، والتدمير

المتعمد للمساكن والبنية التحتية، وفرض الحصار والإغلاقات، في سياق يتجاوز الأهداف الأمنية المعلنة ليشكّل **سياسة عقاب جماعي وتهجير قسري** تستهدف فئة اللاجئين بوصفهم جماعة محمية قانونًا.

أنماط الاعتداءات الموثّقة (2023–2025)

تشير المعطيات الرسمية والحقوقية إلى أن مخيمات **جنين، طولكرم (نور شمس)، بلاطة، الأمعري، قلنديا، والفوار** كانت من بين الأكثر استهدافًا خلال عامي 2024–2025، حيث شملت العمليات:

- اقتحامات عسكرية متكررة بمشاركة قوات خاصة وآليات ثقيلة؛
- قصف جوي محدود واستخدام القذائف المتفجرة داخل أحياء مكتظة؛
- تجريف واسع للشوارع وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي؛
- تدمير جزئي أو كلي لمئات الوحدات السكنية، ما جعلها غير صالحة للسكن؛
- حصار المخيمات ومنع الحركة والدخول والخروج لساعات أو أيام متواصلة؛
- اعتقالات جماعية، شملت أطفالًا ونساءً، في ظروف قسرية.

أسفرت هذه الاعتداءات عن **نزوح قسري مؤقت أو طويل الأمد لآلاف اللاجئين**، خصوصًا في مخيمي جنين ونور شمس، حيث مُنع السكان من العودة إلى منازلهم بعد انتهاء العمليات، أو عادوا ليجدوها مدمّرة أو غير آمنة. كما أدّت عمليات التدمير المتكرر إلى تقويض سبل العيش، وتعطيل المدارس والخدمات الصحية، وتحويل المخيمات إلى بؤر عدم استقرار دائم، بما يُنتج **إكراهًا فعليًا** يدفع السكان إلى المغادرة.

تقويض وكالة الأونروا كآلية حماية دولية واعتداء على حقوق اللاجئين الفلسطينيين

يُشكّل استهداف وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أحد أخطر أوجه الانتهاكات الممنهجة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، إذ لا يقتصر هذا الاستهداف على تعطيل خدمات إنسانية، بل يمتد إلى تقويض الإطار القانوني الدولي الذي يعترف بوضع اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم، وعلى رأسها حق العودة.

الأونروا كآلية حماية قانونية وليست مجرد هيئة إغاثية

أُنشئت الأونروا بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302(1949) ، باعتبارها:

- اعترافًا دوليًا خاصًا بوضع اللاجئين الفلسطينيين،
- آلية مؤقتة إلى حين تنفيذ حق العودة والتعويض وفق القرار 194،
- إطارًا يربط بين الوضع الإنساني والحق القانوني والسياسي للاجئين.

وعليه، فإن دور الأونروا يتجاوز تقديم الخدمات ليشكّل حماية مؤسسية لحقوق جماعية غير قابلة للتصرف.

أنماط تقويض الأونروا 2023 – 2025:

وثّق التقرير نمطًا متصاعدًا من الإجراءات الهادفة إلى تقويض الأونروا، شمل:

1. **الاستهداف العسكري المباشر وغير المباشر**
   - قصف مدارس ومراكز إيواء تابعة للأونروا، خاصة في قطاع غزة؛
   - استخدام منشآت الوكالة كمناطق عمليات عسكرية، ما أدى إلى سقوط ضحايا من اللاجئين؛
   - تدمير أو تعطيل مئات المرافق التعليمية والصحية التي تخدم اللاجئين.
2. **التحريض السياسي والإعلامي المنهجي**
   - اتهام الأونروا علنًا بدعم "الإرهاب" دون تقديم أدلة قضائية؛
   - حملات رسمية لنزع الشرعية عن الوكالة في المحافل الدولية؛
   - استهداف سمعة موظفيها ووصمهم جماعيًا.
3. **التجفيف المالي المتعمد**
   - الضغط على الدول المانحة لتعليق أو تقليص التمويل؛
   - استغلال اتهامات فردية لتبرير عقوبات جماعية بحق الوكالة؛
   - التسبب في عجز مالي أثّر على خدمات أساسية لأكثر من 5.9ملايين لاجئ.
4. **التضييق الإداري والقانوني**
   - إغلاق أو اقتحام مقار الأونروا؛
   - تقييد حركة موظفيها؛
   - منع إدخال المواد التعليمية والطبية إلى منشآتها.

5. الأثر الإنساني والقانوني

أدّى تقويض الأونروا إلى:

- حرمان ملايين اللاجئين من التعليم والرعاية الصحية والغذاء؛
- تحويل مخيمات اللاجئين إلى بؤر نزوح دائم؛
- تقويض أحد أهم أشكال الحماية الدولية غير القضائية للاجئين الفلسطينيين؛
- خلق فراغ قانوني وإنساني يُستغل لتكريس التهجير القسري المتكرر.

التكييف القانوني الدولي

من منظور القانون الدولي، فإن تقويض الأونروا:

1. يُشكّل انتهاكًا لالتزامات دولة الاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ولا سيما واجب ضمان رفاه السكان المدنيين؛
2. يُعدّ مساسًا بحقوق اللاجئين المكفولة بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
3. يندرج ضمن سياسة اضطهاد ممنهجة عندما يُستهدف اللاجئون بوصفهم فئة محددة، وفق المادة 7(1)(h) من نظام روما الأساسي؛
4. يُسهم في استمرار جريمة الترحيل القسري، باعتبار أن تقويض الأونروا يُسهّل تفريغ المخيمات ويدفع السكان إلى النزوح.

الترابط مع مشروع تصفية قضية اللاجئين

يُظهر التحليل أن تقويض الأونروا ليس فعلًا معزولًا، بل جزء من:

- محاولة فصل البعد الإنساني عن البعد القانوني لقضية اللاجئين؛
- شطب الاعتراف الدولي باللاجئين الفلسطينيين كفئة قانونية مميزة؛
- تقويض حق العودة عبر خلق واقع "إدارة أزمة إنسانية" بدل حل سياسي–قانوني.

ان الاستهداف الممنهج للأونروا يُمثّل اعتداءً مباشرًا على منظومة الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين، ويُسهم في ترسيخ التهجير القسري وحرمان اللاجئين من حقوقهم الأساسية، ويُعدّ عنصرًا بنيويًا في سياسة اضطهاد واسعة النطاق قد ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية، بما يستوجب تحركًا دوليًا عاجلًا لحماية الوكالة وضمان استمرار ولايتها وتمويلها، بوصفها جزءًا لا يتجزأ من الالتزامات القانونية الدولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

قائمة المراجع

وزارة الصحة الفلسطينية

الإحصائيات الرسمية للشهداء والجرحى (حتى نهاية 2025).

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

التقارير السنوية حول الاستيطان، الاستيطان الرعوي، الهدم، والتهجير القسري.

هيئة شؤون الأسرى والمحررين

تقارير أوضاع الأسرى، الأسرى المرضى، والوفيات داخل السجون.

نادي الأسير الفلسطيني

بيانات الاعتقال، الأطفال الأسرى، والنساء الأسيرات.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(PCBS)

الإحصاءات السكانية، التعليم، المياه، والخسائر القطاعية.

سلطة المياه الفلسطينية

تقارير أزمة المياه والاعتداء على الموارد المائية.

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية

بيانات استهداف التعليم والمؤسسات التربوية.

محافظة القدس

التقرير السنوي لجرائم الاحتلال في القدس.(2025–2021)

اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب.(1949)

البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.(1977)

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.(1998)

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .(1984)

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.(1966)

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.(1966)

اتفاقية حقوق الطفل.(1989)

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.(1979) (CEDAW)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (1948) بشأن حق العودة والتعويض.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (1949) بشأن إنشاء وكالة الأونروا.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(OCHA)

تقارير الوضع الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.(2025–2023)

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان(OHCHR)

بيانات وتقارير حول حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة(HRC)

قرارات وتقارير لجان تقصّي الحقائق بشأن فلسطين.

وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(UNRWA)

التقارير السنوية وتقارير الطوارئ.(2025–2023)

منظمة الصحة العالمية (WHO)

تقارير حالة النظام الصحي في غزة والضفة الغربية.

برنامج الأغذية العالمي(WFP)

تقارير انعدام الأمن الغذائي في فلسطين.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة(UNICEF)

تقارير أوضاع الأطفال والمياه والصرف الصحي.

UNOSAT (UNITAR)

تقييمات الأضرار للمساكن والبنية التحتية في غزة والضفة الغربية.

راسات الطاقة الدولية – British Gas / Shell) سابقًا(

تقديرات احتياطي وقيمة حقل غزة البحري.(Gaza Marine)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(PCBS) بيانات الطاقة، فاتورة الاستيراد، والخسائر الاقتصادية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) تقارير عن الاقتصاد الفلسطيني، الموارد الطبيعية، وحقل غاز غزة البحري.

البنك الدولي(World Bank) تقارير قطاع الطاقة والقيود المفروضة على التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

سلطة جودة البيئة الفلسطينية تقارير بيئية رسمية حول التلوّث، الغطاء النباتي، التنوّع الحيوي، ومخلّفات الحرب.

سلطة المياه الفلسطينية بيانات حول تلوّث الموارد المائية، انهيار شبكات الصرف الصحي، والأثر البيئي طويل الأمد.

Annual and Emergency Reports (2023–2025).

World Health Organization (WHO)

Reports on the state of the health system in Gaza and the West Bank.

World Food Programme (WFP)

Reports of food insecurity in Palestine.

United Nations Children's Fund (UNICEF)

Reports on children's conditions, water and sanitation.

UNOSAT (UNITAR)

Damage assessments for housing and infrastructure in Gaza and the West Bank.

International energy companies (British Gas / formerly Shell): estimates of the reserves and value of the Gaza Marine offshore gas field.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS): energy data, import bills, and economic losses.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): reports on the Palestinian economy, natural resources, and the Gaza Marine gas field.

World Bank: reports on the energy sector and constraints on development in the occupied Palestinian territory.

Palestinian Environment Quality Authority: official environmental reports on pollution, vegetation cover, biodiversity, and war-related waste.

Palestinian Water Authority: data on water resource contamination, the collapse of sewage networks, and long-term environmental impacts.

Reference list

Palestinian Ministry of Health

Official statistics on martyrs and wounded (as of the end of 2025).

Colonization & Wall Resistance Commission

Annual reports on settlement, pastoral settlement, demolition, and forced displacement.

Commission of Detainees and Ex- Detainees Affairs

Reports on the conditions of detainees, sick detainees, and deaths inside prisons.

Palestinian Prisoners Society

Arrest data, captured children, and captured women.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

Population statistics, education, water, and sectoral losses.

Palestinian Water Authority

Reports of water crisis and attacks on water resources.

Palestinian Ministry of Education and Higher Education

Data targeting education and educational institutions.

Jerusalem Governorate

Annual Report on Occupation Crimes in Jerusalem (2021–2025)

Fourth Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (1949).

Additional Protocol I to the Geneva Conventions (1977).

Rome Statute of the International Criminal Court (1998).

Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (1984).

International Covenant on Civil and Political Rights (1966).

International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (1966).

Convention on the Rights of the Child (1989).

Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW) (1979).

United Nations General Assembly Resolution 194 (1948) on the right of return and compensation.

United Nations General Assembly Resolution 302 (1949) establishing the UNRWA.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)

Reports on the humanitarian situation in the occupied Palestinian territory (2023–2025).

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR)

Data and reports on the human rights situation in the occupied Palestinian territory.

United Nations Human Rights Council (HRC)

Decisions and reports of fact-finding committees on Palestine.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA)

action to protect the agency and ensure the continuation of its mandate and funding, as it is an integral part of international legal obligations towards Palestinian refugees.

*Exploiting individual accusations to justify collective punishments against the agency;
*Causing a financial deficit that affected basic services for more than 5.9 million refugees.

4.Administrative and legal restrictions

*Closing or storming UNRWA headquarters;
*Restricting the movement of its employees;
*Preventing the entry of educational and medical materials into its facilities.

Humanitarian and legal impact

Undermining UNRWA has led to:
*Millions of refugees are deprived of education, health care and food;
*Transforming refugee camps into permanent displacement hotspots;
*Undermining one of the most important forms of international non-judicial protection for Palestinian refugees;
*Creating a legal and humanitarian vacuum that is exploited to perpetuate repeated forced displacement.

International legal adaptation

From an international law perspective, undermining UNRWA:
1.It constitutes a violation of the occupying Power's obligations under the Fourth Geneva Convention, in particular the duty to ensure the well-being of the civilian population;
2.It constitutes an infringement on the rights of refugees guaranteed by United Nations General Assembly resolutions;
3.It falls within a policy of systematic persecution when refugees are targeted as a specific category, in accordance with Article 7(1)(h) of the Rome Statute;
4.It contributes to the continuation of the crime of forced deportation, as undermining UNRWA facilitates the emptying of camps and pushes residents to flee.

Linkage with the refugee issue liquidation project

The analysis shows that undermining UNRWA is not an isolated act, but part of:
*Trying to separate the human dimension from the legal dimension of the refugee issue;
*Deletion of international recognition of Palestinian refugees as a distinct legal category;
*Undermining the right of return by creating a reality “managing a humanitarian crisis” rather than a political-legal solution.

The systematic targeting of UNRWA represents a direct assault on the international protection system for Palestinian refugees, contributes to the entrenchment of forced displacement and the deprivation of refugees of their basic rights, and is a structural element in a widespread policy of persecution that may amount to a crime against humanity. This requires urgent international

*Mass arrests, including of children and women, under forced conditions.

These attacks resulted in the temporary or long-term forced displacement of thousands of refugees, especially in the Jenin and Nour Shams camps, where residents were prevented from returning to their homes after the end of the operations, or returned to find them destroyed or unsafe. Repeated destruction has also undermined livelihoods, disrupted schools and health services, and turned camps into hotbeds of permanent instability, producing actual coercion that prompts residents to leave.

Undermining UNRWA as an international protection mechanism and an assault on the rights of Palestinian refugees

The targeting of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA) constitutes one of the most serious systematic violations of the rights of Palestinian refugees. This targeting is not limited to disrupting humanitarian services, but extends to undermining the international legal framework that recognizes the status and rights of Palestinian refugees, most notably the right of return.

UNRWA as a legal protection mechanism, not just a relief agency

UNRWA was established by United Nations General Assembly resolution 302 (1949), as:

*Special international recognition of the status of Palestinian refugees

*A temporary mechanism until the right of return and compensation are implemented in accordance with Resolution 194

*A framework that links the humanitarian situation with the legal and political rights of refugees.

Therefore, UNRWA's role goes beyond service provision to constitute institutional protection of inalienable collective rights.

Patterns of undermining UNRWA 2023 – 2025

The report documented an escalating pattern of actions aimed at undermining UNRWA, including:

1.Direct and indirect military targeting

*Bombing of UNRWA schools and shelters, especially in the Gaza Strip;

*The use of the agency's facilities as military operations areas, which led to refugee casualties;

*Destroying or disrupting hundreds of educational and health facilities serving refugees.

2.Systematic political and media incitement

*Publicly accusing UNRWA of supporting “terrorism” without providing judicial evidence;

*Official campaigns to delegitimize the agency in international forums;

*Targeting the reputation of its employees and stigmatizing them collectively.

3.Intentional financial drying

*Pressure on donor countries to suspend or reduce funding;

3.Disruption of basic infrastructure (water, electricity, sanitation).

In the Gaza Strip, UNRWA and OCHA data indicate that:

*More than 75% of the population of the Gaza Strip are refugees;

*More than 1.9 million Palestinians were displaced during 2025, the majority of them refugees, some of whom were subjected to repeated forced displacement 5–7 times;

*A large proportion of UNRWA facilities (schools, shelters, clinics) were destroyed or damaged, depriving refugees of basic services.

Refugees and forced displacement as an ongoing crime

Legal analysis confirms that what Palestinian refugees are exposed to is not merely humanitarian violations, but rather constitutes an ongoing crime of forced displacement as long as:

*Refugees are denied the right of return;

*Their camps are targeted for demolition and military operations;

*Forced conditions are imposed on them that lead to repeated displacement.

Under Article (7)(1)(d) of the Rome Statute, deportation or forced transfer of population is a crime against humanity when carried out as part of a public policy or large-scale attack, which is supported by figures and the pattern of continued targeting of refugee camps. This deprivation also constitutes a grave violation of the right to self-determination, which is an inalienable collective right.

Attacks on refugee camps in the West Bank as a policy of repression and systematic displacement

Refugee camps in the West Bank are witnessing an escalating pattern of systematic military attacks carried out by the Israeli occupation forces, including widespread incursions, excessive use of force, deliberate destruction of homes and infrastructure, and the imposition of sieges and closures, in a context that goes beyond declared security objectives to constitute a policy of collective punishment and forced displacement targeting refugees as a legally protected group.

Patterns of documented attacks (2023–2025)

Official and human rights data indicate that the camps of Jenin, Tulkarm (Nour Shams), Balata, Al-Amari, Qalandia, and Al-Fawwar were among the most targeted during the years 2024–2025, as the operations included:

*Repeated military incursions with the participation of special forces and heavy machinery;

*Limited aerial bombardment and the use of explosive shells inside crowded neighborhoods;

*Extensive bulldozing of streets, water, electricity and sewage networks;

*Partial or complete destruction of hundreds of housing units, rendering them uninhabitable;

*Blockading camps and preventing movement, entry and exit for hours or days on end;

Fourth: Link to field crimes

The analysis shows that racist and inflammatory statements:

*It was accompanied chronologically by an escalation in killing, forced displacement, and housing destruction

*It contributed to legitimizing violence against soldiers and settlers

*It constituted a false political and legal cover for impunity.

Racist and inflammatory statements issued by the leaders of the occupying state constitute a structural element in the system of violations and constitute strong contextual evidence of criminal intent and the existence of a state policy. This supports the characterization of the crimes committed as war crimes and crimes against humanity and reinforces the need to include these statements in any future international investigation or criminal accountability procedures.

The rights of Palestinian refugees in light of international law and violations documented in numbers

Palestinian refugees are a protected group under established rules of international law, and their case constitutes one of the oldest and longest ongoing asylum cases in the world, as a result of mass forced displacement since 1948, and its continuation in renewed forms until 2025. Today, the number of Palestinian refugees is approximately 5.9 million registered with the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA), distributed across the West Bank, including East Jerusalem, the Gaza Strip, Jordan, Lebanon, and Syria.

The rights of Palestinian refugees are based on:

*United Nations General Assembly Resolution 194 (1948), which guarantees the right of return and compensation;

*Fourth Geneva Convention prohibiting forced displacement and demographic changes;

*International Covenant on Civil and Political Rights (Article 12 – Right of return);

*Continuation of UNRWA's mandate under General Assembly resolution 302 (1949) as a special international protection mechanism for Palestine refugees.

Facts and statistics

Official and human rights data indicate the following as of the end of 2025:

*More than 2.4 million Palestinian refugees live in the West Bank and Gaza Strip, including about 1.7 million refugees in the Gaza Strip alone;

*There are 58 refugee camps officially recognized by UNRWA, including 19 in the West Bank and 8 in the Gaza Strip;

*During 2024–2025, major refugee camps such as Jenin, Tulkarm (Nour Shams), Balata, and Al-Amari were subjected to extensive military operations, resulting in:

1.Forced displacement of tens of thousands of refugees, temporarily or long-term;

2.Thousands of housing units inside the camps were destroyed or damaged;

*And the discourse of dehumanization that paves the way for the commission of serious crimes, in accordance with the international jurisprudence of war crimes courts (ICTY / ICTR).

Official statements issued by state leaders are also considered to have special weight in legal evaluation, because:

*Expresses an official policy or direction

*It contributes to creating an environment that facilitates the commission of crimes

*It is used to prove science and intent in international crimes, in accordance with Article (30) of the Rome Statute.

Second: Patterns of racist and inflammatory statements

International, Israeli, and Palestinian human rights organizations have documented repeated statements by Israeli political and military leaders in recent years, particularly in 2023–2025, characterized by the following:

*Dehumanization of Palestinians (describing them as animals, “legitimate targets”, or “collective enemies”);

*Calling for the comprehensive destruction of neighborhoods, camps and infrastructure;

*Justifying the mass killing of civilians under public security pretexts;

*Incitement to displacement and expulsion or explicit call for “emptying the land”;

*Incitement based on ethnic and religious hatred.

These statements were issued by:

*Government ministers,

*Knesset members,

*High-ranking military commanders,

*And security officials, in the context of public media coverage and on official platforms.

Third: The legal effect of these statements

These statements gain special legal importance because:

1.Contributes to proving that violations (murder, displacement, destruction, starvation) were not isolated incidents;

2.Demonstrates prior intent or conscious acceptance of the criminal consequences of the acts;

3.Supports the characterization of acts as crimes against humanity when committed within the framework of a widespread or systematic attack;

4.They are used as evidence of direct and public incitement, which in itself may constitute an international crime if linked to the commission of crimes.

Under Article (25)(3)(e) of the Rome Statute:

“He directly and publicly incited the commission of a crime within the jurisdiction of the court”.

In accordance with the United Nations Basic Principles on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Serious Violations (General Assembly resolution 60/147), reparation includes multiple and complementary forms, namely:
Compensation for material and moral damages, including loss of life, physical and psychological injuries, and loss of property and livelihoods;
Rehabilitation, in particular medical and psychological care, social support and reintegration, with special attention to women, children, people with disabilities and victims of sexual violence;
Satisfaction, which includes formal acknowledgment of violations, revealing the truth, public apology, and commemoration of victims;
Guarantees of non-recurrence, through institutional and legal reforms, stopping illegal practices, and ensuring respect for international standards in the future.
The scale and scope of documented violations in the Gaza Strip —including widespread damage to the civilian population, the environment, infrastructure, and the health system— necessitates the adoption of a comprehensive approach to reparation that goes beyond individual compensation, to include collective reparation and effective reconstruction, remediation of environmental damage, and ensuring sustainable access to food, water, health, and education. UN standards also affirm that redress may not be required to terminate judicial claims, nor may it be used as a substitute for criminal accountability, but rather may be considered complementary to it
The gravity and breadth of the violations impose a clear legal obligation to provide full and effective reparation to the victims, in accordance with international standards, including compensation, rehabilitation, satisfaction, and guarantees of non-recurrence, and requiring urgent and enforceable measures, without prejudice to the rights of victims to truth, justice, and accountability

Racist and inflammatory statements issued by the leaders of the occupying state
Public statements issued by Israeli political and military officials constitute an essential element in describing the legal context of violations committed against the Palestinian people, especially when they include hate speech, direct incitement to violence, or dehumanization of Palestinians. In international law, these statements are viewed not as isolated statements, but as contextual evidence used to prove criminal intent (Mens Rea) and the existence of a state policy or systematic approach behind the crimes.
First: The legal nature of racist statements
International law prohibits:
*Incitement to national or ethnic violence and hatred under **Article (20)** of the International Covenant on Civil and Political Rights,

Pattern of violations and risk of genocide in the Gaza Strip

The documented facts and legal analysis contained in this report demonstrate an integrated and systematic pattern of grave violations committed against the Palestinian civilian population in the Gaza Strip, including widespread killings, mass forced displacement, widespread destruction of housing and infrastructure, the use of starvation, siege, and water deprivation, targeting of the health and education sectors, arbitrary detention and ill-treatment, and the direct targeting of journalists. The Commission concludes that these violations were not isolated incidents or incidental side effects of hostilities, but rather constituted an interconnected series of acts of coercion, each reinforcing the other and together producing unviable forced living conditions.

This integrated pattern of acts intersects directly with the physical acts stipulated in the 1948 Convention on the Prevention of the Crime of Genocide. The repeated killing of civilians, especially children and women, is linked to the act of killing members of a protected community; while the systematic destruction of basic necessities of life — housing, water, food, health and educational services— constitutes the subjection of the community to living conditions likely to lead to its actual or partial destruction. The extensive physical and psychological harm resulting from the siege and ongoing violence also contributes to additional elements of the physical acts of the crime.

The breadth, frequency, geographical spread, temporal persistence and cumulative impact of these violations on a protected civilian group also produces the expected effect of undermining collective viability. This interconnection between actions and results is an essential element in evaluating indicators of specific intent, which can be inferred from the general context, the nature of the policies applied, and the reasonable and expected results of these actions.

The pattern of violations committed in the Gaza Strip, when read in an interconnected and undivided manner, constitutes a series of systematic coercion targeting the civilian population, and may amount —according to the competent judicial assessment— to the crime of genocide, in addition to constituting war crimes and crimes against humanity.

Compensation for damages and victims' rights

Reparation is an inherent right of victims and an essential component of international justice, inseparable from the duty of accountability for serious violations of international humanitarian law and international human rights law. International standards affirm that any serious violation —including premeditated murder, forced displacement, starvation, torture, sexual violence, destruction of property, and denial of basic services— creates a legal obligation on the responsible party to fully and effectively redress the harm to the victims, individuals and groups.

In addition, credible allegations of sexual violence, including rape or threats thereof, forced nudity, and assaults of a sexual nature during detention or investigation, have been observed. These acts are considered among the most serious forms of prohibited treatment, given their profound and long-lasting physical and psychological effects, particularly when committed in a closed detention environment where reporting, protection, or treatment are not possible. UN standards indicate that sexual violence in detention is sometimes used as a means of coercion, humiliation, and will-breaking, and falls within the scope of torture or cruel, inhuman, or degrading treatment.

This pattern of detention demonstrates that treatment was not the result of individual failures, but rather took on a systematic character, indicating the use of harsh detention conditions as a means of coercion and collective punishment. This constitutes a clear violation of the provisions of the Fourth Geneva Convention, particularly Articles (27) and **(32)**, which impose respect for human dignity and prohibit torture and cruel, inhuman or degrading treatment, as well as Article (76), which requires detainees to be treated humanely and provided with appropriate medical care. The 1984 Convention against Torture also requires an absolute prohibition of torture without any exceptions.

When these acts are carried out within the framework of a widespread or systematic attack directed against a civilian group, they may amount to crimes against humanity, in particular torture and inhuman acts in accordance with Articles (7)(1)(f) and (7)(1)(k) of the Rome Statute. Torture and serious ill-treatment against protected persons are also classified as war crimes under Article (8) of the same system, when committed in the context of an armed conflict.

The widespread arrests of Palestinians from the Gaza Strip, coupled with harsh and inhumane detention conditions, demonstrate a systematic pattern of ill-treatment that may amount to war crimes and crimes against humanity, including torture and inhumane acts, and requires an independent international investigation and ensuring accountability in accordance with international law.

Inhumane detention conditions intersect with other documented violations, including killing, forced displacement, starvation, and destruction of the health system, contributing to an integrated chain of coercion targeting the civilian population in the Gaza Strip and exacerbating individual and collective suffering.

The sum of these violations, each individually and collectively, clearly demonstrates a widespread or systematic attack directed against a civilian population in the Gaza Strip, fulfilling the legal pillars of war crimes and crimes against humanity under the Rome Statute of the International Criminal Court, and establishing individual international criminal responsibility that requires accountability and non-impunity.

Women's mental health has been further exacerbated by the burdens of displacement, loss of breadwinners, and responsibility for caring for children under harsh shelter conditions, in addition to heightened risks of gender-based violence. This reality demonstrates that psychological harm was not an incidental byproduct of the conflict, but a foreseeable outcome of a coercive environment characterized by killing, destruction, siege, and deprivation of basic needs.

The deliberate or foreseeable harm to the mental health of civilians, when resulting from widespread or systematic practices, constitutes a violation of the occupying power's obligations under the Fourth Geneva Convention, particularly Articles 27 and 32, which prohibit cruel and inhumane treatment and require respect for human dignity. Article 56 further obliges the occupying power to ensure public health, including mental health. Where such psychological harm results in severe suffering or is used as a means of subjugating the population or as part of a policy of collective intimidation, it may amount to inhumane acts classified as crimes against humanity under Article 7(1)(k) of the Rome Statute.

The deterioration of mental health intersects directly with other documented violations—particularly killing, forced displacement, destruction of housing, starvation, and the collapse of the healthcare system—contributing to the disintegration of the social fabric and imposing long-term consequences on the community's capacity to recover. The widespread and sustained psychological harm inflicted on the civilian population of the Gaza Strip, especially children and women, reflects a pattern of severe and foreseeable suffering arising from a systematic coercive environment and may, given its scope, duration, and linkage to other violations, amount to inhumane acts constituting crimes against humanity under international law.

Arbitrary detention and inhumane detention conditions against Palestinians in the Gaza Strip

Documented information from Palestinian and international human rights organizations, as well as independent medical and legal reports, indicates that large numbers of Palestinians from the Gaza Strip have been subjected to widespread arrests since 2023 and that they will continue throughout 2025, in many cases without clear charges or basic procedural guarantees. These arrests took place in the context of military operations and mass raids, followed by detention in military facilities or prisons that lacked minimum standards of humane treatment

Reliable testimonies indicate that detainees faced harsh and inhumane detention conditions, including severe overcrowding, deprivation of adequate food and clean water, denial or restriction of access to medical care, prolonged solitary confinement, and denial of contact with family or legal assistance. Medical reports have also documented the physical and psychological effects of abuse, including beatings, intentional stress, sleep deprivation, and threats, practices that have serious health and psychological effects, especially on patients and the elderly.

sanitation services, increasing their exposure to gender-based violence and long-term psychological and physical harm.

Children have been particularly affected by killing, injury, and mass displacement. More than one million children were internally displaced, suffered prolonged interruption of education, and experienced widespread severe malnutrition affecting over 60,000 children, according to UNICEF data. The deprivation of adequate food, safe shelter, healthcare, and education constitutes a direct violation of children's fundamental rights and leaves long-term consequences on their physical, psychological, and social development.

The targeting of women and children, whether directly or through the imposition of unlivable living conditions, constitutes a grave breach of the occupying power's obligations under the Fourth Geneva Convention, particularly Articles 27 and 50, which require special protection and care for women and children. Such conduct also violates the Convention on the Rights of the Child and the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW). Where these violations are committed on a widespread or systematic basis, they may amount to war crimes and crimes against humanity, including killing, persecution, and inhumane acts, pursuant to Articles 7 and 8 of the Rome Statute.

The disproportionate impact of the conflict on women and children in the Gaza Strip—reflected in death tolls, injuries, mass displacement, and the collapse of essential services—demonstrates a systematic pattern of violations undermining the special protection afforded to these groups and may, given their scale and nature, amount to war crimes and crimes against humanity requiring accountability under international law.

Mental Health of the Civilian Population in the Gaza Strip

Reports issued by the World Health Organization (WHO), UNICEF, and local healthcare providers indicate an unprecedented deterioration in the mental health of the civilian population in the Gaza Strip during 2025, as a result of continuous exposure to violence, loss of family members, repeated displacement, food insecurity, and the collapse of social and healthcare support systems. Estimates indicate that the vast majority of the population suffers from symptoms of psychological disorders of varying severity, including post-traumatic stress disorder (PTSD), severe depression, chronic anxiety, and sleep disorders, particularly among children and women.

Children, in particular, have experienced profound and long-lasting psychological effects due to direct or indirect exposure to bombardment, witnessing killing and destruction, loss of a sense of safety, and prolonged disruption of education. United Nations agencies have documented sharp increases in indicators of psychological distress, withdrawal behaviors, and emotional development disorders among children, amid a severe lack of mental health and psychosocial support services due to the targeting of healthcare facilities and shortages of specialized staff and medications.

manner that fails to distinguish between military objectives and civilian objects, violates the principles of distinction, proportionality, and precaution in attack.

International humanitarian law prohibits causing widespread, long-term, and severe damage to the natural environment as part of civilian protection. Articles 35(3) and 55 of Additional Protocol I (1977) prohibit methods and means of warfare expected to cause grave environmental harm. The Convention on Certain Conventional Weapons (CCW) and its protocols further restrict the use of specific munitions in populated areas. The Rome Statute criminalizes the intentional launching of attacks with knowledge that they will cause widespread, long-term, and severe damage to the natural environment as a war crime under Article 8(2)(b)(iv). Where environmental harm is used as part of a broader pattern of conduct imposing unlivable living conditions—through the destruction of water sources, food supplies, and livelihoods—it may also amount to inhumane acts constituting crimes against humanity under Article 7(1)(k) of the Rome Statute.

The Committee notes that environmental damage cannot be isolated from other violations, as it intersects with starvation, the water crisis, destruction of housing, and the collapse of the healthcare system, thereby contributing to an integrated chain of coercion that undermines the ability of civilians to survive in a safe and healthy environment.

The scale of environmental damage, coupled with indicators of the use of prohibited or restricted weapons in populated areas, points to a pattern of conduct that may amount to war crimes and to inhumane acts where long-term environmental degradation threatens civilian health and livelihoods, warranting an independent international investigation and accountability under international law.

Women and Children in the Gaza Strip

Documented data issued by the Palestinian Ministry of Health, UNICEF, and other United Nations bodies indicate that women and children constituted the majority of victims of the conflict in the Gaza Strip during 2025. At least 17,400 children and 9,200 women were killed, in addition to tens of thousands of injured persons, many of whom sustained permanent disabilities, in the context of military operations conducted in densely populated residential areas. This reality demonstrates that groups afforded special protection under international humanitarian law were subjected to direct or disproportionate targeting, in violation of the principle of special protection granted to women and children.

Women in the Gaza Strip face unprecedented humanitarian conditions, particularly pregnant and breastfeeding women, amid the collapse of the healthcare system, shortages of essential medicines, and the absence of reproductive health services. These conditions have led to increased risks of maternal mortality during pregnancy and childbirth. Thousands of women have also borne the burden of repeated displacement under inhumane shelter conditions lacking privacy, clean water, and

1. Forced displacement without the provision of adequate alternative shelter;
2. Destruction of housing and the prevention of shelter materials;
3. Restriction or prevention of the entry of fuel and blankets;
4. Collapse of the healthcare system and the inability to treat cases of hypothermia.

This interaction of factors produces coercive living conditions in which exposure to cold becomes a foreseeable and potentially fatal risk.

The Fourth Geneva Convention obliges the occupying power to ensure the protection of civilians and to secure their basic needs, including:

• Article 27: Respect for and protection of protected persons in all circumstances;

• Articles 55 and 56: Ensuring essential supplies and healthcare.

Where the refusal to allow the entry of essential relief materials for shelter and heating results in deaths or severe suffering, such conduct constitutes a grave breach of these obligations. If such conditions are imposed deliberately or as part of a systematic pattern in the context of an armed conflict, the acts may amount to:

• Inhumane acts as crimes against humanity under Article 7(1)(k) of the Rome Statute; and/or

• War crimes where the deliberate deprivation of means of survival causes serious harm to civilians..

Environment and the Use of Internationally Prohibited Weapons in the Gaza Strip

Field data and reports issued by the United Nations Environment Programme (UNEP), the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), and specialized human rights and medical organizations indicate that military operations in the Gaza Strip during 2025 caused widespread and long-term environmental damage. This damage includes contamination of soil and groundwater, the accumulation of millions of tons of contaminated debris, destruction of agricultural land, and hazardous emissions resulting from intensive bombardment and the use of munitions with toxic effects. The destruction of environmental infrastructure—including wastewater treatment facilities and waste disposal sites—led to the leakage of sewage and chemical substances into the surrounding environment, posing a direct threat to public health and livelihoods, particularly in densely populated agricultural areas.

Medical and environmental reports indicate the presence of evidence suggesting the use of internationally prohibited or restricted munitions, including white phosphorus in populated areas, exposing civilians to severe burn injuries and long-term chemical contamination. Serious concerns have also been raised regarding the use of munitions containing heavy metals or toxic compounds, which may result in chronic health effects such as increased cancer rates and congenital malformations, in addition to the destruction of local ecosystems. The use of such weapons in civilian areas, or in a

living conditions that require immediate international accountability and urgent measures to ensure humanitarian access and the protection of the civilian population.

Food insecurity cannot be isolated from other documented violations in the Gaza Strip, as it directly intersects with:

• The destruction of housing and infrastructure, depriving families of cooking and food storage means;

• The targeting of the healthcare sector, limiting the ability to treat malnutrition-related conditions;

• The deprivation of water and sanitation, exacerbating the health impacts of hunger;

• Forced displacement, which disrupts supply chains and deprives families of livelihoods.

This interconnectedness produces an integrated chain of coercion in which hunger is used as a form of collective pressure, contributing to the systematic undermining of the essential means of civilian life.

Deaths Resulting from Extreme Cold Due to the Collapse of Shelter and Humanitarian Protection in the Gaza Strip

Documented information issued by United Nations agencies and humanitarian organizations indicates the occurrence of deaths and serious injuries associated with extreme cold exposure (hypothermia) in the Gaza Strip during the winter of 2025, within the context of widespread forced displacement, extensive destruction of housing, and the prevention of the entry of shelter and heating supplies.

According to estimates by the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) and UNICEF:

• More than 1.9 million displaced persons (approximately 85% of the population) are living in temporary tents or damaged and unfinished buildings lacking thermal insulation;

• Over 360,000 housing units have been destroyed or damaged, including approximately 170,000 completely destroyed units, depriving hundreds of thousands of civilians of permanent shelter;

• Deaths were recorded among infants and elderly persons as a result of hypothermia, in addition to dozens of critical cases requiring urgent medical intervention that was often unavailable due to the shutdown of most hospitals;

• The majority of displacement sites suffer from acute shortages of blankets, winter clothing, insulation materials, and fuel, amid severe restrictions on the entry of humanitarian assistance, including fuel required for heating.

Medical and humanitarian reports confirm that low temperatures, when combined with malnutrition, dehydration, and the absence of healthcare, significantly increase the risk of death, particularly among newborn infants and individuals with chronic illnesses.

Deaths related to extreme cold did not result from purely natural climatic factors, but rather from a cumulative chain of causes, including:

survival supplies. These policies exposed the majority of the civilian population to unprecedented levels of hunger and malnutrition, particularly among children, women, and the elderly.

According to data from the World Food Programme (WFP) and UNICEF, approximately 2.2 million Palestinians in the Gaza Strip—nearly the entire population—were suffering from acute food insecurity. More than 60,000 children were recorded as suffering from severe acute malnutrition during 2025, amid warnings of rising hunger-related mortality, especially among children under the age of five. The Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) further reported that the entry of food aid remained subject to severe restrictions, with prolonged periods of near-total closure of crossings and the failure to allow sufficient quantities to meet minimum humanitarian needs.

Available evidence indicates that this deterioration in food security was not the result of natural disasters or resource scarcity, but rather occurred within the context of deliberate policies, including:

• Prolonged closure or disruption of border crossings;

• Prevention or restriction of the entry of essential food supplies and fuel required to operate bakeries and storage facilities;

• Targeting of agricultural and food-related infrastructure, including farmland and production and distribution facilities;

• Obstruction of humanitarian agencies and denial of their safe access to populations in need.

International humanitarian law strictly prohibits the use of starvation as a method of warfare. Article 54 of Additional Protocol I (1977) prohibits the starvation of civilians as a method of combat and forbids attacking, destroying, removing, or rendering useless objects indispensable to the survival of the civilian population, including foodstuffs and agricultural areas. Article 23 of the Fourth Geneva Convention further obliges the occupying power to allow the free passage of food and medical supplies intended for the civilian population.

The Rome Statute of the International Criminal Court classifies the intentional starvation of civilians by depriving them of objects indispensable to their survival as a war crime under Article 8(2)(b)(xxv). Where the denial of humanitarian assistance and the imposition of mass starvation occur as part of a widespread or systematic pattern, such conduct may amount to inhumane acts or persecution as crimes against humanity under Article 7 of the Rome Statute.

The widespread collapse of food security in the Gaza Strip, resulting from the denial of humanitarian assistance and restrictions on essential supplies, constitutes the use of starvation as a weapon of war and may amount to a war crime. When assessed in conjunction with other documented violations, it contributes to the creation of coercive

institutions—sustained severe damage. University buildings were partially or completely destroyed, while laboratories and libraries were entirely demolished, leading to an almost complete halt of university education and scientific research and depriving tens of thousands of students of the ability to continue their studies.

Humanitarian and Developmental Impact

The impact of attacks on education extended beyond the interruption of schooling to include:

• Severe psychological effects on children as a result of trauma, fear, and the loss of a safe educational environment;

• Increased school dropout rates, particularly among displaced children or those who lost one or both parents;

• The undermining of opportunities for young generations in higher education and employment, thereby entrenching cycles of poverty and humanitarian dependency.

Education is a fundamental right guaranteed under international human rights law, particularly the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (Articles 13 and 14), and it enjoys special protection in situations of armed conflict. International humanitarian law prohibits attacks against civilian objects, including schools and educational institutions, unless they are used for actual military purposes, pursuant to Article 52 of Additional Protocol I to the Geneva Conventions.

Article 50 of the Fourth Geneva Convention further obliges the occupying power to facilitate the proper functioning of educational institutions and to ensure the continued education of children in occupied territories. Where schools and universities are destroyed or education is disrupted on a large scale and in a repeated manner, such conduct may constitute unjustified destruction of civilian property, classified as a war crime under Article 8(2)(a)(iv) of the Rome Statute. Where such targeting forms part of a systematic pattern aimed at depriving a civilian group of its fundamental rights, it may amount to persecution as a crime against humanity under Article 7(1)(h).

The widespread and repeated targeting of educational institutions in the Gaza Strip during 2025 resulted in the collective deprivation of children and youth of their right to education, undermined the social and developmental fabric in the long term, and caused lasting harm that cannot be easily remedied to the societal structure and human development. Such conduct constitutes a serious violation of international humanitarian law and international human rights law, requiring international accountability, reparations, and immediate measures to protect education and hold those responsible accountable.

Food Security and the Denial of Humanitarian Assistance

Documented evidence from United Nations agencies and humanitarian organizations indicates that the Gaza Strip experienced a near-total collapse of its food security system during 2025 as a result of intensified siege policies and the prevention or severe restriction of humanitarian assistance, including food, fuel, and essential

The targeting of civilian infrastructure, when such objects do not constitute legitimate military objectives, or when carried out in a disproportionate manner or without imperative military necessity, constitutes a violation of the principles of distinction and proportionality under international humanitarian law. Article 52 of Additional Protocol I to the Geneva Conventions prohibits attacks against civilian objects, while Article 53 of the Fourth Geneva Convention prohibits the destruction of public or private property except where absolutely required by imperative military necessity.

Where the destruction of essential infrastructure results in depriving civilians of water, food, healthcare, or shelter, it may constitute the indirect use of prohibited coercive measures and is legally linked to other crimes such as forced displacement and starvation. Widespread destruction of property not justified by military necessity is classified as a war crime under Article 8(2)(a)(iv) of the Rome Statute, and may amount to inhumane acts constituting crimes against humanity when carried out as part of a widespread or systematic attack directed against the civilian population.

Accordingly, the widespread and repeated targeting of civilian infrastructure in the Gaza Strip has directly undermined the essential means of civilian life and formed a core component of the broader chain of coercion—including siege, starvation, destruction of housing, and targeting of the health sector—which may amount to grave violations of international humanitarian law requiring international accountability.

Education and Educational Institutions in the Gaza Strip

Documented data issued by United Nations institutions, as well as educational and human rights reports, indicate that the education sector in the Gaza Strip was subjected throughout 2025 to widespread targeting affecting schools, universities, vocational training centers, and educational staff. This resulted in the near-total disruption of the educational process and the deprivation of hundreds of thousands of children and young people of their fundamental right to education.

According to data from the Palestinian Ministry of Education and reports by the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) and UNICEF, more than 90% of schools in the Gaza Strip sustained varying degrees of damage, ranging from partial to total destruction. This includes over 380 publics, private, and UNRWA-run schools that were rendered completely out of service. In addition, a large number of kindergartens and community education centers suffered extensive damage, depriving tens of thousands of children of any access to a safe learning environment.

UNICEF reported that more than 625,000 school-aged children were deprived of formal education during 2025. Many were forced to live in schools converted into overcrowded displacement shelters lacking minimum safety standards, some of which were subjected to shelling or military incursions, resulting in casualties among students and teachers.

At the level of higher education, reports by the Ministry of Higher Education indicate that all universities and university colleges in the Gaza Strip—approximately 12

violation of the obligations of the occupying power under Articles 55 and 56 of the Fourth Geneva Convention, which are obliged to secure food, medical, and public health supplies and the maintenance of public health and hygiene in occupied territories. When this deprivation is imposed on a widespread or systematic basis, or used as a form of collective pressure that exacerbates living conditions and undermines the ability to survive, it may amount to inhumane acts under Article 7(1)(k) of the Rome Statute, particularly where it contributes to the imposition of conditions of life that are incompatible with human survival. In the context of an armed conflict, such conduct may also constitute a war crime when it results in depriving civilians of objects indispensable to their survival.

The water and sanitation crisis cannot be separated from the collapse of the healthcare system, the spread of food insecurity, and the destruction of housing. Together, these factors have led to a severe deterioration of survival conditions and have contributed to indirect coercion that compels civilians to flee. The widespread deprivation of water and sanitation services—considering its scale, duration, and interconnection with other forms of essential deprivation—indicates a systematic pattern that may amount to war crimes and inhumane acts constituting crimes against humanity, while contributing to the imposition of unlivable conditions on the civilian population.

Targeting of Civilian Infrastructure and the Undermining of Essential Means of Life in the Gaza Strip

Throughout 2025, civilian infrastructure in the Gaza Strip was subjected to widespread and repeated attacks, including electricity networks, water and sanitation systems, roads and bridges, municipal facilities, ports, and telecommunications infrastructure. These attacks resulted in the near-total disruption of essential functions necessary for the survival of the civilian population.

According to damage assessments issued by the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) and UNOSAT, thousands of vital facilities were either partially or completely destroyed, and a significant proportion of main and secondary road networks was damaged. This destruction impeded the movement of ambulances and humanitarian aid and severely restricted civilian mobility within the Gaza Strip. Attacks on power stations and supply lines led to prolonged electricity outages, directly affecting the functioning of hospitals, water desalination plants, and sanitation facilities.

Technical data indicate that the destruction of infrastructure was not merely an incidental by-product of military operations, but rather was characterized by its extensive scale and repeated occurrence across time and geography, contributing to the creation of an environment unfit for human habitation. This targeting intersected with siege policies, starvation, and water deprivation, forming a central element of the coercive framework imposed on the civilian population.

from life-threatening acute malnutrition. These findings demonstrate that the food crisis is not the result of natural or incidental factors, but rather a direct consequence of siege policies and systematic restrictions on the entry of food, fuel, and humanitarian assistance, including the disruption of supply chains and the denial of safe and sustained access to essential goods. Such conduct constitutes the use of starvation as a method of warfare, which is expressly prohibited under Article 54 of Additional Protocol I (1977), prohibiting the starvation of civilians and the targeting or destruction of objects indispensable to their survival. The Rome Statute classifies the intentional deprivation of civilians of objects indispensable to survival—including food and water—as a war crime under Article 8(2)(b)(xxv) when committed in the context of an armed conflict.

The widespread starvation caused by the blockade and systematic restrictions on the introduction of food, fuel and humanitarian aid, combined with the extensive destruction of homes that has deprived hundreds of thousands of shelter, the disruption of the health system and the targeting of medical staff that undermined the ability to provide life-saving care, constitute an integrated chain of coercion that has imposed on the civilian population unviable living conditions. This causal correlation between food, shelter and health deprivation cannot be considered separate facts, but rather reflects a methodological pattern of behavior in which deprivation of the essential components of survival is used as a means of pressure that functionally leads to forced displacement. Accordingly, the combined acts may amount to war crimes—in particular the use of starvation as a weapon, the widespread destruction of property without military necessity, and the targeting of medical objects—and to the crime against humanity of deportation or forcible transfer of populations, in accordance with the provisions of the Geneva Conventions, Additional Protocol I and the Rome Statute. The widespread scale of food insecurity, especially among children, and the apparent causal link between this and blockade policies and aid restrictions, point to a systematic pattern of starvation that may amount to a war crime and, when combined with other violations, contribute to the imposition of non-viable living conditions on the civilian population.

Attacks on Water and Sanitation Systems

Data from the United Nations Children's Fund (UNICEF) and the Palestinian Water Authority indicate that the average per capita water consumption in most areas of the Gaza Strip has dropped to less than 15 liters per day—far below the minimum humanitarian threshold required for survival and public health. This decline has occurred in parallel with damage to or the complete shutdown of more than 70% of water and sanitation facilities. This reality reflects a widespread deprivation of the civilian population of access to safe drinking water and essential sanitation services, including the disruption of pumping and treatment networks as a result of direct damage, fuel shortages, and access restrictions. Such deprivation constitutes a direct

2. Nature and Precision of the Attacks

A review of injury patterns and strike locations reveals that several incidents involved localized precision, such as direct hits to the head or chest, or concentrated strikes on broadcasting sites, indicating the selection of specific targets rather than incidental or indiscriminate collateral damage.

3. Repetition in Close Temporal and Geographic Contexts

Multiple incidents of journalist targeting were recorded across different locations and within short timeframes, including during coverage of humanitarian events or while accompanying ambulance teams, demonstrating a systematic pattern rather than isolated incidents.

4. Targeting During the Performance of Professional Duties

Numerous incidents occurred during live reporting, field coverage, or the collection of civilian testimonies, with no indication that journalists were participating in hostilities, reinforcing the presumption that targeting was linked to their media function.

5. Targeting of Media Infrastructure

The killing of journalists coincided with strikes on known media offices and broadcast centers, pointing to a broader context aimed at silencing coverage and preventing documentation—an important contextual factor in assessing intent.

6. Absence of Effective Investigations and Accountability

Available information does not demonstrate the existence of independent, effective investigations or subsequent accountability commensurate with the gravity of the incidents, contributing to entrenched impunity and reinforcing indicators of systematic conduct.

Taken together, these patterns provide strong indicators of deliberate attacks against protected civilians, in violation of Article 79 of Additional Protocol I and the principles of distinction and proportionality. The willful killing of journalists constitutes a war crime under Articles 8(2)(a)(i) and 8(2)(b)(i) of the Rome Statute. When such targeting is carried out repeatedly and systematically as part of a widespread attack directed against a civilian group—namely media workers—it may also amount to a crime against humanity under Article 7(1)(a).

The accumulation of evidence and patterns suggests the existence of intent, or at minimum reckless disregard, for the civilian protection afforded to journalists. The direct and repeated targeting of journalists constitutes a grave violation that may amount to war crimes and, where the elements of scale or systematicity are met, crimes against humanity, thereby necessitating an independent international investigation and effective criminal accountability.

Siege, Starvation, and Food Insecurity

Data from the World Food Programme (WFP) and the United Nations Children's Fund (UNICEF) indicate that approximately 2.2 million Palestinians in the Gaza Strip are experiencing acute food insecurity, including more than 60,000 children suffering

or attacks that failed to respect their civilian character, thereby seriously undermining the media's ability to convey information and the public's right to know.

Journalists enjoy explicit protection under Article 79 of Additional Protocol I (1977), which recognizes them as civilians entitled to full protection so long as they do not take a direct part in hostilities. The Fourth Geneva Convention likewise requires respect for and protection of civilians at all times and prohibits attacks against them or cruel treatment. The killing of journalists, when carried out with knowledge of their civilian status or as part of a repeated pattern of targeting, constitutes a grave violation of international humanitarian law.

The Rome Statute of the International Criminal Court classifies the willful killing of civilians, including journalists, as a war crime under Article 8(2)(a)(i), and it may also amount to a crime against humanity under Article 7(1)(a) when committed as part of a widespread or systematic attack directed against a civilian population. Moreover, targeting journalists contributes to the suppression of information and restrictions on freedom of expression, constituting an aggravating factor that prevents the documentation of violations and reinforces a climate of impunity.

The killing of journalists cannot be separated from other documented patterns of violations, including the targeting of civilian infrastructure and medical personnel, the imposition of siege conditions, and the destruction of infrastructure, collectively indicating a systematically hostile environment toward civilians performing functions protected under international law.

The repeated targeting of journalists and media workers in the Gaza Strip, particularly while carrying out their professional duties, reveals a serious pattern of violations that may amount to war crimes and, where the elements of scale or systematicity are present, crimes against humanity. This pattern gravely undermines media freedom and the public's right to access information, thereby necessitating an independent international investigation and the assurance of criminal accountability.

Evidence and Patterns – Direct Targeting of Journalists

Based on the collection and analysis of documented facts from multiple sources, including the Palestinian Journalists' Syndicate, the Committee to Protect Journalists (CPJ), Reporters Without Borders (RSF), and United Nations field reports, findings indicate the existence of a consistent and repeated pattern of direct targeting of journalists in the Gaza Strip during 2025, manifested through the following elements:

1. Clear Civilian Status and Journalistic Identification

Documented cases show journalists killed while wearing vests and helmets marked "PRESS," or while present in known media vehicles and premises. These facts undermine any claim of misidentification and support the conclusion that their journalistic identity was known, or should have been known, to the attacking party.

Statute, Article 8) and to the **crime against humanity** of deportation or forcible transfer of population (Article 7(1)(d)), provided they are proven to be widespread or systematic in nature and directed against the civilian population.

Targeting of the Health Sector and Medical Personnel

The widespread and repeated targeting of health facilities and medical personnel, including the rendering of most hospitals inoperative, demonstrates a systematic pattern of violations that may amount to war crimes. When combined with siege measures and large-scale destruction, such conduct contributes to the imposition of living conditions that are incompatible with the survival of the civilian population.

Data from the World Health Organization (WHO) and the Palestinian Ministry of Health indicate that 36 out of 38 hospitals in the Gaza Strip have been rendered out of service, with more than 120 health centers damaged or destroyed, and over 510 medical personnel killed during 2025. This extensive scale of harm demonstrates that medical facilities and healthcare workers—who are afforded special protection under international law—have been subjected to repeated targeting, including the deliberate disruption of their ability to provide life-saving care. Such acts constitute a direct violation of obligations under the Geneva Conventions, particularly Articles 16 and 18 of the Fourth Geneva Convention, which require respect for and protection of hospitals and medical personnel at all times. The Rome Statute further classifies the intentional targeting of medical objects or medical personnel—when carried out with knowledge of their civilian character or in a repeated and systematic manner—as a war crime.

The disruption of the healthcare system in this manner has not only led to increased mortality and untreated injuries, but has also contributed to the creation of coercive living conditions exacerbated by the siege and restrictions on medical supplies and fuel, thereby limiting the capacity for basic medical response. In this context, the targeting of the health sector, when combined with the destruction of housing and restrictions on food and water, constitutes a core element of a broader chain of indirect coercion that effectively forces civilians into displacement. Such conduct must therefore be assessed as part of a single pattern of behavior when determining international responsibility.

Killing of Journalists and Targeting of Media Workers

Documented data issued by the Palestinian Journalists' Syndicate, Reporters Without Borders (RSF), the Committee to Protect Journalists (CPJ), and United Nations reports indicate an unprecedented number of journalists and media workers killed in the Gaza Strip during the ongoing military operations through the end of 2025. Many were killed while performing their journalistic duties in the field, wearing clearly identifiable press markings or working from known media locations. This reality demonstrates that journalists, as protected civilians, were subjected to direct targeting

destruction of homes constituted a key element in creating a coercive environment that contributed to the mass displacement of the civilian population, thus warranting analysis as part of a pattern of conduct subject to accountability under international humanitarian law and international criminal law.

Damage assessments by **UNOSAT and the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)** indicate that **more than 360,000 housing units** in the Gaza Strip were damaged or destroyed, including **some 170,000 that were completely destroyed**. This resulted in hundreds of thousands of civilians losing their homes in a short period and across a wide geographical area. The scale and scope of this destruction demonstrate that the destruction of property was not the result of accidental incidents or limited military operations, but rather a widespread and systematic campaign that exceeds the narrow exception permitted under international law. According to international legal standards, the **destruction of housing in this manner constitutes a direct means of coercion that functionally results in the forced displacement of the civilian population**, particularly when coupled with the lack of safe shelter, the continuation of military operations, and the absence of any guarantees of return. This conduct violates **Article (53)** of the Fourth Geneva Convention, which prohibits the destruction of private property except where absolutely necessary for military purposes. **Article (147)** further classifies the extensive destruction of property without military necessity as a **grave breach**. When such destruction directly leads to the displacement of the civilian population and forces them to flee their homes, it also constitutes a **forcible transfer prohibited** under **Article (49)** of the Fourth Geneva Convention. Given the scale and frequency of the destruction, and its temporal and spatial connection to mass displacement, these acts, taken together, may amount to **war crimes** under Article **(8)(2)(a)(iv)** of the Rome Statute, and to the crime of forcible transfer or deportation of populations under **Article (7)(1)(d)** of the same Statute, as part of a systematic pattern of conduct directed against a civilian population protected under international law.

The widespread destruction of housing did not occur in isolation from a broader context of **severe restrictions on access to food, water, and basic services**. Following the loss of shelter, civilians faced unlivable living conditions as a result of **siege, starvation, and the denial of services,** effectively turning displacement into an irreversible forced choice. International legal standards recognize that **indirect coercion**—the combination of widespread destruction of housing and the imposition of coercive living conditions—produces an effect equivalent to prohibited forcible transfer. Accordingly, destruction (Article 53 of the Fourth Geneva Convention), when combined with **siege and starvation** (Articles 55 and 56 of the Convention and Additional Protocol I, Article 54), and resulting in **forced displacement** (Article 49), must be assessed as a single analytical unit demonstrating a complete chain of coercion. In this context, the acts, taken together, may amount to **war crimes** (Rome

force in densely populated residential areas, directly contributed to creating a coercive environment that forced more than 1.9 million Palestinians into internal displacement, with many families experiencing repeated displacement within a short period. International legal standards recognize that forced displacement does not always require explicit transfer orders; it also occurs when indirect means of coercion are employed, including **killing, persistent threats, widespread destruction of homes, and blockades,** rendering the continued presence of the population in their homes practically impossible. In this context, the combination of systematic killing, widespread destruction, and the imposition of unlivable living conditions—including severe restrictions on food, water, and
basic services—constitutes a form **of indirect coercion** that functionally leads to the forced displacement of the civilian population, in violation of Article (49) of the Fourth Geneva Convention. Assessing these acts collectively, considering their geographical scope, temporal frequency, and systematic nature, they may amount to the **crime against humanity** of murder and forcible displacement, as defined in Articles (7)(1)(a) and (7)(1)(d) of the Rome Statute, as well as **war crimes** when committed in the context of an armed conflict and without legitimate military necessity. This interconnectedness of killing, displacement, and siege reinforces the conclusion that these violations cannot be understood in isolation but must be analyzed as part of a single policy or pattern of conduct directed against a civilian population protected under international law.

Destruction of Housing and Widespread Destruction of Property

Damage assessments by **UNOSAT and the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA**) indicate that **more than 360,000 housing units** in the Gaza Strip were damaged or destroyed, including **some 170,000 that were completely destroyed**. This has resulted in hundreds of thousands of civilians losing their homes across a wide geographical and temporal context. The scale and scope of this destruction demonstrate that the destruction of property was not accidental or related to isolated and limited military necessities, but rather widespread and systematic, exceeding the narrow exception permitted under international law. This conduct constitutes a direct violation of Article **(53)** of the Fourth Geneva Convention, which prohibits an occupying power from destroying private property, whether fixed or movable, unless rendered absolutely necessary by military operations. **Article (147)** of the same Convention also classifies the widespread destruction of property, when carried out without imperative military necessity, as a **grave breach**. Furthermore, **the Rome Statute of the International Criminal Court** criminalizes this act as a war crime under **Article (8)(2)(a)(iv),** particularly when committed on a large scale and systematically in the context of an armed conflict. When this destruction is assessed in conjunction with killings, forced displacement, and the imposition of unlivable living conditions, the conclusion is reinforced that the

Grave violations in the Gaza Strip

Willful Killing and Targeting of Civilians

According to data from the Palestinian Ministry of Health in the Gaza Strip, the number of **Palestinian martyrs reached more than 45,700** as of December 31, 2025, including approximately **17,400 children** and **9,200 women**, in addition to more than **108,000 wounded**. This staggering number of civilian casualties, particularly among protected groups, reflects a recurring and systematic pattern of **willful killing and the use of lethal force** in densely

populated residential areas, without regard for the principles of **distinction, proportionality, and military necessity,** which are fundamental pillars of international humanitarian law. This conduct constitutes a direct violation of Articles **(27)** and 32 of the Fourth Geneva Convention, which obligate the occupying power to protect protected persons at all times and prohibit killing and cruel or inhuman treatment. The deliberate killing of civilians is classified as a war crime under Article **(8)(2)(a)(i)** of the Rome Statute, and as a **crime against humanity** under Article **(7)(1)(a)** of the same Statute when committed as part of a **widespread or systematic attack directed against a civilian population**. The nature of these figures, their geographical scope, and their temporal duration confirm that the killings did not occur in the context of direct clashes or isolated incidents, but were carried out using excessive force in civilian areas, repeatedly and systematically, with prior knowledge of the civilian nature of the victims. This fulfills the material, contextual, and moral legal elements of both **war crimes and crimes against humanity** under the Rome Statute.

Forced Displacement and Repeated Displacement

Reports from the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) indicate that **more than 1.9 million Palestinians in the Gaza Strip**, representing over **85% of the population**, **are internally displaced**, with some families experiencing repeated forced displacement **between five and seven times during 2025**. This pattern constitutes the forcible **transfer and deportation of the civilian population**, which is expressly prohibited under **Article (49) of the Fourth Geneva Convention**, which forbids the individual or mass forcible transfer of protected persons. This conduct is a **grave breach** and amounts to a **crime**.

Crimes **against humanity**, as defined in **Article (7(1)(d)** of the Rome Statute, are also classified as **war crimes** when committed in the context of an armed conflict and without legitimate military necessity.

Documented evidence from the Gaza Strip demonstrates that the **widespread and deliberate killing of civilians and mass forced displacement** were not separate consequences of military operations, but rather interconnected elements within a single pattern of coercive conduct directed against the civilian population. The large number of deaths, particularly of children and women, coupled with the extensive use of lethal

Detention of Bodies

Article (17) of the First Geneva Convention requires respect for the bodies of the dead and ensuring their collection and dignified burial. Furthermore, Articles 27 and 130 of the Fourth Geneva Convention prohibit any degrading or cruel treatment of protected persons, whether living or deceased. Holding bodies and using them as leverage or a tool of collective punishment is a serious violation of these obligations and falls within the scope of grave breaches of international humanitarian law that are classified as war crimes under the Rome Statute.

In 2025, the Israeli occupation authorities continued this policy on a large scale. The National Campaign to Retrieve the Bodies of Martyrs announced that the occupation was holding the bodies of at least 754 Palestinian martyrs, including 73 children under the age of 18 and 10 women. These bodies were distributed between "numbered" cemeteries and military morgues, without being handed over to their families for burial according to human and religious rites. Data indicates that the burial sites of 256 of these bodies have been identified within the numbered cemeteries, while the remaining bodies have remained in detention since the resumption of this policy in recent years, including since the outbreak of the current war. Palestinian human rights media and local statistical agencies also reported that the bodies of 49 martyrs from the Jerusalem Governorate alone remain in the occupation's custody, including children, some as young as 14. This underscores that this practice disproportionately affects vulnerable civilian groups.

Denying families their right to receive and bury their loved ones, and prolonging the detention of bodies without any military necessity, constitutes a flagrant violation of human dignity and represents systematic conduct that falls under the category of war crimes. Furthermore, it constitutes a form of collective punishment and degrading treatment prohibited under the Geneva Conventions and international humanitarian law.

The rules of international humanitarian law govern international armed conflicts and impose specific obligations on the occupying power towards the civilian population. According to the prevailing legal opinion of the United Nations and the International Court of Justice, the Gaza Strip is part of occupied territory, making the Fourth Geneva Convention of 1949 the primary legal framework governing the conduct of the occupying power.

In addition, the rules of international human rights law continue to apply, particularly the International Covenant on Civil and Political Rights and the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. The Rome Statute of the International Criminal Court also serves as the legal reference for the criminal characterization of grave acts.

their natural resources, looting is also classified as a war crime under Article 8(2)(b)(xvi) of the Rome Statute of the International Criminal Court.

Gaza Marine Field: A sovereign resource forcibly disrupted

The Gaza Marine field is located off the coast of the Gaza Strip at a distance of approximately 30–36 kilometers. It was discovered in 2000 and its reserves are estimated at 1–1.4 trillion cubic feet of natural gas, making it a strategic resource owned exclusively by the Palestinian people under international law of the sea.

However, since the discovery of the field, the occupying authorities have imposed complete security and maritime control that has prevented any Palestinian development or extraction, and have linked any possibility of exploitation to illegitimate political and security conditions, while unilateral or indirect arrangements have been made that infringe upon the sovereign rights of the Palestinians.

Lost financial returns and economic impact

Economic estimates based on international energy studies indicate that the estimated total market value of the gas reserves in the Gaza Marine field ranges between 4 and 7 billion US dollars, according to the average global gas prices during recent years. The potential net revenues that could have accrued to the Palestinian treasury are estimated at between $2.5 billion and $4 billion over the lifespan of the field, including direct revenues, taxes and sovereign fees, as well as a significant reduction in the energy import bill.

Technical estimates also indicate that the Palestinian economy loses between $300 and $500 million annually as a result of the disruption of the exploitation of this resource, due to the forced reliance on imported energy at high prices, the disruption of industrial and service production, and the continuation of the electricity crisis, especially in the Gaza Strip. This field could have covered between 70% and 100% of the Gaza Strip’s electricity needs, and provided a sustainable source of energy in the West Bank, thus promoting economic development and reconstruction.

Petroleum and hydrocarbon resources in the West Bank

Geological studies indicate the presence of potential hydrocarbon resources in areas of the West Bank, particularly the Jordan Valley. However, the occupation's control over the classified (C) areas prevents any Palestinian exploration, while exploration concessions are granted to Israeli or foreign companies without Palestinian approval this makes the denial of resources a tool of political and economic control.

Preventing the Palestinian people from exploiting their natural gas and oil resources, and the resulting financial losses estimated at billions of dollars, constitutes a serious violation of the principle of permanent sovereignty over natural resources, and may amount to the crime of plunder under international humanitarian law. As well as being a structural element in the system of siege and long-term economic subjugation imposed on the civilian population, this necessitates international accountability and guaranteeing the full Palestinian right to control its natural resources.

Legally, these policies violate Article (55) of the 1907 Hague Convention, which obligates the occupying power to administer the natural resources of the occupied territory as a trust for the benefit of the local population and prohibits their exploitation or causing permanent damage to them. They also violate Articles (55) and (56) of the Fourth Geneva Convention, which require the occupying power to ensure the provision of basic supplies and healthcare to the civilian population, which cannot be achieved without safe and adequate access to drinking water. The destruction or disruption of water installations and the deprivation of the population of this essential resource constitute the destruction of civilian property, prohibited under Article (53) of the same Convention.

Under the Rome Statute, the destruction or seizure of water installations or the disruption of the civilian population's access to a resource indispensable for survival, when carried out without military necessity and on a widespread or systematic basis, constitutes a war crime (Article 8) because it constitutes the destruction of civilian property and causes serious harm to the means of survival of civilians. If it is established that these acts are carried out within the context of a state policy aimed at subjugating the population or forcing them to leave their land by depriving them of the means of survival, they may also amount to crimes against humanity as persecution, inhumane acts, and indirect forced displacement (Article 7).

Targeting water is not a side effect of the conflict, but rather a strategic tool within a broader system that includes blockades, restrictions on movement, and demolitions, aimed at undermining the resilience of Palestinian communities and depriving them of the most basic necessities for survival. Thus, attacks on water resources constitute a grave violation of international humanitarian law that warrants international accountability, reparations, and guarantees of non-recurrence.

Natural gas and oil: Plundering natural resources and depriving the Palestinian people of economic sovereignty

Natural gas and petroleum are non-renewable natural resources that, under international law, are subject to the principle of permanent sovereignty of peoples under occupation over their natural resources. Exploiting these resources or preventing the Palestinian people from accessing them without their consent constitutes a grave violation of international humanitarian law and human rights law, particularly when such denial is used as a tool of economic subjugation and to perpetuate the occupation.

This legal framework is affirmed by both United Nations General Assembly Resolution 1803 (1962) on permanent sovereignty over natural resources, and Article (55) of the Hague Regulations of 1907, which states that the occupying power is only a “temporary manager” of public resources and does not have the right to exploit them for its own benefit. In addition to Article 1 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, which guarantees the right of peoples to freely dispose of

expected to provide a fair share for the Palestinian population but have not materialized on the ground.

Water Authority data shows that the amount of water available in the West Bank reached levels far below the actual needs of the population. The per capita share of water per day before the water crisis was about 79.8 liters on average, a figure significantly lower than the international minimum recommended for healthy and humane survival (120 liters per day). These figures on the ground reflect a decrease in regular access to water and an increased reliance on alternative methods such as purchasing water from tankers or using unstable sources.

The erosion of water distribution networks and the loss of large quantities of water within these networks are other major problems revealed by Palestinian data. The Central Bureau of Statistics estimates that the water loss rate in the West Bank exceeds 35% due to weak and inefficient infrastructure, and the potential for damage or obstruction due to various factors including restrictions on network maintenance and repair.

These indicators also reflect a significant gap in water distribution between Palestinian communities and Israeli settlements. Settlements benefit from more consistent supplies and larger quantities of water, while Palestinians suffer from a lack of basic supplies and a lack of legal and practical capacity to develop their water resources, doubling the material, social, and humanitarian burdens on both rural and urban families.

These conditions are part of a water control system that imposes restrictions on drilling new wells, managing water resources, and upgrading Palestinian infrastructure. Meanwhile, Israel maintains de facto control over key water sources and determines the amount of water permitted for Palestinian access, impacting water sustainability, public health, agricultural production, and development across the board.

This reality supports the human rights perspective that the structural control of water resources and the imposition of limited access to essential water are not merely administrative issues, but rather part of a broader context of ongoing violations against the civilian population in the occupied territories. These violations necessitate advanced legal and humanitarian analysis when examining violations of fundamental human rights.

These practices have deprived thousands of Palestinian families of regular access to drinking and irrigation water, and have led to a deterioration in water quality and increased levels of pollution and salinity, directly impacting public health and agricultural production. Furthermore, the discriminatory distribution between Palestinian communities and settlements has created a stark disparity in water consumption, with settlements receiving ample quantities at the expense of Palestinian villages and towns, in violation of the principles of non-discrimination and equitable access to natural resources.

In addition, indirect losses are estimated at billions of dollars as a result of the sharp decline in agricultural and marine fishing production, the exacerbation of health burdens associated with pollution, and the loss of livelihoods, reflecting a long-term economic and social impact that goes beyond the immediate physical destruction.

This pattern of environmental attacks and widespread pollution constitutes a grave violation of the provisions of international humanitarian law, in particular Articles (53) and (147) of the Fourth Geneva Convention, which prohibit the destruction of civilian property and resources without imperative military necessity and classify widespread destruction as a grave violation. This conduct also violates the rules for protecting the environment during armed conflict, which prohibit causing widespread, long-term, and severe damage to the environment that is not justified by military necessity. When civilian environmental infrastructure is targeted knowingly, with direct and foreseeable consequences for the civilian population, this may constitute a war crime under the Rome Statute of the International Criminal Court. Furthermore, when environmental pollution or deprivation of basic natural resources is used as a means of collective pressure or as a tool of indirect coercion leading to displacement or forced migration, these practices may be classified as inhumane acts amounting to crimes against humanity under Article (7)(1)(k) of the Rome Statute.

The attacks on vegetation and widespread environmental pollution in the occupied Palestinian territory, including those related to the use of internationally restricted or prohibited weapons, constitute grave and systematic violations of international humanitarian law and human rights. Given the extent, long-term nature, and cumulative impact of this damage on the population and the environment, it may amount to war crimes and establishes a clear legal obligation to ensure accountability and full environmental reparation, including rehabilitation, long-term monitoring, and compensation for individual and collective losses.

Attacks on Water and Water Resources in the occupied Palestinian territories.[2]

Access to water and the quality of water supplies in the West Bank constitute one of the most prominent aspects of the long-term humanitarian crisis suffered by the Palestinian population. Data from the Palestinian Water Authority and the Palestinian Central Bureau of Statistics show that this crisis is not just a result of natural resource scarcity, but a reflection of the structural framework of occupation control over water resources in the Occupied Palestinian Territory.

Official data indicates that Israel controls more than 85% of groundwater—the primary water source in the West Bank—while Palestinians receive a limited share despite the constant increase in population demand and development. This clearly contradicts the texts of the Oslo II Accord regarding the water file, which were

[2] Palestinian Water Authority / Authority website: Official statistics on water resource control and distribution rates in the West Bank for 2025.
Palestinian Central Bureau of Statistics: Water loss and consumption rates, and the impact of deteriorating water networks on population access to the service.

In the Gaza Strip, widespread bombing and the use of heavy weapons within populated areas, along with the destruction of industrial facilities and treatment plants, led to the release of hazardous pollutants, including:

• Contaminated rubble containing asbestos and munitions remnants,

• Heavy metals and toxic chemicals,

• Collapse of sewage systems, resulting in the flow of huge quantities of untreated wastewater into the sea, soil and coastal aquifer.

In the West Bank, bulldozing, burning of land, dumping of settlement waste, and settlement expansion, including pastoral settlement, have contributed to the pollution of natural resources and the reduction of agricultural areas, especially in the Palestinian Jordan Valley and the vicinity of Jerusalem.

Third: Causal connection to the use of internationally restricted or prohibited weapons

Much of this contamination is directly causally related to the use of munitions and weapons with toxic and sustainable environmental impacts, containing heavy metals and highly toxic incendiary or explosive materials. Recurring patterns of:

• High concentrations of lead and mercury in topsoil near bombing areas,

• An estimated 60–70% of the coastal aquifer is contaminated with nitrates, bacteria and metals,

• Levels of fine particulate matter (PM2.5 and PM10) have exceeded internationally safe limits for extended periods, especially in densely populated areas.

Fourth: Estimated Quantitative Indicators (until the end of 2025)

International and technical estimates indicate:

• 45–50 million tons of rubble from destroyed buildings in the Gaza Strip alone, containing hazardous materials,

• Thousands of unexploded ordnance that continue to pose a source of pollution and a constant threat to civilians,

• Widespread deterioration in soil and water quality with long-term effects on public health.

Fifth: The estimated cost of treatment and rehabilitation

The total cost of environmental damage resulting from military operations and the widespread destruction of infrastructure in the occupied Palestinian territory is estimated at extremely high levels. Technical and UN estimates indicate that the cost of removing rubble and treating it according to environmental safety standards could exceed between $1.2 and $1.5 billion, given that it contains hazardous materials that require specialized technologies and long-term treatment. The rehabilitation of contaminated soil and water is also expected to require hundreds of millions of additional dollars over many years, given the need for continuous environmental monitoring and complex treatments of underground reservoirs and agricultural lands.

Assaults on vegetation and the environment, along with widespread pollution associated with the use of internationally restricted or prohibited weapons

Documented data for 2025 indicate a dangerous and systematic escalation in attacks on the environment and vegetation cover in the occupied Palestinian territory, including the West Bank and the Gaza Strip. These damages are no longer incidental consequences of the conflict, but have become a direct and foreseeable result of integrated military, settlement, and blockade policies targeting the foundations of civilian life and natural resources.

First: Attacks on Vegetation and the Environment

In 2025, there was a sharp increase in attacks on vegetation and agricultural lands in the occupied Palestinian territories, particularly in the West Bank, resulting in significant losses of natural resources that form the basis of food security, rural livelihoods, and the cultural identity of Palestinian communities.

According to the weekly briefing of the Palestinian Ministry of Agriculture issued in December 2025, the ministry documented that Israeli forces and settlers carried out extensive bulldozing of agricultural lands throughout the year, including the clearing of 205 dunams of cultivated land in the town of Silat al-Harithiya in Jenin Governorate, and widespread attacks on farms near Tulkarm, involving the removal of trees across approximately 200 dunams. The ministry also recorded the uprooting of over 8,000 productive olive trees during a single week in December, in addition to 3,413 trees damaged by settlement-related attacks and land clearance, reflecting a consistent pattern of assaults on agricultural livelihoods.

Direct losses for the same period were estimated at around $3,483,134 in just one month, the violations are not limited to tree uprooting and land clearance but also include the destruction of irrigation networks and theft of agricultural equipment, exacerbating the impact on livelihoods and deepens the vulnerability of rural households and undermines their capacity for resilience.

Moreover, the pace and recurrence of these attacks — particularly in areas classified as Area C, the Jordan Valley, and the surroundings of Jerusalem — reveal a systematic pattern that can hardly be described as incidental. Rather, they point to the deliberate targeting of the environment as a means of weakening the Palestinian presence and forcing residents to leave.

Second: Widespread environmental pollution and its sources

The destruction of vegetation cover is accompanied by a comprehensive environmental degradation resulting from military operations, settlement expansion and the blockade, including air, soil and water pollution, and the destruction of environmental infrastructure, including water and sewage stations, irrigation networks and waste management facilities.

southern Hebron, on December 1, 2025, which deprived dozens of students of their right to education, forcing them to study in inhumane conditions or face forced interruption of their schooling.

The Palestinian Central Bureau of Statistics also reported that at least eight universities in the West Bank were subjected to military raids and incursions, including deliberate destruction of educational facilities, disruption of academic activities, and the spreading of fear among students and teaching staff. This pattern goes beyond incidental security measures and reflects direct interference with the right to education and academic life.

At the national level in Palestine, data from the Palestinian Central Bureau of Statistics indicate severe human losses in the education sector, with 18,979 school students affected, in addition to 1,399 university students, 797 teachers and administrative staff, and 241 higher education employees. These figures show that educational institutions and their attendees were not spared from targeting, but constituted part of the civilian population directly affected.

This pattern of violations constitutes a serious breach of international humanitarian law, as schools and universities are civilian objects protected under Article 52 of Additional Protocol I to the Geneva Conventions, which prohibits attacks on civilian objects unless used for military purposes. Article 50 of the Fourth Geneva Convention also stipulates the obligation to ensure the continued operation and protection of educational institutions in occupied territories. The destruction of schools or disruption of universities without imperative military necessity constitutes a violation of Article 53 of the same convention, which prohibits the destruction of private and public property.

Moreover, targeting education constitutes a violation of the occupying state's obligations under the Convention on the Rights of the Child, particularly Article 28, which guarantees the right to education, and Article 38, which requires the protection of children in armed conflicts. When schools and universities are targeted, or students and teachers are killed as part of a widespread or systematic pattern, these acts may contribute to the characterization of war crimes and may constitute an element of persecution as a crime against humanity under Article 7(1)(h) of the Rome Statute, if linked to a policy of discrimination or repression directed against a specific civilian group.

These findings conclude that attacks on the education sector in the West Bank do not constitute isolated incidental damage, but form part of a broader policy that undermines the right to education and targets the social and cultural fabric of the Palestinian people, warranting international accountability and ensuring the protection of educational institutions and their attendees under international law.

Human rights documentation indicates that female prisoners have likewise been subjected to severe violations within the detention system. By the end of 2025, the number of Palestinian female detainees reached approximately 300, many of whom experienced strip or humiliating searches, arbitrary detention without clear charges, denial of women-specific medical care, and separation of mothers from their children, in addition to threats and psychological pressure during interrogation. Reliable testimonies also report that some female prisoners were subjected to gender-based violence, including sexualized threats and degrading treatment.

These practices constitute a clear violation of Article 27 of the Fourth Geneva Convention, which guarantees the protection of honour and dignity, and also breach the occupying state's obligations under the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW). When such acts are carried out as part of a systematic policy of discrimination and persecution, they may amount to crimes against humanity, particularly torture or gender-based persecution, under Articles 7(1)(f) and 7(1)(h) of the Rome Statute.

As for Palestinian children, 2025 data show that over 1,200 minors were arrested in the West Bank, many taken from their homes at night, interrogated without the presence of a lawyer or guardian, subjected to beatings and threats, and held in conditions that do not account for their age or physical and psychological needs. This pattern of detention violates Article 37 of the Convention on the Rights of the Child, which prohibits arbitrary detention and cruel treatment of children, and also breaches Article 76 of the Fourth Geneva Convention, which requires that children be held in humane conditions appropriate to their age.

Deaths in detention, systematic medical neglect of sick prisoners, and the mistreatment of women and children constitute an integrated system of serious violations that intersect with other documented abuses, revealing a systematic policy within the detention system. These practices may amount to war crimes and crimes against humanity, warranting an independent international investigation, ensuring criminal accountability, and guaranteeing victims' rights to both individual and collective reparations under international law.

Targeting the Education Sector and Educational Institutions as a Tool of Persecution and Violation of International Humanitarian Law

Targeting the education sector represents one of the most serious patterns of systematic violations against Palestinian civilians, particularly children and youth, within the context of ongoing military occupation. In the West Bank, official and human rights sources have documented repeated school raids and demolition orders against existing educational institutions, directly violating children's right to education and the special protection afforded to civilian facilities. Among the most notable cases is the demolition of Khillat Umayrah Elementary School, under the Yatta Directorate in

Medical Neglect and Mistreatment in Detention of Sick Prisoners, Women, and Children

Documentation from the Prisoners and Freed Affairs Commission and the Palestinian Prisoners' Club indicates a worrying rise in deaths within Israeli prisons and detention centers, in a context marked by arbitrary detention, ill-treatment, and lack of basic guarantees for Palestinian detainees. By the end of 2025, dozens of Palestinian prisoners had died in custody, a significant number of whom were held under administrative detention or without formal charges. The causes of death were linked to deliberate medical neglect, delays in transferring patients for necessary treatment, and exposure to torture or ill-treatment during interrogation, in addition to harsh detention conditions, particularly prolonged solitary confinement. The repeated and widespread nature of these cases shows that they are not isolated incidents, but reflect a systematic pattern in the management of the detention system, making the deaths a direct result of detention policies and practices themselves.

The deaths of prisoners in custody constitute a serious violation of the occupying state's obligations under the Fourth Geneva Convention, particularly Article 27, which guarantees the protection of life and human dignity of protected persons, and Article 32, which prohibits killing and cruel, inhuman, or degrading treatment. Intentional killing, or causing death through deliberate negligence of protected persons, constitutes a war crime under Article 8(2)(a)(i) of the Rome Statute. When such deaths occur repeatedly as part of a general policy or systematic pattern, they may amount to crimes against humanity, whether as killings or inhumane acts, under Articles 7(1)(a) and 7(1)(k) of the same statute.

In the same context, data from the Prisoners and Freed Affairs Commission for 2025 show that more than 1,500 sick prisoners are held in Israeli prisons, including dozens with cancer and hundreds suffering from serious chronic illnesses such as heart disease, diabetes, kidney failure, and physical disabilities. Medical and human rights reports indicate a lack of regular medical follow-up, denial of essential diagnostic tests, and failure to provide necessary medications, in addition to reliance on so-called 'prison clinics' that lack even minimal specialized care. This deliberate medical neglect constitutes cruel or inhumane treatment and may amount to torture when it leads to the worsening of illness or death.

This pattern of medical neglect violates the occupying state's obligations under Article 91 of the Fourth Geneva Convention, which requires the provision of necessary medical care to detainees. It also breaches the absolute prohibition of torture as set out in the 1984 Convention against Torture, including torture through deliberate denial of treatment. When such neglect is carried out on a widespread or systematic basis, it may amount to a crime against humanity, classified as 'inhumane acts' under Article 7(1)(k) of the Rome Statute.

According to documentation by the Prisoners and Freed Affairs Commission and the Palestinian Prisoners' Club up to the end of 2025:

1. Over 9,000 arrests were recorded in the West Bank during 2025.
2. The arrests included more than 1,200 children and around 300 women.
3. Administrative detention affected over 3,600 detainees, held without charge or trial based on "secret files."
4. Arrests were concentrated in the governorates of Jenin, Nablus, Ramallah, Hebron, and Jerusalem, particularly in refugee camps and Areas classified as "C."

The data show that a large proportion of the arrests took place during violent night-time home raids, accompanied by property destruction, intimidation of children, and the use of excessive force.

Detention Conditions and Treatment

Documented testimonies, medical reports, and legal accounts indicate that Palestinian detainees are subjected to harsh and inhumane detention conditions, including:

1. Severe overcrowding in cells.
2. Deprivation of adequate food and clean water.
3. Denial or restriction of access to medical care.
4. Prolonged solitary confinement.
5. Deprivation of family visits and legal assistance.
6. Torture and ill-treatment during interrogation, including beatings, shackling, sleep deprivation, and threats.

These practices have affected children, the sick, and the elderly, leaving severe and long-lasting physical and psychological impacts.

These practices constitute a clear violation of **the Fourth Geneva Convention**, particularly:

1. Article 27, which obliges respect for the dignity and protection of protected persons at all times
2. Article 32, which prohibits torture and cruel, inhuman, or degrading treatment
3. Article 76, which requires humane treatment of detainees, provision of medical care, and the right to defence

Administrative detention policies also constitute a violation of the principle of legality and due process, contrary to Article 9 of the International Covenant on Civil and Political Rights.

When such violations are carried out on a widespread or systematic basis against the civilian population, they may amount to:

1. War crimes under Article 8 of the Rome Statute
2. Crimes against humanity, particularly torture and inhumane acts, under Articles 7(1)(f) and 7(1)(k) of the same statute

3. Refrain from enforcing the law against settlers, thereby perpetuating impunity.

Pastoral Settlement Represents:

1. The illegal transfer of settlers into the occupied territory, in violation of Article 49(6) of the Fourth Geneva Convention
2. A war crime under Article 8(2)(b)(viii) of the Rome Statute
3. An instrument for implementing a policy of indirect forcible transfer against the Palestinian population, prohibited under Article 49 of the Fourth Geneva Convention
4. An element of the crime of persecution under Article 7(1)(h) of the Rome Statute, when carried out as part of a systematic policy of discrimination based on nationality or ethnicity

This does not change the legal characterization, as this settlement sometimes occurs without officially announced government decisions, since:

1. Collusion by the occupation authorities
2. Provision of military protection
3. Lack of accountability

All of these elements are sufficient to attribute international responsibility to the occupying state.

Link to the Annexation and Permanent Control Project

Pastoral settlement serves a broader political purpose, which includes:

1. Emptying Areas classified as "C" of Palestinian presence.
2. Creating geographic continuity between settlements.
3. Establishing facts on the ground that pave the way for the de facto annexation of the West Bank, particularly the Jordan Valley.

Thus, pastoral settlement is not merely a series of individual settler attacks, but a strategic tool within a comprehensive colonial settlement project. It represents a dangerous form of unlawful settlement and is used as a direct means of forcible displacement and land control, fulfilling the elements of war crimes and crimes against humanity. In addition, warrants explicit inclusion in any future international investigations or criminal accountability measures.

Arbitrary Arrests and Inhumane Detention Conditions

The West Bank, including East Jerusalem, is witnessing a rising pattern of large-scale arrests carried out by Israeli occupation forces against Palestinian civilians, within the context of military operations, night raids, and repeated home incursions. These actions are often conducted without judicial orders or specific charges and lack the basic procedural guarantees guaranteed under international law.

Settler attacks are used as a form of indirect coercion that complements policies of demolition, siege, and movement restrictions, pushing Palestinian families to leave their areas under conditions of fear and insecurity. This pattern contributes to emptying the land of its indigenous population and preparing it for settlement expansion, directly linking settler violence to the crime of forcible transfer prohibited under Article 49 of the Fourth Geneva Convention.

Settler attacks in the West Bank during 2025 were not isolated or individual acts, but part of a systematic pattern of organized violence carried out within a broader policy aimed at controlling the land and altering the demographic reality. These actions constitute serious violations of international humanitarian law and may amount to war crimes and crimes against humanity, warranting international accountability.

Pastoral Settlement as a Tool for Forced Displacement and Land Control

Pastoral settlement represents one of the most dangerous forms of settlement expansion in the West Bank, as it relies on the de facto control of large areas of Palestinian land without the need for permanent settlements or formal infrastructure. It is used as a direct tool to displace Palestinian Bedouin and pastoral communities, particularly in the Jordan Valley, Masafer Yatta, and northern and central West Bank.

This form of settlement relies on establishing pastoral outposts (farms, tents, livestock pens) set up by settlers, followed by the gradual expansion of control around them through:

1.Seizing Palestinian grazing lands

2.Preventing Palestinian herders from accessing their lands

3.Physical assaults on residents and their livestock

4.Destroying water sources and wells

5. Imposing informal “areas of influence” extending over thousands of dunams.

According to reports by the Colonization & and Wall Resistance Commission:

1.Dozens of new pastoral settlement outposts have been established in recent years, with a noticeable acceleration in 2025.

2. Through this pattern, settlers have gained control over hundreds of thousands of dunams of Palestinian grazing lands.

3. Thousands of Palestinians from Bedouin and pastoral communities have been displaced or gradually forced to leave due to lack of livelihood and security.

4.More than 40 Bedouin communities in the Jordan Valley alone have been targeted by compounded coercive policies, including demolitions, grazing bans, and settler attacks.

Data Confirm that Pastoral Settlement Occurs **under the Direct Protection of Occupation Forces**, Which:

1.Accompany settlers during attacks.

2. Prevent Palestinians from defending themselves or accessing their lands.

do not represent separate violations, but rather constitute executive tools within one ongoing crime aimed at emptying the land, subjugating the population, and changing the demographic reality by force. This interconnectedness places the occupying state facing international criminal responsibility for war crimes and crimes against humanity in accordance with international humanitarian law and the Rome Statute.

Settler Attacks: State-Backed Violence Unleashed

Israeli settler attacks against Palestinian civilians and their property in the West Bank, including East Jerusalem, represent a rising pattern of organized violence carried out within the context of military occupation and under the direct or implicit protection of occupation forces. Under international humanitarian law, the occupying state bears full responsibility for protecting civilians under its control and preventing acts of violence committed by individuals or groups affiliated with, or operating under, its protection.

Data from the Wall and Settlement Resistance Commission and UN OCHA reports, up to the end of 2025, show:

1. **Over 1,200 settler attacks** were recorded in the West Bank in 2025 alone.
2. The attacks included **direct physical assaults** on civilians, shootings, vehicular assaults, stone-throwing, and assaults on homes.
3. **Hundreds of Palestinian properties** were affected, including house burnings and vandalism, destruction of crops, and the uprooting of thousands of trees, particularly olive trees.
4. The attacks were concentrated in the governorates of **Nablus, Ramallah, Hebron, Salfit, and the Jordan Valley**, areas experiencing intensive settlement expansion.

The data indicate that a significant share of these attacks took place in the presence of, or under the protection of, occupation forces, or were followed by a systematic refusal to intervene or ensure accountability, thereby creating an environment of near-total impunity for the perpetrators.

These attacks constitute a direct violation of Article 27 of the Fourth Geneva Convention, which obliges the occupying state to protect protected persons and ensure their safety and security. They also represent a breach of its obligation to maintain public order and public safety in the occupied territory.

When settler attacks are carried out:

1. On a frequent and systematic basis,
2. With collective targeting of Palestinian civilians and their property,
3. With the protection of, or deliberate inaction by, occupation forces.

Such acts constitute organized violence attributable to the occupying state and qualify as persecution under Article 7(1)(h) of the Rome Statute, especially when they are part of a policy intended to dominate the civilian population and drive it off its land.

Moreover, when these attacks result in killing, serious injury, or the destruction of property without military necessity, they constitute war crimes under Article 8 of the Rome Statute, particularly given their close link to unlawful settlement expansion.

constitutes a form of collective punishment and unlawful coercion that amounts to a serious violation of international humanitarian law and requires international accountability.

The system of barriers, closures and restrictions on freedom of movement in the West Bank cannot be separated from the crimes of forced displacement, starvation and siege, but together these policies represent a single structure of collective coercion used to empty the land of its Palestinian population and subject the rest of them to unsustainable living conditions. The presence of 849 barriers and obstacles to movement in 2025, in addition to closures and moving iron gates, does not only aim to control security, but practically paralyzes economic and social life and prevents access to sources of income, agricultural lands, markets, and hospitals, which turns restricting movement into an indirect means of starvation and forced impoverishment.

Under Article (54) of Additional Protocol I, the use of starvation of civilians as a method of warfare is prohibited, and Article (23) of the Fourth Geneva Convention obliges the occupying state to allow the passage of food and medical supplies. However, the widespread restrictions on movement through barriers and closures render these obligations ineffective in practice. The arrival of food, medicine, and fuel is prevented or delayed, and the population is deprived of work and income, resulting in a state of structural starvation based not only on blocking supplies but also on disrupting the population's ability to secure their livelihoods.

At the same time, these restrictions turn daily life into a series of unbearable obstacles, forcing families to leave their areas in search of access to services or livelihoods, which achieves the elements of deportation or indirect forced transfer prohibited under Article (49) of the Fourth Geneva Convention. International jurisprudence has established that forced displacement does not require the use of direct force; rather, it is sufficient to create coercive conditions that make it impossible for the population to remain in their places. This applies to the system of closures, internal blockades, and the resulting collapse of livelihoods.

Under the Rome Statute, this connection is classified as a complex crime:

Deliberate starvation of civilians constitutes a war crime under Article (8)(2)(b)(25) when it occurs through deprivation of materials necessary for survival, including by obstructing access to them.

– Forced deportation or forced transfer of population is also considered a crime against humanity under Article (7)(1)(d) when it takes place within the framework of state policy.

Persecution under Article (7)(1)(h) constitutes when these policies are used together to target a specific national civil group and deprive it of its basic rights, including housing, food, work, and health.

Therefore, movement restrictions in the West Bank in 2025, when read with demolition policies, economic blockades, denial of access to resources, and closures,

collective punishment and all measures of intimidation or terrorism. Article (12) of the International Covenant on Civil and Political Rights also guarantees the right of every individual to freedom of movement and choice of residence, and does not permit the restriction of this right except under narrow and temporary conditions imposed by a legitimate legal necessity, which does not apply to the existing pattern in the West Bank.

According to data from the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs and official Palestinian reports until the end of 2025, the Israeli occupation authorities imposed an unprecedented network of restrictions on movement in the West Bank, which included:

*There are at least 849 barriers and obstacles to movement, including permanent barriers, iron gates, earthen berms, and temporary checkpoints.

*Among these obstacles are more than 90 permanent barriers and approximately 280 road gates that are frequently or permanently closed, particularly at the entrances to Palestinian cities and villages.

*Imposing prolonged closures on major cities and towns such as Nablus, Jenin, Tulkarm, Hebron, and large neighborhoods of East Jerusalem, including closures that extend for long hours or days on end.

*Thousands of incidents were recorded in which civilians were denied access to their workplaces, health care facilities, educational institutions, or agricultural lands.

These restrictions have led to an almost complete paralysis of economic and social life in many areas, obstructing access for patients to hospitals, students to their schools and universities, and farmers to their lands, which has had serious humanitarian and economic impacts.

This broad and systematic pattern of internal blockade cannot be justified by individual or temporary security considerations, but rather amounts to collective punishment prohibited under Article (33) of the Fourth Geneva Convention. It also constitutes a violation of the occupying power's obligation to ensure public order and normal civilian life for the population under occupation.

When restriction of movement is used as a means:

*To force residents to leave their areas,

*Or to isolate Palestinian communities and make life there unsustainable,

*Or to facilitate settlement expansion and control of land,

It constitutes indirect coercion that contributes to forced deportation prohibited under Article (49) of the Fourth Geneva Convention, and is directly linked to the crime of forced displacement as a war crime and a crime against humanity under the Rome Statute.

The siege of Palestinian cities and villages and the restriction of freedom of movement in the West Bank during 2025 constituted a widespread, systematic policy used as a tool to control populations and land, led to gross violations of civilian rights, and

of forced deportation prohibited under Article (49) of the Fourth Geneva Convention. The repeated demolition of homes and facilities, concentrated in areas of strategic importance, particularly the Jordan Valley, the Jerusalem area, and Bedouin communities, coupled with the prevention of reconstruction and the absence of any housing alternatives, creates actual and indirect coercion that forces civilians to leave their areas. According to international standards, explicit deportation orders are not required for forced deportation; it is sufficient that policies and practices make survival impossible or unsustainable. Accordingly, the systematic demolition pattern of 2025 is not only an independent violation of Article (53) of the Fourth Geneva Convention, but also serves as an executive tool for the policy of unlawful deportation, achieving the elements of a war crime under Article (8)(2)(a)(vii) of the Rome Statute It amounts to a crime against humanity under Article (7)(1)(d) when it is implemented within the framework of a broad public policy aimed at changing the demographic composition and permanent control over the land. This repeated pattern of destruction cannot be justified by any military necessity, but rather falls within an organized policy of subjugating the civilian population and depriving them of their right to housing and a decent life, thus constituting a stand-alone war crime under the Fourth Geneva Convention and the Rome Statute of the International Criminal Court.

The interrelationship between demolition, forced displacement, and control of land

The destruction of homes and infrastructure in the West Bank cannot be separated from the policy of forced deportation. The repeated demolition of homes, the destruction of livelihood sources, and the deprivation of residents from rebuilding constitute indirect coercion that prompts Palestinians to leave their lands, which legally falls within the forced displacement prohibited under Article (49) of the Fourth Geneva Convention.

The targeting pattern shows that demolitions:

*It is carried out in areas designated for settlement expansion or to connect colonies together

*It is used to impose new geographical and demographic realities on the occupied territory

*It serves the political goal of strengthening permanent Israeli control over the land and reducing the Palestinian presence.

Blockading cities and villages and restricting freedom of movement as a tool of collective punishment and land control

Imposing an internal blockade and restricting freedom of movement on the civilian population in the occupied Palestinian territories constitutes a serious violation of the rules of international humanitarian law and international human rights law. Under Article (27) of the Fourth Geneva Convention, the occupying state is obligated to respect the rights and human dignity of protected persons, while Article (33) prohibits

Together, these measures have forced residents to leave without formal deportation orders, which does not change the legal characterization of the act as forced displacement prohibited under international law.

Third: Unity of policy and difference in tools

Pattern analysis shows that:

*The displacement in Jenin and Tulkarm was carried out through direct military force and widespread destruction

*While in the Jordan Valley it was carried out through long-term policies of structural coercion (demolition, deprivation of resources, settler violence, restriction of living).

Despite the different tools, the result is the same: the land is emptied of its Palestinian population.

These practices cannot be separated from the political goal of imposing permanent control over the land, expanding the colonies, linking them geographically, and effectively annexing large parts of the West Bank, especially the Jordan Valley. This pattern is formed:

*In violation of the principle of inadmissibility of acquiring land by force,

*In violation of the Palestinian people's right to self-determination,

*And the crime of persecution under Article (7)(1)(h) of the Rome Statute.

The forced displacement of civilians in the Jenin and Tulkarm camps, coupled with the slow and continuous displacement imposed on Palestinian communities in the Jordan Valley, does not represent separate facts. Rather, it constitutes an interconnected and systematic series of violations that fulfill the legal pillars of a war crime represented by the unlawful deportation of protected populations, which amounts to a crime against humanity when carried out within the framework of a broad or systematic policy based on persecution and forced demographic change In addition to being a grave violation of the Fourth Geneva Convention, it requires international criminal accountability and guarantees the right of displaced populations to return and reparation.

Destroying homes and infrastructure as a tool for forced displacement and land control

Article (53) of the Fourth Geneva Convention states that «the occupying power is prohibited from destroying private fixed or movable property, unless military operations inevitably require it», and Article (147) of the same Convention classifies «widespread destruction of property without military necessity» as a grave violation. Article (8)(2)(a)(iv) of the Rome Statute criminalizes «the destruction of property in a manner not justified by military necessity» as a war crime.

Documented statistics for the year 2025, according to reports from the Colonization & Wall Resistance Commission, no less than 1,030 demolition operations were carried out in the West Bank, resulting in the direct displacement of more than 4,500 Palestinians, in addition to the issuance of more than 1,500 construction moratorium notices and demolition and evacuation orders, which constitute direct causal evidence

infrastructure, along with settler attacks and military restrictions. This has led to the displacement of hundreds of Palestinian families as part of a systematic policy aimed at emptying the land of its original inhabitants. This pattern cannot be justified by any legitimate military necessity, but rather reflects a state policy aimed at changing the demographic composition of the occupied territories.

First: Forced displacement in Jenin and Tulkarm camps

The extensive military operations targeting Jenin and Tulkarm camps (particularly Nour Shams camp) during 2024–2025 are a stark example of internationally prohibited forced deportation. These operations included repeated incursions, extensive use of force within densely populated residential areas, bulldozing of major streets, and widespread destruction of homes and basic infrastructure, including water, electricity and sewage networks.

According to official Palestinian and human rights data until the end of 2025:

*More than 4,000–5,000 Palestinians in Jenin camp were forced into forced or temporary displacement during the height of military operations, with more than 600 housing units partially or completely damaged or destroyed.

*Tulkarm camp, particularly Nour Shams, witnessed the displacement of at least 1,500–2,000 citizens as a result of the destruction of homes, the bulldozing of infrastructure, and the imposition of a military cordon that hindered the safe return of residents for long periods.

These facts show that the displacement was not temporary or accidental, but rather turned into actual forced displacement due to military coercion and the prevention of return, in direct violation of Article (49) of the Fourth Geneva Convention.

Second: Forced displacement in the Palestinian Jordan Valley

In parallel with direct military displacement in the northern West Bank, the Palestinian Jordan Valley is exposed to a different pattern of forced displacement characterized by continuity and gradualism, legally known as indirect forced displacement. According to data from the Wall and Settlement Resistance Commission and official Palestinian sources until the end of 2025:

*More than 7,000 Palestinians have been displaced from the northern and central Jordan Valley communities.

*More than 40 Bedouin and pastoral gatherings were targeted with demolition notices, evacuation orders, or the declaration of closed military zones.

*Hundreds of demolitions of homes, tents, livestock barns, water and energy facilities were carried out.

*Severe restrictions were imposed on grazing, agriculture, and access to water sources, along with repeated attacks by settlers protected by the army.

Second: A war crime under the Rome Statute

According to Article 8(2)(a)(i) of the Rome Statute of the International Criminal Court, the intentional killing of protected persons constitutes a war crime that triggers international criminal responsibility.

The elements of this crime are met in the Palestinian context through: the victims' status as civilians and protected persons; the occurrence of the killings within the framework of an international armed conflict and military occupation; the perpetrators' awareness of the victims' civilian status; and the absence of any lawful military necessity justifying the use of lethal force.

It is not required to prove that the killings are widespread in order to establish a war crime; it is sufficient that the constitutive elements are met in each individual case.

When killing is committed as part of a widespread or systematic attack directed against a civilian population, it may also amount to a crime against humanity under Article 7(1)(a) of the Rome Statute.

Available data from 2025 in the West Bank indicate repeated temporal patterns, wide geographical spread, and targeting of specific civilian groups, particularly children, young people, and unarmed civilians. This suggests the existence of a policy or systematic practice rather than isolated incidents, thereby satisfying the legal threshold of a "widespread or systematic attack" under international criminal law.

The failure of the occupying authorities to conduct independent, impartial, and effective criminal investigations—or their reliance on purely formal inquiries that do not lead to real accountability—constitutes a breach of the duty to investigate and prosecute. It also activates the principle of universal jurisdiction and opens the door to the jurisdiction of the International Criminal Court.

The occupying state also bears international responsibility for: the actions of its armed forces, and the actions of settlers when carried out with complicity, protection, or deliberate omission by its authorities, thereby reinforcing the principle of no impunity for the most serious international crimes.

Forced displacement and mass exodus in the West Bank

International humanitarian law categorically prohibits the transfer or forced deportation of civilian populations from occupied territories. Article (49) of the Fourth Geneva Convention stipulates that «individual or collective forced transfer of protected persons from occupied territories is not permissible», while Article (147) classifies unlawful deportation or transfer as serious violations. The Rome Statute also includes forced deportation among crimes against humanity under Article (7)(1)(d), and among war crimes under Article (8)(2)(a)(vii).

In this context, the West Bank, including East Jerusalem, the northern West Bank, and the Jordan Valley, has witnessed a continuous pattern of forced displacement, accompanied by demolitions, land confiscations, and deliberate destruction of

crimes against humanity when committed in the context of an armed conflict or occupation, on a widespread or systematic basis, directed against a civilian population. Accordingly, this chapter aims to provide an accurate legal description of the violations committed in the West Bank, by linking documented facts and statistics to the legal framework regulating them, and analyzing the availability of legal elements for international crimes, which contributes to demonstrating the legal nature of these violations, defining the responsibilities of the occupying state, and preparing the legal basis for international accountability and questioning.

Premeditated murder and field executions in the West Bank

The premeditated killings and field executions committed by the Israeli occupation forces and colonialists against Palestinian civilians in the West Bank during 2025 constitute a gross and complex violation of the rules of international humanitarian law and international human rights law, and demonstrate a systematic pattern that cannot be justified by security or military necessities.

Official statistics issued by the Palestinian Ministry of Health and the Wall and Settlement Resistance Commission indicate that, as of the end of 2025, **at least 835 Palestinians** had been killed in the West Bank, including East Jerusalem, by Israeli occupation forces and colonists, **including more than 170 children**, in addition to hundreds of serious injuries, many of which resulted in permanent disabilities. The data shows that a large portion of these cases occurred during military incursions, at checkpoints, in the context of night raids, or after the victims were neutralized and did not pose any actual danger, which amounts to extrajudicial field executions.

This recurring pattern is evidence of a systematic violation of the basic protection guaranteed by international humanitarian law to protected persons.

First: Violation of the basic protection of protected persons

Under Article (4) of the Fourth Geneva Convention, residents of the West Bank are considered protected persons. Article (27) obliges the occupying state to respect their lives and physical and moral integrity at all times, while Article (32) explicitly prohibits killing, torture, and inhuman treatment.

Therefore, the use of lethal force by occupying forces against Palestinian civilians—particularly in the context of military checkpoints, night raids, and search operations, or in situations where the victims have already been neutralized and pose no imminent threat—constitutes a grave breach of the provisions of the Fourth Geneva Convention and rises to the level of "grave breaches" as defined in Article 147 thereof.

Furthermore, under international criminal law, such acts amount to war crimes pursuant to Article 8(2)(a)(i) of the Rome Statute of the International Criminal Court, as they involve the willful killing of protected persons. They also violate the fundamental principles of military necessity, proportionality, and distinction, which are considered peremptory norms of international humanitarian law.

Geneva Convention and is classified as a grave violation. International law does not require proof of the intent to destroy in itself, but it is sufficient to prove that the destruction:

*It was not militarily necessary,

*Or it was part of a broader policy of pressure and coercion.

Seventh: The resulting legal consequence

These violations, when read in their cumulative context, demonstrate that the occupying powers have grossly and systematically breached their legal obligations as an occupying power. Legal responsibility here is not limited to the international responsibility of the state alone, but extends to individual criminal responsibility for war crimes and crimes against humanity, with the consequent obligations on the international community not to recognize the wrongful situation, not to provide assistance in its continuation, and to take effective measures of accountability and reparation.

Legal description of violations under international humanitarian law in the West Bank

The West Bank, including East Jerusalem, is considered occupied territory in the strict legal sense in accordance with the provisions of international humanitarian law, a description confirmed by United Nations resolutions, the opinions of the International Court of Justice, and the stable application of the Geneva Conventions. Accordingly, this land is subject to the provisions of the Fourth Geneva Convention of 1949 relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, which obliges the occupying power to respect and protect the civilian population, guarantee their fundamental rights to life, physical integrity, liberty, housing, and freedom of movement, and prohibit all forms of violence, collective punishment, forced transfer, and unjustified destruction of property.

In the context of the long-term military occupation imposed on the West Bank, the Israeli occupation authorities practice a set of policies and procedures that include premeditated murder, field executions, arbitrary detention, the use of excessive force, colonial violence, restrictions on movement, home demolitions, settlement, and forced displacement. These acts cannot be viewed as separate or exceptional incidents. Rather, the documented facts demonstrate a recurring and systematic pattern of grave violations that affect the essence of the protection guaranteed by international humanitarian law to populations under occupation.

The legal characterization of these violations is also particularly important in light of the Rome Statute of the International Criminal Court, which criminalizes acts of murder, persecution, forced transfer, widespread destruction of property, and transfer of the population of an occupying power into occupied territory as war crimes and

When these elements are present, the act does not remain merely an unlawful use of force, but rather turns into premeditated murder that amounts to a war crime, and may be classified as a crime against humanity if it is proven to be part of public policy or a large-scale attack directed against the civilian population.

Second: Violating the absolute ban on forced transfer and demographic change

Extensive demolition policies, eviction notices, and accumulated living pressure constitute a direct violation of Article (49) of the Fourth Geneva Convention which prohibits forced transfer and forced deportation, whether carried out by direct force or through indirect means that make survival impossible. This prohibition is considered a peremptory norm of international law, meaning it does not accept any exception or justification under security or administrative pretexts.

Settlement expansion and the transfer of the civilian population of the occupying state to the occupied territory constitute a serious double violation:

*In violation of the occupying power's obligations towards the protected population,

*In violation of the ban on permanent demographic change in the occupied territory.

Third: Violating the principle of prohibiting collective punishment

The accumulation of mass arrests, restrictions on movement, punitive demolitions, and deprivation of fundamental rights constitutes collective punishment expressly prohibited under Article (33) of the Fourth Geneva Convention. This violation gains its seriousness from the fact that it targets an entire civil group due to supposed individual actions, or without any direct connection to illegal behavior.

Fourth: Violation of special protection for religious places

Repeated incursions into Al-Aqsa Mosque, the performance of forced religious rituals, and attempts to change the status quo constitute a violation of the special protection enjoyed by places of worship in armed conflicts. This violation is not only an infringement on religious freedom, but also constitutes:

*An attack on the cultural and religious identity of the protected population,

*Undermining the existing legal and historical situation, what falls within the crime of religious and cultural persecution when committed systematically.

Fifth: Violation of the occupying state's obligations in the field of justice

Patterns of administrative detention, home confinement, deportation, and travel bans show a clear violation of the principles of necessity, proportionality, and due process. These practices cannot be justified under general security pretexts, since international law allows rights to be restricted only to the narrowest limits, without affecting the essence of the right or transforming it into a tool of systematic repression.

When the judicial system is used as a tool to subjugate the civilian population, this amounts to judicial persecution, which is classified as a crime against humanity.

Sixth: Violation of the principle of protection of civil property and objects

The widespread destruction of homes and civilian institutions, without immediate and inevitable military necessity, constitutes a violation of Article (53) of the Fourth

detentions), 821 home confinement decisions, 2,386 deportation decisions, and 87 travel bans, which constitute arbitrary deprivation of liberty and systematic judicial persecution amounting to a crime against humanity under Article (7) of the Rome Statute. This complements the policy of demolition and forced displacement, as the occupation has carried out 1,732 demolition and bulldozing operations over five years, 397 of which were in 2025 alone, in addition to 1,439 demolition and confiscation notices, targeting key neighborhoods such as Silwan, Issawiya, Sheikh Jarrah, Jabal al-Mukaber, and Beit Hanina , Which constitutes forced deportation and widespread destruction of property prohibited under Articles (49) and (53) of the Fourth Geneva Convention, and is classified as a war crime. The report also documented systematic targeting of educational, civil, media, and religious institutions, holy sites, and cemeteries, in addition to UNRWA, as part of a policy of obliterating Palestinian identity and imposing a coercive cultural and religious reality that falls within the crime of cultural and religious persecution, which is classified as a crime against humanity. In the same context, the data revealed a wide settlement expansion during the period 2021–2025, represented by 151 deposit projects that included 35,257 settlement units, 130 approval projects that included 28,706 units, and 51 tender projects that included 8,328 units, which constitutes an illegal transfer of the population of the occupying state to the occupied territory, and is considered a war crime under Article (49) of the Fourth Geneva Convention and Article (8) of the Rome Statute[1].

The documented facts in East Jerusalem, when analyzed in accordance with the rules of international law, reveal complex and overlapping violations that are not limited to violating individual texts, but extend to undermining the entire system of legal protection established by international humanitarian law for populations under occupation. International law does not impose on the occupying state merely a negative obligation to refrain from killing or destroying, but rather imposes a positive obligation to ensure the protection of civilians and maintain public order and civilian life in the occupied territory.

First: Violating the principle of general protection for civilians

The widespread killing of civilians in East Jerusalem is a fundamental violation of the principle of general protection of protected persons stipulated in Article (27) of the Fourth Geneva Convention, which requires respect for the lives and dignity of civilians in all circumstances. This breach takes on a serious character when the killing takes place:

*Outside of any direct combat encounter,

*Or using disproportionate lethal force,

*Or repeatedly and systematically.

[1] Jerusalem Governorate Report 2025

East Jerusalem under the regime of systematic violations

East Jerusalem is considered occupied territory in accordance with the provisions of international humanitarian law, and the Fourth Geneva Convention of 1949 applies to it, which obliges the occupying state to protect the civilian population and guarantee their basic rights to life, housing, health, education, and freedom of worship, and categorically prohibits killing, forced transfer, destruction on Large-scale, persecution, and collective punishment. The Rome Statute of the International Criminal Court also criminalizes acts of premeditated murder, persecution, forced deportation, and population transfer as war crimes and crimes against humanity. In this context, the Jerusalem Governorate documented the martyrdom of 144 Palestinians in the occupied city during the period from 2021 to the end of 2025, including 23 martyrs in 2025 alone. This increase peaked in 2023, when 51 martyrs were recorded, and continued at high rates during 2024 and 2025, reflecting a policy of extrajudicial killing and the systematic use of lethal force against civilians In violation of Articles (27) and (32) of the Fourth Geneva Convention, and committing a murder amounting to a war crime and a crime against humanity under Articles (8) and (7) of the Rome Statute. This pattern is integrated with the policy of detaining the bodies of martyrs, as the number of bodies detained until the end of 2025 reached 51 bodies after it was 23 bodies in 2022 and rose to 45 bodies in 2024, which is considered humiliating treatment and a flagrant violation of Article (17) of the First Geneva Convention, and is classified as a war crime according to the Rome Statute. In parallel, during the same period, the colonists carried out 289,497 raids on the blessed Al-Aqsa Mosque under the protection of the occupation forces, including 74,114 raids in 2025 alone, in addition to 70,945 entries under the name of tourism during the same year. This was accompanied by public Talmudic rituals and attempts to bring sacrifices into the courtyards of the mosque, in a grave violation of the special protection of places of worship guaranteed under international humanitarian law This amounts to a war crime that affects religious freedom and targets the existing legal and historical situation in the occupied city. Over the course of five years, 1,467 settlement attacks were monitored, including 241 direct physical attacks. 2025 alone witnessed 484 attacks, including 60 physical attacks, all of which were carried out with the support or acquiescence of the occupying forces, thus achieving the foundations of internationally prohibited systematic violence and persecution. These policies resulted in 6,528 injuries among Jerusalemite citizens during the period 2021–2025, including 331 injuries in 2025, as a result of live and rubber gunfire, beatings, gas bombs, and attacks by colonists, in direct violation of the principles of necessity and proportionality in the use of force. In terms of judicial repression, 11,555 arrests were recorded over five years, including 804 arrests in 2025 involving 81 children and 53 women, in addition to the issuance of 1,491 prison sentences (755 of which were administrative

Introduction:

This report comes in the context of an unprecedented escalation of grave violations committed against the Palestinian people in the occupied Palestinian territory in recent years, and more severely during the period 2021–2025. The report aims to document these violations and analyze them legally in light of the provisions of international humanitarian law and international human rights law, in particular the Geneva Conventions, the Rome Statute of the International Criminal Court, and other relevant international instruments.

The report is based on the well-established principle of international law that the occupied Palestinian territory is subject to a regime of military occupation, and that the occupying state bears clear legal obligations towards the civilian population under its control, including the duty to protect them, guarantee their fundamental rights, and refrain from any actions that could endanger their lives, dignity, or collective existence. The report confirms that these obligations are not optional, but rather binding rules, the violation of which constitutes a serious breach that requires accountability.

This report relies on an integrated documentation and analysis methodology, based on collecting data from official Palestinian sources, United Nations agencies, and international and local human rights organizations, and analyzing it according to the standards of the fact-finding committees of the Human Rights Council, with a focus on monitoring systematic patterns and repeated violations, and not isolated individual incidents. The report also seeks to highlight the interconnectedness between various forms of violations —from killing and displacement, to destruction, siege and starvation— as parts of a single policy with a cumulative impact on the civilian population.

The report does not aim to issue judicial rulings, but rather to provide an objective legal assessment based on documented facts, contribute to enabling international accountability mechanisms, and strengthen the international community's duty to protect, prevent and redress harm. From this perspective, the report constitutes a documentation and legal tool that highlights the extent of human suffering and places it within its proper legal framework, as a prelude to taking effective measures to ensure respect for international law, the protection of civilians, and justice for victims

Speech by the head of the department

This report comes at a historic moment, when the suffering of the Palestinian people is intensifying as a result of gross and systematic violations of international humanitarian law and human rights law, particularly in East Jerusalem and the Gaza Strip. The facts, figures, and recurring patterns documented in this report do not merely represent a description of isolated incidents, but rather reveal integrated policies that target people, land, and identity, and have a very serious cumulative impact on the Palestinian presence and its inalienable rights.

Through this report, the Department **(in cooperation with Palestine Forum)** has been keen to adopt an accurate professional methodology based on reliable sources, local and international, and on the standards of reports issued by UN fact-finding committees. Particular attention was also paid to legal analysis, which links field facts to relevant texts of international law and highlights the legal nature of violations as war crimes and crimes against humanity that require accountability and non-impunity.

The aim of this report is not limited to documentation, but extends to assuming moral and legal responsibility towards victims, and to addressing the international community, with its various countries and institutions, in order to carry out its legal duties of protection, prevention, accountability and reparation. Silence or inaction regarding these crimes is not considered neutrality, but rather contributes to their continuation and exacerbation of their effects.

As we place this report in the hands of decision-makers, United Nations bodies, international judicial mechanisms, and civil society organizations, we affirm the Department's commitment to continuing documentation and legal work, in defense of the rights of our people, and consolidating the principle of the rule of international law, in order to achieve justice and fairness for the victims.

Ahmed Saeed Al-Tamimi
Member of the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization
Head of the Department of Human Rights and Civil Society

8. Targeting of Civilian Infrastructure and the Undermining of Essential Means of Life in the Gaza Strip
9. Education and Educational Institutions in the Gaza Strip
10. Food Security and the Denial of Humanitarian Assistance
11. Deaths Resulting from Extreme Cold Due to the Collapse of Shelter and Humanitarian Protection in the Gaza Strip
12. Environment and the Use of Internationally Prohibited Weapons in the Gaza Strip
13. Women and Children in the Gaza Strip
14. Mental Health of the Civilian Population in the Gaza Strip
15. Arbitrary detention and inhumane detention conditions against Palestinians in the Gaza Strip
16. Pattern of violations and risk of genocide in the Gaza Strip
Compensation for damages and victims' rights
Racist and inflammatory statements issued by the leaders of the occupying state
The rights of Palestinian refugees and violations documented
Attacks on refugee camps in the West Bank as a policy of repression and systematic displacement
Undermining UNRWA as an international protection mechanism
Targeting of the International Protection System
Reference list

Table of Contents

Speech by the Head of the Human Rights and Civil Society Department
Introduction
Chapter One: East Jerusalem under the regime of systematic violations
1. Violating the principle of general protection for civilians
2. Violating the absolute ban on forced transfer and demographic change
3. Violating the principle of prohibiting collective punishment
4. Violation of special protection for religious places
5. Violation of the occupying state's obligations in the field of justice
6. Violation of the principle of protection of civil property and objects
7. The resulting legal consequence
Chapter Two: Legal description of violations under international humanitarian law in the West Bank
1. Premeditated murder and field executions in the West Bank
2. Forced displacement and mass exodus in the West Bank
3. Destroying homes and infrastructure as a tool for forced displacement and land control
4. Blockading cities and villages and restricting freedom of movement as a tool of collective punishment and land control
5. Settler Attacks: State-Backed Violence Unleashed
6. Pastoral Settlement as a Tool for Forced Displacement and Land Control
7. Arbitrary Arrests and Inhumane Detention Conditions
8. Medical Neglect and Mistreatment in Detention of Sick Prisoners, Women, and Children
9. Targeting the Education Sector and Educational Institutions as a Tool of Persecution and Violation of International Humanitarian Law
10. Assaults on vegetation and the environment, along with widespread pollution associated with the use of internationally restricted or prohibited weapons
11. Attacks on Water and Water Resources in the occupied Palestinian territories.
12. Natural gas and oil: Plundering natural resources and depriving the Palestinian people of economic sovereignty
13. Detention of Bodies
Chapter Three: Grave Violations in the Gaza Strip
1. Willful Killing and Targeting of Civilians
2. Forced Displacement and Repeated Displacement
3. Destruction of Housing and Widespread Destruction of Property
4. Targeting of the Health Sector and Medical Personnel
5. Direct Killing of Journalists
6. Siege, Starvation, and Food Insecurity
7. Attacks on Water and Sanitation Systems

Annual Report
The Human Rights Situation in the Occupied Palestinian territories 2025

Head of the Department of Human Rights and Civil Society
Dr. Ahmed Saeed Al-Tamimi

General supervision:
Director General of the Department of Human Rights and Civil Society
Mr. Qasim Awwad

Report Preparation:
Mrs. Nisreen Qaddumi

To communicate:
PLO Building - Ramallah – Palestine| Phone number: 0562333202 |ext. 329

دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني

Department of Human Rights & Civil Society

PLO

The Annual Report
The Human Rights Situation
In Paestine under Occupation 2025

